مصرف عجمان ش.م.ع.

التقرير والبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تخضع هذه البيانت المالية لموافقة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة واعتمادها من المساهمين بالجمعية العمومية السنوية.

مصرف عجمان ش.م.ع.

التقرير والبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

المحتويات	صفحات
تقرير مدقق الحسابات المستقل	١ - ٥
بيان المركز المالي	٦
بيان الدخل	٧
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	٨
بيان التغيرات في حقوق الملكية	٩
بيان التدفقات النقدية	١٠
إيضاحات حول البيانات المالية	١١-٨٢

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
بناية ٣، الطابق ٦
إعمار سكوير
داون تاون دبي
ص.ب: ٤٢٥٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٨٨٨٨ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
فاكس: ٨٨٩٩ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين
مصرف عجمان ش.م.ع.
عجمان
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية **لمصرف عجمان ش.م.ع.**("المصرف") **عجمان، الإمارات العربية المتحدة**، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية تتضمن ملخصًا للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة *مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية* الواردة بتقريرنا. إننا مستقلون عن المصرف وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين *قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين* (قواعد السلوك للمحاسبيين المهنيين) ووفقًا لمتطلبات السلوك الأخرى ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية للمصرف بدولة الإمارات العربية المتحدة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى، ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي لها الأهمية الكبرى حسب اجتهادنا المهني في تدقيقنا للبيانات المالية عن الفترة الحالية. تم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وفي تشكيل رأينا المتعلق بها، ونحن لا نعبر عن رأي منفصل بشأن تلك الأمور.

السادة أكبر أحمد (١١٤١)، سينتيا كوربي (٩٩٥)، جورج نجم (٨٠٩)، محمد جلاد (١١٦٤)، محمد خميس التح (٧١٧)، موسى الرمحي (٨٧٢)، معتصم موسى الدجاني (٧٢٦)، عباده محمد وليد القوتلي (١٠٥٦)، راما بادمانابها أشاريا (٧٠١)، سمير مدبك (٣٨٦) مدققو حسابات قانونيون مقيدون بجداول مدققي الحسابات بوزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة مساهمي مصرف عجمان ش.م.ع. (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تناول الأمر في تدقيقنا
انخفاض قيمة القيمة الدفترية للموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغ إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للمصرف ١٧ مليار درهم، كما بلغت مخصصات انخفاض القيمة ٩٧٤ مليون درهم، تتضمن ١٢٤ مليون درهم مخصصات مقابل تعرضات المرحلة ١ و ٢ و ٨٥٠ مليون درهم مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣. يمثل تدقيق انخفاض قيمة الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية أحد جوانب التركيز الجوهرية نظرًا لحجمها (حيث تمثل نسبتها ٧٩٪ من إجمالي الموجودات) وذلك لأهمية التقديرات والأحكام المستخدمة في تصنيف الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية إلى فئات مختلفة وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة والتي تتضمن مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٤ من البيانات المالية بشأن السياسات المحاسبية، والإيضاح رقم ٥ للاطلاع على الأحكام والتقديرات الجوهرية المستخدمة من قبل الإدارة والإيضاح رقم ٦ المتعلق بالإفصاح عن مخاطر الائتمان. يثبت المصرف مخصصات خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة بقيمة تعادل تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا (المرحلة ١) أو على مدى العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ٢). ويتعين تكوين مخصص للخسارة على مدى العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة لأي من الأدوات المالية إذا شهدت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي لها. تعد الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح للقيمة الحالية للخسائر الائتمانية، حيث يتم قياسها على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمصرف والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف تحصيلها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة بمعدل ربح فعلي للأصل. يستعين المصرف بنماذج إحصائية لحسابات الخسارة الائتمانية المتوقعة والمتغيرات الرئيسية المستخدمة في هذه الحسابات هي احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والانكشاف عند التعثر، وفق ما هو محدد في الإيضاح رقم ٤ من البيانات المالية . يتم تقييم محفظة الشركات الخاصة بالموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بشكل فردي بشأن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وهو ما يقضي تجميع الإدارة للمعلومات المستقبلية النوعية والكمية المعقولة والقابلة للدعم بالكامل أثناء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير انخفاض القيمة الائتمانية للمبالغ المكشوفة. إن الأحكام التي تتخذها الإدارة قد تتضمن تجاوز يدوي لعملية تحديد المراحل وفقًا لسياسات المصرف.	لقد حصلنا على فهم تفصيلي لعمليات الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية للمصرف والسياسات المحاسبية بشأن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية، بما في ذلك التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة. لقد قمنا بإشراك خبرائنا المختصين بالأمر لمساعدتنا في تدقيق نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. لقد قمنا باختبار تصميم وتنفيذ وفعالية عمل الضوابط ذات الصلة التي شملت اختبار: • نظم الرقابة القائمة على الأنظمة والأنظمة اليدوية بشأن الاعتراف في الوقت المناسب بالموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والسلفيات منخفضة القيمة؛ • نظم الرقابة المتعلقة بنماذج حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • نظم الرقابة المتعلقة بتقديرات تقييم الضمان. • نظم الرقابة المتعلقة بالحوكمة وعملية الموافقة على شروط انخفاض القيمة ونماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التقييم المستمر الذي تجريه الإدارة. لقد فهمنا وقيمنا السلامة النظرية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إشراك خبراءنا الداخليين بحيث نضمن امتثال تلك النماذج للحد الأدنى من المتطلبات التي حددها المعيار المحاسبي الدولي رقم ٩. لقد اختبرنا صحة التكامل الحسابي لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إجراء عمليات إعادة الحساب. ولقد تحققنا من اتساق مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من إدارة المصرف لتحديد انخفاض القيمة. وفيما يتعلق بالمخصص مقابل التعرضات المصنفة في المرحلة ١ والمرحلة ٢، فقد تحصلنا على فهم لمنهجية تكوين المخصصات المعمول بها بالمصرف، كما قمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية وكفاية البيانات المستخدمة من قبل الإدارة. لقد أجرينا تحققًا من مدى ملاءمة قيام المصرف بتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناتج عن تصنيف التعرضات في مراحل مختلفة. لقد قمنا بتقييم مدى ملاءمة مراحل التعرضات على أساس تقييم عينة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة مساهمي مصرف عجمان ش.م.ع. (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تناول الأمر في تدقيقنا
انخفاض قيمة القيمة الدفترية للموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)	
يتم إجراء قياس لقيم الخسائر الائتمانية المتوقعة بخصوص تعرضات حسابات الأفراد المصنفة كمرحلة ١ والمرحلة ٢ بواسطة نماذج مع تدخل يدوي محدود، ومع ذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن تكون النماذج (احتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر والانكشاف عند التعثر، وتسويات الاقتصاد الكلي) سارية طوال فترة إعداد التقرير. يتم تصنيف تعرضات حسابات الأفراد على أنها منخفضة القيمة بمجرد وجود شكوك حول قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته نحو السداد للمصرف وفقًا للشروط التعاقدية الأصلية. لقد تم تضمين تأثير جائحة كوفيد-١٩ والدعم الاقتصادي الناتج وبرامج قياس الدعم المقدم الحكومات والمصارف المركزية في قياس المصرف للخسائر الائتمانية المتوقعة. وقد قامت المجموعة بتحديث توقعاتها بشأن الاقتصاد الكلي مع تطبيق تعديلات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى المحفظة. يتم قياس الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية منخفضة القيمة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما في ذلك الأسعار السوقية الملحوظة أو القيمة العادلة للضمان. ويتم احتساب خسارة انخفاض القيمة على أساس النقص في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المدرجة بالقيمة الحالية صافية من التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي. وتتضمن العوامل التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند تحديد خسائر انخفاض القيمة الحسابات التي خضعت للتقييم الفردي القروض الإجمالية للعميل، وتقييم المخاطر، وقيمة الضمان، واحتمال التملك التام والتكاليف المترتبة على استرداد الديون.	بالنسبة إلى الافتراضات المستقبلية التي تستخدمها إدارة المصرف في حسابات الخسارة الائتمانية المتوقعة، فقد أجرينا مناقشات مع الإدارة وأثبتنا الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة للعامة. لقد قمنا باختيار عينات من الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية والتحقق من دقة الخسارة الناتجة عن التعثر ومدى ملاءمة احتمالية التعثر وحسابات قيمة الخسارة عند التعثر المستخدمة من قبل الإدارة في حسابات خسائرها الائتمانية المتوقعة. لقد أجرينا مناقشات مع الإدارة لفهم تقييم البنك لتأثير جائحة كوفيد-١٩ وقمنا بتقييم تراكبات الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قاموا باحتسابها. علاوة على ذلك، قمنا بتقييم، كجزء من مراجعتنا الائتمانية، ما إذا كانت المخصصات المتعلقة بأهم المتعاملين في المرحلة ٢ و ٣، بما في ذلك المتعامين المستفيدين من خطة الدعم الشامل الموجهة، تعد مخصصات مقبولة. وفيما يتعلق بالمخاطر التي تم تحديدها على أنها منخفضة القيمة فرديًا، فقد قمنا باختبار عينات من الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية وفحصنا تقديرات الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية، وقمنا بتقييم مدى معقولية الحسابات وراجعنا حسابات المخصصات الناتجة. وعلاوة على ذلك، فقد قمنا بمناقشة التقديرات والافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة حول مقدار التعرضات عند التعثر للتعرضات المنخفضة القيمة فرديًا عن طريق اختبار مدى نفاذ وكفاية تقييم الضمانات الأساسية والاسترداد المتوقع عند التعثر في السداد. قمنا أيضًا بتقييم دقة الإفصاحات الواردة في البيانات المالية لتحديد امتثالها مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة مساهمي مصرف عجمان ش.م.ع. (تتمة)

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة هم المسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات. لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية وتقريرنا بشأنها.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتناول المعلومات الأخرى، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية في الاطلاع على المعلومات الأخرى، وفي سبيل ذلك، نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهريًا مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً جوهرية.

استنادًا إلى الأعمال التي قمنا بها بشأن هذه المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك. إننا ليس لدينا ما نُفصِح عنه في هذا الشأن.

وإذا استنتجنا وجود أخطاء جوهرية بشأن المعلومات الأخرى للتقرير السنوي للمصرف عند اطلاعنا عليها، فيتعين علينا إبلاغها للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة في إعداد البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية وللأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المصرف على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح – متى كان ذلك ممكنًا – عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية أو وقف أعمال المصرف أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تقع مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف على المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل غايتنا بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائمًا أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من مستخدمين هذه البيانات المالية .

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية،فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الحس المهني طوال فترة التدقيق. ونقوم كذلك :

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يمكن أن يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمصرف.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا جوهرية حول قدرة المصرف على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالمصرف إلى التوقف على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة مساهمي مصرف عجمان ش.م.ع. (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق من بين الأمور الأخرى، النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم باطلاع المكلفين بالحوكمة على بيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيرًا معقولًا على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسبًا.

من الأمور التي يتم التواصل بها مع المكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي تعتبر الأكثر أهمية بالنسبة لتدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، والتي لذلك قد إعتبرت أمور تدقيق رئيسية. نقوم ببيان تلك الأمور في تقريرنا ما لم يكن ذلك محظورا بموجب قانون أو نظام يمنع الكشف العلني عن تلك الأمور أو عندما، وفي حالات نادرة للغاية، إذا ما قررنا أنه لا ينبغي إثارة الأمر في تقريرنا في حال كانت الآثار السلبية لذلك ربما تفوق المنافع العامة المتوخاة من الإفصاح عن الأمر.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، نفيد بما يلي للسنه المنتهيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية، من جميع جوانبها الجوهرية، بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥.
- أن المصرف قد احتفظ بدفاتر محاسبية نظامية؛
- أن المعلومات الواردة بتقرير أعضاء مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمصرف؛
- يبين الإيضاح رقم ١٢ حول البيانات المالية استثمارات المصرف في أدوات الملكية خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠؛
- يفصح الإيضاح رقم ٣٢ حول البيانات المالية أهم معاملات الأطراف ذات العلاقة بالمصرف والشروط والأحكام التي بموجبها تم إبرام تلك المعاملات ومبادئ إدارة تضارب المصالح؛
- أنه، وفقًا للمعلومات التي توفرت لنا، لم يأتينا ما يدعونا للاعتقاد بارتكاب المصرف خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ و للنظام الأساسي للمصرف مما يؤثر جوهريًا على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠؛
- يبين الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية المساهمات الاجتماعية المقدمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

علاوة على ذلك، وكما تقتضي المادة رقم (١١٤) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، فإننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأينا أنها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

أكبر أحمد

رقم القيد بسجل مدققي الحسابات ١١٤١

١٧ فبراير ٢٠٢١

دبي

الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	إيضاحات	٢٠٢٠ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٩	١,٧٢٢,١٢٢	٢,٥٤٦,٠٩٧
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	١٠	٦١٣,٢٧١	٦٥٨,٠٤٤
الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية، بالصافي	١١	١٦,٩٦٠,٨٥٨	١٧,١١٠,٥٧٠
أوراق مالية استثمارية إسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٢	١,٣١٩,٦٩١	٢,٠١٨,٩٠١
استثمار في شركة زميلة	١٣	١٧٧,٥٥٦	٧٤,٢٨٢
استثمارات عقارية	١٤	٣٤٣,٣٩٣	٧٨٣,٣٦٢
ممتلكات ومعدات	١٥	١٣١,١٤١	١٣٦,٢١٠
موجودات إسلامية أخرى	١٦	٢٣٩,٠٩٦	٢٩٨,٣٢٤
مجموع الموجودات		٢١,٥٠٧,١٢٨	٢٣,٦٢٥,٧٩٠
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
الودائع الإسلامية للعملاء	١٧	١٤,٢٢٦,١٦٣	١٤,٩٢٢,٧٦٠
مطلوب للمصارف ومؤسسات مالية أخرى	١٨	٤,٣٣٨,٥٨٣	٥,٧٣٣,٤٧٨
مطلوبات أخرى	١٩	٤٣٩,٧٩١	٤٥٧,٢٣٣
مجموع المطلوبات		١٩,٠٠٤,٥٣٧	٢١,١١٣,٤٧١
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٠	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٢١	٢٥٨,٥٠٨	٢٥٣,١٦٨
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات		(٦٠,٣٥٥)	(٧,٢٥٦)
احتياطي انخفاض القيمة العام	٢٢	٩٧,٠٤٢	١١١,٥٨٣
أرباح مستبقاة		١٠٧,٣٩٦	٥٤,٨٢٤
مجموع حقوق الملكية		٢,٥٠٢,٥٩١	٢,٥١٢,٣١٩
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٢١,٥٠٧,١٢٨	٢٣,٦٢٥,٧٩٠

على حد علمنا، ووفقًا لمبادئ إعداد التقارير المالية المرحلية المعمول بها، فإن البيانات المالية تظهر بشكل عادل من جميع النواحي المادية المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمصرف.

سمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي
رئيس مجلس الإدارة

محمد عبد الرحمن أميري
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	إيضاحات	٢٠٢٠	٢٠١٩
		ألف درهم	ألف درهم
الإيرادات التشغيلية			
الإيرادات من الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية	٢٤	٨٧٩,٠٨١	٩٨٩,٥٧٠
الإيرادات من أوراق مالية استثمارية إسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٥	١٠٩,٠٤٥	١٥٢,٠٦٣
الرسوم والعمولات وإيرادات أخرى	٢٦	٤٨,٧٦٢	١٣٠,١٢٤
الحصة من نتائج الشركة الزميلة	١٣	١٢,٦٠٧	٢,٤٦٢
مجموع الإيرادات التشغيلية قبل حصة المودعين من الأرباح		١,٠٤٩,٤٩٥	١,٢٧٤,٢١٩
حصة المودعين من الأرباح		(٤٣٤,٨١٥)	(٦٣٨,١٨٣)
صافي الإيرادات التشغيلية		٦١٤,٦٨٠	٦٣٦,٠٣٦
المصروفات			
تكاليف الموظفين	٢٧	(١٨٢,٠٤٦)	(٢٠٢,٥٨١)
المصاريف العمومية والإدارية	٢٨	(٥٣,٠٩٢)	(٥٥,٨٨٠)
استهلاك ممتلكات ومعدات	١٥	(٢٦,٠٨٠)	(١٦,٩٤٥)
انخفاض القيمة المحمل على الموجودات المالية	٢-٢٩	(٢٩٧,٢٦٠)	(٢٧٦,٢٢٨)
انخفاض القيمة المحمل على الموجودات غير المالية	١٦	(٢,٧٩٩)	-
مجموع المصروفات		(٥٦١,٢٧٧)	(٥٥١,٦٣٤)
الربح للسنة		٥٣,٤٠٣	٨٤,٤٠٢
الأرباح للسهم (بالدرهم)	٣٠	٠,٠٢٥	٠,٠٣٩

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية .

بيان الأرباح أو الخسائروالدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
الربح للسنة	**٥٣,٤٠٣**	٨٤,٤٠٢
(الخسارة) / الدخل الشامل الأخر:		
البنود التي لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:		
الحركة في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات لأدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(٦٢,٥٨٥)**	(٨,٨٢٠)
	(٦٢,٥٨٥)	(٨,٨٢٠)
البنود التي قد يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:		
ربح القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٣١,٨٨١**	١١٠,٢٦٤
تعديلات إعادة التصنيف بشأن الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(٢٤,٩٦٠)**	(٤٤,٣٧٥)
	٦,٩٢١	٦٥,٨٨٩
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل الأخر للسنة	**(٥٥,٦٦٤)**	٥٧,٠٦٩
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة	**(٢,٢٦١)**	١٤١,٤٧١

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مصرف عجمان ش.م.ع.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي انخفاض القيمة العام	أرباح مستبقاة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠١٩	٢,١٠٠,٠٠٠	٢٤٤,٧٢٨	(٦٤,٣٢٥)	-	١٦٦,٤٤٥	٢,٤٤٦,٨٤٨
الربح للسنة	-	-	-	-	٨٤,٤٠٢	٨٤,٤٠٢
الدخل الشامل الأخر	-	-	٥٧,٠٦٩	-	-	٥٧,٠٦٩
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	٥٧,٠٦٩	-	٨٤,٤٠٢	١٤١,٤٧١
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	٨,٤٤٠	-	-	(٨,٤٤٠)	-
تحويل إلى احتياطي انخفاض القيمة العام (إيضاح ٢٢)	-	-	-	١١١,٥٨٣	(١١١,٥٨٣)	-
توزيع أرباح (إيضاح ٢٣)	-	-	-	-	(٧٣,٥٠٠)	(٧٣,٥٠٠)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح ٢٣)	-	-	-	-	(٢,٥٠٠)	(٢,٥٠٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢,١٠٠,٠٠٠	٢٥٣,١٦٨	(٧,٢٥٦)	١١١,٥٨٣	٥٤,٨٢٤	٢,٥١٢,٣١٩
الربح للسنة	-	-	-	-	٥٣,٤٠٣	٥٣,٤٠٣
الخسارة الشاملة الأخرى	-	-	(٥٥,٦٦٤)	-	-	(٥٥,٦٦٤)
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة	-	-	(٥٥,٦٦٤)	-	٥٣,٤٠٣	(٢,٢٦١)
تحويل من استبعاد استثمارات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	٢,٥٦٥	-	(٢,٥٦٥)	-
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	٥,٣٤٠	-	-	(٥,٣٤٠)	-
تحويل إلى احتياطي انخفاض القيمة العام (إيضاح ٢٢)	-	-	-	(١٤,٥٤١)	١٤,٥٤١	-
الزكاة	-	-	-	-	(٦,٢١٧)	(٦,٢١٧)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح ٢٣)	-	-	-	-	(١,٢٥٠)	(١,٢٥٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٢,١٠٠,٠٠٠**	**٢٥٨,٥٠٨**	**(٦٠,٣٥٥)**	**٩٧,٠٤٢**	**١٠٧,٣٩٦**	**٢,٥٠٢,٥٩١**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية .

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الربح للسنة	٥٣,٤٠٣	٨٤,٤٠٢
تعديلات لـ:		
استهلاك ممتلكات و معدات	٢٦,٠٨٠	١٦,٩٤٥
أعباء انخفاض القيمة على الموجودات المالية	٢٩٧,٢٦٠	٢٧٦,٢٢٨
أعباء انخفاض القيمة على موجودات غير مالية أخرى	٢,٧٩٩	-
انخفاض قيمة ممتلكات ومعدات	-	٢٨
الإيرادات من أوراق مالية استثمارية إسلامية	(٨٣,٣٦٧)	(١٠٨,٢٠٩)
تعديلات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	٢٤,٣٩٤	٣,١٩٤
الربح المحقق من استبعاد أوراق مالية استثمارية إسلامية	(٢٥,٦٧٨)	(٤٣,٨٥٤)
حصة النتائج من شركة زميلة	(١٢,٦٠٧)	(٢,٤٦٢)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	٢٨٢,٢٨٤	٢٢٦,٢٧٢
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
النقص / (الزيادة) في الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية	٥٩,٦٢٦	(١,٠٨٦,٣٥٧)
النقص في مطلوب من مصارف و مؤسسات مالية أخرى	٤٢,٩٩٦	٨٠,٥٧٩
النقص / (الزيادة) في ودائع إلزامية لدى المصرف المركزي	٢٧٥,٤٨٤	(٢٢,٨٦٢)
النقص / (الزيادة) في المرابحات الدولية مع المصرف المركزي	٣٣٠,٠٠٠	(١,٣٨٠,٠٠٠)
النقص في الموجودات الأخرى	٤٨,٩٠٦	٤٩,٧٥٥
النقص في الودائع الإسلامية للعملاء	(٦٩٦,٥٩٧)	(٢,٢٨٠,٧٧٣)
(النقص) / الزيادة في المطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى	(١,٣٩٤,٨٩٥)	٣,٠٨٤,٧٥٦
(النقص) / الزيادة في المطلوبات الأخرى	(٢٣,٩٦٩)	١١٥,٤٦٥
النقد المستخدم في العمليات	(١,٠٧٦,١٦٥)	(١,٢١٣,١٦٥)
دفع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	(١,٢٥٠)	(٢,٥٠٠)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	(١,٠٧٧,٤١٥)	(١,٢١٣,٢٠٣)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
شراء أوراق مالية استثمارية إسلامية	(٢,٠٨٩,٩١٩)	(٣,٢٠٧,٤٦٣)
المتحصل من بيع أوراق مالية استثمارية إسلامية	٢,٧٦٠,٩١٠	٣,١٨١,٤٠٨
إضافة في استثمار في شركة زميلة	-	(٧٣,٥٠٠)
توزيعات أرباح مستلمة من الاستثمار في شركة زميلة	٧,٣٣٣	١,٦٨٠
شراء ممتلكات ومعدات	(٢١,٠١١)	(٣٢,٣٦١)
إيرادات أرباح أوراق مالية استثمارية إسلامية	٨٠,٨٨٢	١٠٩,٤١٤
إضافات إلى استثمارات عقارية	(٥,٨٢٧)	(٤٥٥,٤٢٥)
عائدات من استبعاد استثمارات عقارية	-	٣٢٧,٠٠٠
عائدات من استبعاد استثمار في شركة زميلة	١٢٤,٨٩٧	-
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية	٨٥٧,٢٦٥	(١٤٩,٢٤٧)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
توزيعات أرباح مدفوعة	-	(٧٣,٥٠٠)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	-	(٧٣,٥٠٠)
صافي النقص في النقد وما يعادله	(٢٢٠,١٥٠)	(١,٤٣٨,٤١٢)
النقد وما يعادله في بداية السنة	٨٠٩,٧١٥	٢,٢٤٨,١٢٧
النقد وما يعادله في نهاية السنة (إيضاح ٣١)	٥٨٩,٥٦٥	٨٠٩,٧١٥

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية .

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١. معلومات عامة

تأسس مصرف عجمان ش.م.ع. ("المصرف") كشركة مساهمة عامة. ويشار إلى المصرف وشركاته التابعة معًا بـ "المصرف". إن العنوان المسجل للمصرف هو ص.ب ٧٧٧٠، عجمان، الإمارات العربية المتحدة، تم تأسيس المصرف قانونيًا في ١٧ أبريل ٢٠٠٨. تم تسجيل المصرف في هيئة الأوراق المالية والسلع بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٨ وحصل على ترخيص من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للعمل كمركز رئيسي في ١٤ يونيو ٢٠٠٨. كما حصل المصرف في ١ ديسمبر ٢٠٠٨ على ترخيص فرع من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبدأ عملياته في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨.

بالإضافة إلى المركز الرئيسي في عجمان، يعمل المصرف من خلال تسعة فروع ومكتبين للدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة. تتضمن البيانات المالية أنشطة كل من المركز الرئيسي للمصرف وفروعه.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمصرف في الأنشطة المصرفية التمويلية والاستثمارية من خلال المنتجات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية المتعددة مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة والوكالة والصكوك والإجارة. ينفذ المصرف أنشطته وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وطبقاً لأحكام عقد التأسيس وبنود النظام الأساسي. يتضمن الإيضاح رقم ٣٦ من البيانات المالية تفاصيل حول استبعاد الشركة التابعة للمصرف.

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

٢-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، في هذه البيانات المالية.

في السنة الحالية، قام المصرف بتطبيق عدد من التعديلات والتفسيرات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية والتي سوف تصبح فعّالة بشكل إلزامي للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠.

لم يكن للتطبيق أي تأثير هام على الإفصاحات أو المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	ملخص
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ *الأدوات المالية*، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ *الأدوات المالية: الإعتراف والقياس* والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ *إفصاحات الأدوات المالية* المتعلقة بإعادة تشكيل معيار معدل الفائدة	إن التغييرات ➢ تُدخل تعديلات على متطلبات محاسبة التحوط المحددة بحيث تطبق المنشآت متطلبات محاسبة التحوط بافتراض أن معيار معدل الفائدة الذي تستند إليه تحوط التدفقات النقدية والتدفقات النقدية من أداة التحوط لن يتم تغييره نتيجة لإعادة تشكيل معيار معدل الفائدة؛ ➢ تعد إلزامية لجميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإعادة تشكيل معيار سعر الفائدة؛ ➢ ليس الغرض منها تقديم إعفاء من أي آثار أخرى ناتجة عن إعادة تشكيل معيار معدل الفائدة (إذا لم تعد علاقة التحوط تستوفي بمتطلبات محاسبة التحوط لأسباب أخرى غير تلك المحددة في التعديلات، فإن التوقف عن محاسبة التحوط يكون مطلوباً)؛ و ➢ تتطلب إفصاحات محددة حول مدى تأثر علاقات التحوط الخاصة بالمنشآت بالتعديلات.

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة

ملخص

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ *إندماج الاعمال* المتعلق بتعريف العمل التجاري

التعديلات في تعريف الأعمال التجارية (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣) هي تغييرات على الشروط المحددة في الملحق أ، "دليل التطبيق"، والأمثلة التوضيحية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ فقط. وهي:

- توضح أنه لكي يتم إعتبار الأنشطة كأعمال تجارية، يجب أن تتضمن مجموعة متكاملة من الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها، كحد أدنى، مدخلات وعملية جوهرية تساهم معًا بشكل كبير في القدرة على إنشاء مخرجات؛
- تحدد تعريفات الأعمال والمخرجات من خلال التركيز على السلع والخدمات المقدمة للعملاء وإزالة الإشارة إلى القدرة على خفض التكاليف؛
- تضيف إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كان قد تم الحصول على عملية جوهرية؛
- تزيل تقييم ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مدخلات أو عمليات مفقودة والاستمرار في إنتاج المخرجات؛ و
- تضيف اختبار تركيز اختياري يسمح بإجراء تقييم مبسط لمعرفة ما إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها ليست أعمال تجارية.

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ *عرض البيانات المالية* والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨ *التغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية* المتعلق بتعريف الأهمية الجوهرية

يتوجب الإشارة بشكل خاص إلى ثلاثة جوانب جديدة للتعريف الجديد:

- الإخفاء. ركز التعريف الحالي فقط على حذف أو تحريف المعلومات، ومع ذلك، استنتج المجلس إلى أن إخفاء المعلومات الجوهرية بالمعلومات التي يمكن حذفها يمكن أن يكون له تأثير مماثل. على الرغم من أن مصطلح الإخفاء جديد في التعريف، إلا أنه كان بالفعل جزءًا من المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ (المعيار المحاسبي الدولي ١-٣٠أ).

- يتوقع بشكل معقول أن يكون له تأثيرات، ذلك حيثأن التعريف الحالي المشار إليه "يمكن أن له تأثيرات" والذي رأى المجلس أنه قد يُفهم على أنه يقتضي الكثير من المعلومات حيث أن أي شيء تقريبًا "يمكن" أن يؤثر على قرارات بعض المستخدمين حتى لو كانت احتمالية ذلك احتمالية بعيدة.

- المستخدمون الأساسيون. يشير التعريف الحالي فقط إلى "المستخدمين" الذين يخشى المجلس مرة أخرى أنه قد يُفهم على نطاق واسع للغاية على أنه يتطلب مراعاة جميع المستخدمين المحتملين للبيانات المالية عند تحديد المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	ملخص
تعديلات على المراجع حول الإطار المفاهيمي في المعايير الدولية للتقارير المالية- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢ *الدفع على أساس السهم*، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ *عمليات دمج الأعمال*، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٦ *استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية*، المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٤ *الحسابات التنظيمية المؤجلة*، المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ *عرض البيانات المالية*، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٨ *السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء*، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ *التقارير المالية المرحلية*، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ *المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة*، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ *الموجودات غير الملموسة*، تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ *ترتيبات امتياز الخدمة*، تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ *استبدال الإلتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية*، تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٠ تكاليف التجريد والكشط في مرحلة الإنتاج لمنجم سطحي، تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٢ *المعاملات بعملة اجنبية والبدل المقدم*، والتفسير رقم ٣٢ *الموجودات غير الملموسة- تكاليف الموقع الإلكتروني* - لتحديث تلك الأحكام فيما يتعلق بالمراجع إلى والإقتباس من الإطار أو للإشارة إلى ذلك عندما يتم الإشارة إلى إصدار مختلف من الإطار المفاهيمي.	قام المصرف بتطبيق التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام ٢، ٦، ١٥، المعايير المحاسبية الدولية أرقام ١، ٨، ٣٤، ٣٧، ٣٨، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام ١٢،١٩، ٢٠ و ٢٢، والتفسير رقم ٢١ في السنة الحالية.
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ *عقود الإيجار* المتعلق بكوفيد – ١٩ – الإعفاءات الإيجاريةذات العلاقة	يوفر التعديل للمستأجرين إعفاء من تقييم ما إذا كان الإعفاءات الإيجارية المرتبط بكوفيد-١٩ هو تعديلاً لعقد الإيجار

باستثناء مما ذكر أعلاه، لا توجد أية معايير جوهلية أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تعديلات كانت سارية المفعول للمرة الأولى للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠.

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٢ *المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار ولم يسري العمل بها بعد*

لم يقم المصرف بعد باعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولم سريانها بعد:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
إعادة تشكيل معيار سعر الفائدة - المرحلة ٢ (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ *الأدوات المالية*، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ *الأدوات المالية: الإعتراف والقياس*، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ *الأدوات المالية الإفصاحات*، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ *عقود التأمين* والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ *عقود الإيجار*)	١ يناير ٢٠٢١
توفر التعديلات في إعادة تشكيل معيار سعر الفائدة - المرحلة ٢ (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦) وسيلة عملية للتعديلات التي تتطلبها إعادة التشكيل، وتوضيح أن محاسبة التحوط لم يتم إيقافها فقط نتيجةً لإعادة تشكيل ايبور، وإدخال الإفصاحات التي تسمح للمستخدمين بفهم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن إعادة تشكيل ايبور الذي تتعرض له المنشأة وكيفية إدارة المنشأة لتلك المخاطر بالإضافة إلى تقدم المنشأة في الإنتقال من معدلات الايبور إلى معدلات مرجعية بديلة، وكيف تدير المنشأة هذا الانتقال.	١ يناير ٢٠٢٢
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣: *إندماج الأعمال* المتعلقة بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي تهدف التعديلات إلى تحديث مرجع قديم للإطار المفاهيمي في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ دون تغيير هام في متطلبات المعيار.	١ يناير ٢٠٢٢
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ *ممتلكات وآلات ومعدات* المتعلق بالعائدات قبل الاستخدام المقصود تمنع التعديلات أن تخصم من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات أي عائدات من بيع الأصناف المنتجة أثناء إحضار ذلك الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة له ليكون قادرًا على العمل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكلفة إنتاج تلك البنود، في الربح أو الخسارة.	١ يناير ٢٠٢٢
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ *المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة* المتعلق بالعقود المثقلة بالإلتزامات - تكلفة تنفيذ العقد تحدد التعديلات أن "تكلفة الوفاء" بالعقد تشمل "التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد". يمكن أن تكون التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد إما تكاليف إضافية للوفاء بهذا العقد (على سبيل المثال العمالة والمواد المباشرة) أو تخصيص التكاليف الأخرى المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقود (على سبيل المثال تخصيص رسوم الإهلاك لبند من الممتلكات والآلات والمعدات المستخدمة في تنفيذ العقد).	١ يناير ٢٠٢٢

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٢ *المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار ولم يسري العمل بها بعد (تتمة)*

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
دورة التحسينات السنوية ٢٠١٨-٢٠٢٠ على المعايير الدولية للتقارير المالية تقوم تلك التحيسنات بإدخال تعديلات على المعايير التالية: • المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١: *تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى* - يسمح التعديل للشركة التابعة التي تطبق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ لقياس فروق التحويل التراكمية باستخدام المبالغ المدرجة من قبل الشركة الأم، بناءً على تاريخ انتقال الشركة الأم إلى المعايير الدولية للتقارير المالية. • المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ - *الأدوات المالية* - يوضح التعديل الرسوم التي تفرضها المنشأة عندما تقوم بتطبيق اختبار "١٠٪" في الفقرة (ب٣ – ٣ - ٦) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في تقييم ما إذا كان سيتم إلغاء الاعتراف بالتزام مالي. تقوم المنشأة بإدراج فقط الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين المنشأة (المقترض) والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المنشأة أو المقرض نيابة عن الطرف الآخر. • المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ *عقود الإيجار* - يزيل التعديل على المثال التوضيحي رقم ١٣ المرفق للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ من المثال، التوضيح لسداد التحسينات على عقد الإيجار من قبل المؤجر من أجل حل أي إلتباس محتمل فيما يتعلق بمعالجة حوافز الإيجار التي قد تنشأ بسبب الكيفية التي يتم بها توضيح حوافز الإيجار في ذلك المثال. • المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ *الزراعة* - يزيل التعديل المتطلبات الوارد في الفقرة ٢٢ من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ للمنشآت لاستبعاد التدفقات النقدية الضريبية عند قياس القيمة العادلة للأصل الحيوي باستخدام تقنية القيمة الحالية.	١ يناير ٢٠٢٢
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ *عرض البيانات المالية* المتعلقة بتصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة تهدف التعديلات إلى تعزيز الاتساق في تطبيق المتطلبات من خلال مساعدة الشركات على تحديد ما إذا كان يجب تصنيف الديون والمطلوبات الأخرى التي لها تاريخ تسوية غير مؤكد كمتداولة أو غير متداولة (مستحقة أو يحتمل أن تكون مستحقة السداد خلال سنة واحدة) في بيان المركز المالي.	١ يناير ٢٠٢٣
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ *عقود التأمين* تمديد الإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يغير التعديل تاريخ انتهاء الصلاحية المحدد للإعفاء المؤقت في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية، بحيث تكون المنشآت مطالبة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣.	١ يناير ٢٠٢٣
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧: *عقود التأمين* يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ أن يتم قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء بالإلتزامات ويوفر نهجاً أكثر توحيداً للقياس والعرض لجميع عقود التأمين. تم تصميم هذه المتطلبات لتحقيق هدف قائم على مبدأ محاسبي متسق لعقود التأمين. يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ عقود التأمين كما في ١ يناير ٢٠٢٣	١ يناير ٢٠٢٣

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٢ *المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار ولم يسري العمل بها بعد (تتمة)*

	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧: *عقود التأمين*	١ يناير ٢٠٢٣

تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ لمعالجة المخاوف وتحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ عقود التأمين في سنة ٢٠١٧. فيما يلي التغييرات الرئيسية:

- تأجيل تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ لمدة سنتين إلى الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣.
- استبعاد نطاق إضافي لعقود بطاقات الائتمان والعقود المماثلة التي توفر تغطية تأمينية بالإضافة إلى استبعاد للنطاق اختياري لعقود القروض التي تنقل مخاطر تأمين كبيرة.
- الاعتراف بالتدفقات النقدية لإستحواذ التأمين المتعلقة بالتجديدات المتوقعة للعقد، بما في ذلك أحكام الانتقال وتوجيه التدفقات النقدية لإستحواذ التأمين المعترف بها في الأعمال المستحوذ عليها في اندماج الأعمال.
- توضيح تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ في البيانات المالية المرحلية، مما يسمح باختيار السياسة المحاسبية على مستوى المنشأة.
- توضيح تطبيق هامش الخدمة التعاقدية العائد إلى خدمة عائد الاستثمار والخدمات المتعلقة بالاستثمار والتغييرات في متطلبات الإفصاح.
- توسيع خيار تخفيف المخاطر ليشمل عقود إعادة التأمين المبرمة والمشتقات غير المالية.
- تعديلات تتطلب من المنشأة عند الإعتراف المبدئي بالإعتراف بالخسائر في عقود التأمين المثقلة بالإلتزامات الصادرة كذلك للإعتراف بالربح في عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
- عرض مبسط لعقود التأمين في بيان المركز المالي بحيث تعرض المنشآت موجودات ومطلوبات عقود التأمين في بيان المركز المالي المحدد باستخدام محافظ عقود التأمين بدلاً من مجموعات عقود التأمين.
- تخفيفات انتقالية إضافية لإندماج الأعمال وتخفيفات مرحلية إضافية لتاريخ تطبيق خيار تخفيف المخاطر واستخدام نهج انتقال القيمة العادلة.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ *البيانات المالية الموحدة* والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ *استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة* (٢٠١١) المتعلقة بمعالجة بيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر والشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.	تأجيل سريان التطبيق إلى أجل غير مسمى. لا يزال التطبيق مسموح به.

تتوقع الإدارة أن هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة سيتم تطبيقها في البيانات المالية للمصرف عندما تكون قابلة للتطبيق، وقد لا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة، أي تأثير جوهري على البيانات المالية للمصرف في فترة التطبيق المبدئي.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار ولم يسري العمل بها بعد (تتمة)

الانتقال من استخدام الإيبور

اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٠، قام المصرف بتنفيذ تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ إفصاحات الأدوات المالية المتعلقة بإصلاحات مؤشر أسعار الفائدة. تتناول التعديلات (المشار إليها باسم المرحلة الأولى من مشروع معاملات الإيبور) متطلبات محاسبة التحوط الناشئة قبل سعر العرض بين المصارف ("الإيبور") واقترحت تخفيفًا للتحوط لمثل تحوطات ما قبل الاستبدال المشار إليها.

حاليًا، لا يحتاج المصرف إلى اتخاذ أي تخفيف للتحوط بموجب التعديلات مثل التخفيف من التحليل المستقبلي خلال فترة عدم اليقين بعد عام ٢٠٢١ حيث لا يحتفظ المصرف بأي تدفقات نقدية أو أدوات تحوط للقيمة العادلة.

تتعلق المرحلة الثانية من المشروع باستبدال المعدلات المعيارية بمعدلات بديلة خالية من المخاطر. ويظل تأثير استبدال السعر على منتجات وخدمات المصرف مجالًا رئيسيًا للتركيز، وبناءً عليه، ستقوم الإدارة ومختلف أصحاب الحصص بتقييم ودعم تأثير التحول إذا كان لديها أي أدوات تحوط في المستقبل القريب.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٣. تعريفات

لقد تم استخدام المصطلحات التالية في البيانات المالية مع معانيها المحددة:

المرابحة

هي عقد تبيع بموجبه المصرف ("البائع") أصلًا ما لأحد عملائها ("المشتري") على أساس دفعات مؤجلة بعد قيام البائع بشراء الأصل وحيازته وقبضه بناءً على وعد المشتري بشراء الأصل فور تملك البائع لذلك الأصل بموجب شروط وأحكام مرابحة معينة.يتكون سعر بيع المرابحة من تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه مسبقًا. تحتسب قيمة ربح المرابحة داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على أصل مبلغ التمويل غير المسدد. يتم سداد سعر بيع المرابحة من قبل المشتري للبائع على أقساط خلال المدةالمنصوص عليها في عقد المرابحة.

الوكالة

الوكالة هي اتفاقية بين طرفين، يكون أحد الطرفين هو الممول ("الموكل")، وهو الذي يقوم بتقديم مبلغ مالي محدد ("رأس مال الوكالة") إلى وكيل ("الوكيل")، وهو الذي يقوم باستثمار رأس مال الوكالة بطريقة تتفق مع الشريعة الإسلامية طبقاً لدراسة الجدوى / خطة الاستثمار التي يوفرها الوكيل للموكل. يستحق الوكيل أجراً محدداً ("أجر الوكالة") كمبلغ مقطوع أو نسبة مئوية من رأس مال الوكالة، على أنه قد يُمنح الوكيل أي مبالغ إضافية تزيد على نسبة الربح أو العوائد المتفق عليها كحافز على حسن الأداء. الأصل أن يتم توزيع ربح الوكالة عند إعلانها / توزيعها من قبل الوكيل. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح الوكالة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، فيتم احتساب ربح الوكالة داخلياً على أساس زمني خلال مدة الوكالة بناءً على رأس مال الوكالة غير المسدد. ويتحمل الوكيل الخسارة في حالة التعثر في السداد، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام اتفاقية الوكالة، وإلا فإن الموكل هو من يتحمل الخسارة، شريطة تلقي الموكل دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب يرجع إلى قوى قاهرة، وأن الوكيل لم يكن بوسعه التنبأ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها الضارة على الوكالة. وللمصرف أن تعمل بصفة موكل أو وكيل، وفق ما يقتضي الأمر.

الاستصناع

هو عقد بيع بين طرفي العقد، بحيث تتعهد المصرف ("الصانع" أو "البائع") بموجبه بإنشاء أصل أو عقار محدد ("المصنوع") لأحد متعامليه ("المستصنع" أو "المشتري") وفقاً لمواصفات متفق عليها بشكل مسبق، على أن يتم التسليم خلال فترة متفق عليها مقابل ثمن محدد سلفاً، على أن يتضمن ذلك الثمن تكلفة الإنشاء وهامش ربح. ولا يقتصر إنجاز العمل، المتعهد به، على الصانع فحسب، بل من الممكن تنفيذ أعمال الإنشاء أو التطوير بالكامل، أو أي جزء منه، عن طريق طرف ثالث تحت إشراف ومسؤولية الصانع. وبموجب عقد الاستصناع، الذي تكون فيه المصرف هي الصانع أو المستصنع. ويحتسب ربح الاستصناع (الفارق بين ثمن بيع المصنوع للمتعامل وإجمالي تكلفة الاستصناع التي تكبدتها المصرف) داخلياً على أساس زمني على مدى فترة العقد وفقًا لأصل مبلغ التمويل غير المسدد.

المضاربة

المضاربة عقد بين طرفين، يكون أحدهما الممول ("رب المال") وهو الطرف الذي يقدم مبالغ مالية معينة ("رأس مال المضاربة") إلى الطرف الآخر ("المضارب")، وهو الطرف الذي يقوم على إثر ذلك باستثمار رأس مال المضاربة في أحد المشاريع التجارية أو الأنشطة بناءً على خبرته مقابل حصة محددة (متفق عليها مسبقًا) من الربح الناتج، إن وجد، على ألا يتدخل رب المال في إدارة نشاط المضاربة. الأصل أن يتم توزيع ربح المضاربة عند إعلانها / توزيعها من قبل المضارب. ومع ذلك، وحيث إن ربح المضاربة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، فيتم احتساب ربح المضاربة داخلياً على أساس زمني خلال مدة المضاربة بناءً على رأس مال المضاربة غير المسدد. ويتحمل المضارب الخسارة في حالة التعثر في السداد، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام عقد المضاربة، وإلا فإن رب المال هو من يتحمل الخسارة، شريطة تلقي رب المال دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب يرجع إلى قوى قاهرة، وأن المضارب لم يكن بوسعه التنبأ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها السلبية على المضاربة.وبموجب عقد المضاربة، فقد تكون المجوعة مضارباً أو رب المال، بحسب الأحوال.

٣. تعريفات (تتمة)

المشاركة

هي اتفاقية بين المصرف أو أحد متعاملها، بحيث يساهم كلا الطرفين في رأس مال المشاركة ("رأس مال المشاركة")، ويجوز أن تكون المساهمة بالنقد أو بالعين وفق قيمته وقت إبـرام عقد المشاركة. ويجوز أن يكون موضوع عقد المشاركة استثمار معين، قائم أو جديد، أو في ملكية ممتلكات معينة إما بصفة دائمة أو متناقصة تنتهي بحيازة المتعامل لكامل الملكية. يتم اقتسام الأرباح وفق نسبة توزيع الربح المتفق عليها سلفاً كما هو منصوص عليه في عقد المشاركة. الأصل أن يتم توزيع ربح المشاركة عند إعلانها / توزيعها من قبل الشريك المدير. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح المشاركة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، يتم احتساب ربح المشاركة داخلياً على أساس زمني خلال مدة المشاركة بناءً على رأس مال المشاركة غير المسدد. ويتم تقاسم الخسارة، إن وجدت، بناءً على نسبة مساهمة كل من الشريكين في رأس المال، مع مراعاة أنه في حالة عدم إهمال الشريك المدير أو مخالفته لبنود عقد المشاركة أو تعثره عن السداد، يجب أن يقدم للمصرف دليلًا مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب يرجع إلى قوى قاهرة، وأن الشريك المدير لم يكن بوسعه التنبأ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها الضارة على المشاركة.

الإجارة

هي اتفاقية تؤجر المصرف ("المؤجر") بموجبها أصل ما لأحد متعامليه ("المستأجر") (بعد شراء أو اقتناء الأصل المعين، إما من بائع آخر أو من المتعامل نفسه وفقاً لطلب المتعامل وبناءً على وعده بالاستئجار)، مقابل دفعات أجرة محددة لمدة أو لمددإيجارية محددة، على أن يستحق الدفع على أساس أجرة ثابتة أو متغيرة.

اتفاقية الإجارة تحدد الأصل المستأجر وتنص على فترة الإجارة وأساس احتساب الأجرة ومواعيد سداد دفعات الأجرة، كما يتعهد المستأجر بموجب تلك الاتفاقية بتجديد الفترات الإيجارية وسداد مبالغ دفعات الأجرة ذات الصلة بما يتفق مع الجدول الزمني المحدد والصيغة المعمول بها على مدار فترةالإجارة.

ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة، وفي نهاية مدة الإجارة بعد أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الأصل المؤجر للمستأجر بقيمة رمزية استناداً إلى تعهد بالبيع الذي قدمه المؤجر.

تُستحق دفعات الأجرة فور بدء عقد الإجارة وتستمر طيلة فترةالإجارة بناءً على دفعات الأجرة الثابتة غير المسددة (والتي تمثل غالباً تكلفة الأصل المؤجر).

الصكوك

هي شهادات ائتمان تمثل موجودات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية

(أ) بيان الإلتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها، بما في ذلك القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ والمرسوم بقانون اتحادي رقم ١٤ لسنة ٢٠١٩.

(ب) أساس إعداد البيانات المالية

لقد تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الأدوات المالية والاستثمارات العقاريةالتي تم قياسها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

تستند التكلفة التاريخية بشكل عام إلى القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات أو البضائع أو الخدمات.

٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ب) أساس إعداد البيانات المالية (تتمة)

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أوالمطلوبات، يراعي المصرف عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على متشاركي السوق أخذ تلك العوامل في الحسبان في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة بجسب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦.

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى ١ أو ٢ أو ٣ بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى ١ وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
- مدخلات المستوى ٢ وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى ١ والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى ٣ وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

تُعرض البيانات المالية بالدرهم الإماراتي (الدرهم) وتُقرب كافة المبالغ الأخرى إلى أقرب ألف درهم، باستثناء ما يتم تحديده غير ذلك.

(ج) أساس التوحيد

السياسات المحاسبية الرئيسية موضحة أدناه:

تتضمن هذه البيانات المالية البيانات المالية للمصرف والمنشآت الخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف:

- السيطرة على الشركة المستثمر فيها،
- التعرض، أو لديه حقوق، لعائدات متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها، و
- القدرة على استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

يعيد المصرف تقييم ما إذا كانت تسيطر على الشركة المستثمر فيها أم لا إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة أعلاه.

عندما يكون لدى المصرف أقل من أغلبية حقوق التصويت للشركة المستثمر فيها، يكون لها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانب واحد. يأخذ المصرف في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كانت حقوق تصويت المصرف في الشركة المستثمر فيها كافية أم لا لمنحها السلطة، بما في ذلك:

- حجم امتلاك المصرف لحقوق التصويت بالنسبة لحجم وتوزيع نسب ملكية أصحاب الأصوات الآخرين ؛
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها المصرف وأصحاب الأصوات الأخرى والأطراف الأخرى ؛
- الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى ؛ و
- أي حقائق وظروف إضافية تشير إلى أن المصرف لديها، أو ليس لديها، القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة في وقت الحاجة إلى اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت واجتماعات المساهمين السابقة.

٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ج) أساس التوحيد (تتمة)

يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المصرف على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف عندما تفقد المصرف السيطرة على الشركة التابعة. وعلى وجه التحديد، يتم إدراج إيرادات ومصروفات الشركة التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو استبعادها خلال الفترة المالية في بيان الدخل من تاريخ حصول المصرف على السيطرة حتى تاريخ توقف المصرف عن السيطرة على الشركة التابعة.

وتنسب أرباح أو خسائر كل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى مالكي المصرف وإلى الحصص غير المسيطرة حتى لو أدى ذلك إلى تسجيل عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

تجرى عند الضرورة تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لتتوافق سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمصرف.

يتم حذف جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية داخل المصرف المتعلقة بالمعاملات بين منشآت المصرف بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغييرات في حصص ملكية المصرف في الشركات التابعة والتي لا تؤدي إلى فقد المصرف السيطرة على الشركات التابعة كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيمة الدفترية لحصص المصرف والحصة غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصها النسبية في الشركات التابعة. إن أي فرق بين المبلغ الذي يتم من خلاله تعديل الحقوق غير المسيطرة والقيمة العادلة للمقابل المدفوع / المستحق أو المستلم / المستحق يتم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية وينسب إلى مساهمي الشركة الأم.

عندما تفقد المصرف السيطرة على شركة تابعة، يتم إثبات الربح أو الخسارة في بيان الدخل وتحسب على أنها الفرق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة لأي فائدة مستبقاة و (٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (بما في ذلك الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة. عندما يتم إدراج موجودات الشركة التابعة بالمبالغ المعاد تقييمها أو القيم العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة ذات الصلة في بيان الدخل الشامل والمتراكمة في حقوق الملكية، فإن المبالغ المعترف بها سابقًا في بيان الدخل الشامل والمتراكمة في حقوق الملكية يتم احتسابها كما لو أن الشركة الأم قد استبعدت الموجودات ذات الصلة (أي أعيد تصنيفها إلى ربح أو خسارة أو تم تحويلها مباشرة إلى أرباح محتجزة على النحو المحدد في المعايير الدولية للتقارير المالية المعمول بها).

(د) النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله النقد في الصندوق وأرصدة غير مقيدة مودعة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى والموجودات المالية عالية السيولة والتي تستحق أصليًا خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل اعتبارًا من تاريخ الاستحواذ والتي هي عرضة لمخاطر غير هامة من حيث التغير في القيمة العادلة، والتي تُستخدم من قبل المصرف في إدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي .

(هـ) المطلوب من المصارف

يُدرج المطلوب من المصارف بالتكلفة بعد خصم أي مبالغ مشطوبة ومخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

(و) الأدوات المالية

تقيد الموجودات والمطلوبات المالية عندما يصبح المصرف طرفاً في ترتيب تعاقدي خاص بالأداة.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة للاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية تضاف أو تخصم من القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(و) الأدوات المالية (تتمة)

تقييم نموذج الأعمال

تُجري المصـرف تقييمًا لغرض نموذج العمل الذي يتم فيه الاحتفاظ بموجودات على مسـتوى المحفظة بما يعكس الطريقة المثلى لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات إلى الإدارة.

تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للحافظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة. على وجه الخصوص، ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصـول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة وتقديمها إلى إدارة المصرف.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج العمل هذا) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري النشاط التجاري - على سبيل المثال، ما إذا كان التعويض مستندا إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات و
- توقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمصرف لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

الموجودات المالية

يتم الإعتراف وإلغاء الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ التداول عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن الإطار الزمني المحدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة. يتم الإعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة في الربح أو الخسارة على الفور.

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. وعلى وجه التحديد:

(١) أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصـيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة؛

(٢) أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصـل الدين والفائدة على المبلغ الأصـلي القائم، يتم قياسـها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛

(٣) يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أسـاس القيمة العادلة، أو محتفظ بها للبيع) والإسـتثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسـارة. ومع ذلك، يمكن للمصـرف أن تختار/ تحدد اختيارًا وتحديدًا نهائيًا عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدة.

(٤) يمكن للمصـرف أن تختار اختيارًا نهائيًا بإدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاسـتثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣، في الدخل الشامل الآخر؛ و

(٥) يمكن للمصـرف أن تختار اختيارًا نهائيًا أدوات التمويل التي تسـتوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشـامل الآخر كما تم قياسـها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسـارة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشـكل كبير عدم التطابق في المحاسـبة (المشـار إليها بخيار القيمة العادلة).

٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(و) الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية

الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشط. يقاس التمويل والذمم المدينة (بما في ذلك النقد وما يعادله والذمم المدينة وذمم التمويل الإسلامي المدينة والمستحق من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى والذمم المدينة الأخرى) بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصًا انخفاض القيمة.

يتم قيد إيرادات الأرباح بتطبيق معدل الربح الفعلي، باستثناء الذمم المدينة قصيرة الأجل عندما يكون تأثير الخصم غير جوهري.

(١) أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يصنف المصرف ويقيس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل ونموذج أعمال المصرف لإدارة الأصل.

إن الشروط التعاقدية للأصل الذي يصنف ويقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ينبغي أن يترتب عليها وجود تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغرض اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود، مخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي هي مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة. يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي. يحدد المصرف نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين.

ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالمصرف على نوايا الإدارة بخصوص أداة بعينها، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي أعلى وليس على أساس كل أداة على حدى.

تتبنى المصرف أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة المصرف لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال المصرف ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي، تحدد المصرف ما إذا كانت الموجودات المالية المثبتة مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو ما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يعيد المصرف تقييم نماذج أعمالها في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة. بالنسبة لفترة التقارير الحالية والسابقة، لم يحدد المصرف وحود أي تغيير في نماذج أعمالها.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية (تتمة)
(و) الأدوات المالية (تتمة)
الموجودات المالية (تتمة)

(١) أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تتمة)

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة بل يتم تحويلها ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لإنخفاض القيمة.

(٢) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هي:

(١) موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم؛ أو/ و
(٢) موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع؛ أو
(٣) موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في الربح او الخسارة.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية: (١) إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي. (٢) إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءًا من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو (٣) إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي. لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

(٣) إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي حتفظ بموجبه المصرف بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للمصرف. خلال السنة المالية الحالية والفترة المحاسبية السابقة، لم يكن هناك أي تغيير في نموذج الأعمال الذي تحتفظ بموجبه المصرف بموجودات مالية، وبالتالي لم يتم إعادة تصنيفها. تم الأخذ بالإعتبار التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية ضمن السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية المبينة أدناه.

٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(و) الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

(٤) إنخفاض القيمة

تقيد المصرف مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية التالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- المطلوب من مصارف ومؤسسات مالية
- الأوراق المالية الاستثمارية الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
- موجودات إسلامية أخرى
- التعرضات خارج الميزانية العمومية خاضعة لمخاطر الائتمان

لم يتم الإعتراف بخسارة انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية الإسلامية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون ١٢ شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ، (يشار إليها بالمرحلة ١)؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية (المشار إليها في المرحلة ٢ والمرحلة ٣).
- يكون من المطلوب مخصص خسارة لقيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمارها الزمنية بالكامل لأي من الأدوات المالية إذا زادت مخاطر الإئتمان على تلك الأداة المالية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا.
- تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف تعاقديًا والتدفقات النقدية التي تتوقع المصرف تلقيها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة بنسبة الربح المتوقعة الخاصة بالأصل.
- تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة للمطلوبات المالية غير المسحوبة الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمصرف إذا سحب الملتزم التمويل والتدفقات النقدية التي تتوقع المصرف تلقها عند سحب التمويل؛ و
- بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة التمويل المضمونة ناقصًا أي مبالغ تتوقع المصرف استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقيس المصرف الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس جماعي لمحافظ القروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس جماعي.

٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(و) الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

(٥) موجودات مالية ذات قيمة إئتمانية منخفضة

يعتبر الأصل المالي "ذات قيمة إئتمانية منخفضة" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية ذات قيمة إئتمانية منخفضة كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على الإنخفاض في القيمة الائتمانية بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد؛
- أن يقوم المقرض، نتيجة لصعوبات مالية لأسباب اقتصادية أو يواجهها المقترض، بمنح المقترض امتياز والتي لم يكن ليأخذها المقرض بالإعتبار، بخلاف ذلك؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

قد يتعذر تحديد حدث واحد، فبدلًا من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية منخفضة. يقوم المصرف بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي تعتبر موجودات مالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي ذات قيمة إئتمانية منخفضة في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كانت أدوات الدين السيادية والشركات منخفضة القيمة الإئتمانية، فإن المصرف تأخذ بالإعتبار بعض العوامل مثل عائدات السندات والتصنيفات الإئتمانية وقدرة المقترض على الحصول على التمويل.

يعتبر القرض ذو قيمة إئتمانية منخفضة عند منح الامتياز للمقترض بسبب تدهور الوضع المالي للمقترض، عند غياب دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم الحصول على التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض جوهريًا ولا توجد مؤشرات أخرى لإنخفاض القيمة. بالنسبة للموجودات المالية التي يتم النظر فيها إلى الإمتيازات ولكن لا يتم منحها، تعتبر الموجودات الإئتمانية منخفضة القيمة عندما يكون هناك أدله ملحوظة على إنخفاض قيمة الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التعثر في السداد. يشمل تعريف التعثر في السداد (انظر أدناه) عدم وضوح في مؤشرات التسديد إن بلغ استحقاق سداد المبالغ مستحقة ٩٠ يومًا أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فيتم دعم الحالات التي لا يعترف فيها انخفاض القيمة للموجودات بعد ٩٠ يومًا من الاستحقاق بمعلومات معقولة.

(٦) الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات قيمة إئتمانية منخفضة

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات قيمة إئتمانية منخفضة بطريقة مختلفة نظرًا لأن قيمة الأصل تكون بقيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. بالنسبة لهذه الموجودات، تثبت المصرف جميع التغيرات في خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة منذ الإعتراف المبدئي كمخصص خسارة مع الإعتراف بأي تغييرات في الربح أو الخسارة. إن التغيير الإيجابي لمثل هذه الموجودات يؤدي إلى تحقيق مكاسب انخفاض القيمة.

(٧) تعريف التعثر في السداد

يعد تعريف التعثر في السداد أمرًا جوهريًا في تحديد خسائر الإئتمان المتوقعة. يستخدم تعريف التعثر في السداد في قياس مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهراً أو لمدى الحياة، لأن التعثر في السداد هو أحد مكونات احتمال التعثر في السداد الذي يؤثر على كلٍ من قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان.

٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(و) الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

(٧) تعريف التعثر في السداد (تتمة)

يعبر المصرف ما يلي بمثابة حدث للتعثر عن السداد:

- تجاوز المقترض إستحقاق السداد لأكثر من ٩٠ يومًا على أي التزام ائتماني مادي إلى المصرف؛ أو
- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بتسديد التزاماته الائتمانية للمصرف بالكامل.

يتم تصميم تعريف التعثر في السداد بشكل مناسب لتعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الموجودات. وعلاوة على ذلك، يتم تفنيد التعثر في السداد لأكثر من ٩٠ يومًا من الاستحقاق باستخدام معلومات معقولة.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل سداد العميل لالتزاماته الائتمانية، يأخذ المصرف في الاعتبار كل من المؤشرات النوعية والكمية. تعتمد المعلومات التي تم تقييمها على نوع الأصل، على سبيل المثال في تمويل الشركات، يكون المؤشر النوعي المستخدم هو "قائمة مراقبة"، وهو المؤشر الذي لا يُستخدم بشأن تمويل الأفراد. تعد المؤشرات الكمية، مثل حالات التعثر وعدم سداد التزام آخر للطرف المقابل، مدخلات رئيسية في هذا التحليل. تستخدم المصرف مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات المطورة داخليًا أو الحصول عليه من مصادر خارجية وذلك لتقييم التعثر..

(٨) الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يقوم المصرف بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، سيقوم المصرف بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً. لا تستخدم المصرف السياسة المحاسبية العملية حيث أن الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي لا تعتبر أنه قد حدث لها الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. نتيجةً لذلك، تراقب المصرف جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعًا جوهريًا منذ الاعتراف الأولي، يقوم المصرف بمقارنة مخاطر حدوث التعثر في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تعثر كان متوقعًا لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ المصرف بالاعتبار المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للمصرف وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التعثر في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتعثر عن السداد. أن المرجح من هذه السيناريوهات المختلفة يشكل أساس الإحتمال المرجح للتعثر عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت ارتفاعًا جوهريًا.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تتضمن المعلومات المستقبلية التوقعات المستقبلية لمؤشرات الاقتصاد الكلي مثل أسعار النفط الخام، والتي يتم الحصول عليها من الإرشادات التنظيمية، وتقارير الخبراء الاقتصاديين، والمحللين الماليين، والهيئات الحكومية وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الداخلية والخارجية. من المعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. أما بالنسبة للأفراد، فتتضمن معلومات التمويل المستقبلي نفس التوقعات الاقتصادية مثل تمويل الشركات مع توقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية.

(٨) الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تتمة)

يحدد المصرف لأطرافها المقابلة درجة مخاطر الائتمان الداخلي ذات الصلة بناءً على الجودة الائتمانية. ويأخذ المصرف بالحسبان مخاطر الائتمان عند الاعتبار الأولي للأصل وما إذا كانت هناك زيادة كبيرة فيه على أساس مستمر طوال فترة التقرير. لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، تجري المصرف مقارنة لمخاطر حدوث تقصير في الموجودات كما في تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر في السداد في تاريخ الاعتراف المبدئي. وتنظر في المعلومات المتاحة والمعقولة للتوجيه. على وجه الخصوص أدرجت المؤشرات التالية:

- درجة المخاطر الداخلية؛
- التصنيف الائتماني الخارجي (بقدر ما هو متاح)؛
- التغيرات السلبية الجوهرية الفعلية أو المتوقعة في أوضاع الأعمال أو الأحوال المالية أو الاقتصادية التي من المتوقع أن تؤدي إلى تغيير كبير في قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته؛
- التغييرات الهامة الفعلية أو المتوقعة في النتائج التشغيلية للعميل؛
- تغييرات كبيرة للأداء المتوقع وسلوك العميل، ومنها التغييرات في حالة سداد العملاء في المصرف والتغيرات في النتائج التشغيلية للعميل؛ و
- معلومات الاقتصاد الكلي: تعتمد المصرف في نماذجها على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية كمدخلات اقتصادية، مثل: متوسط أسعار النفط، والعقارات في دبي وأبوظبي، والتضخم، ومعدلات مؤشر الاقتصاد الاستهلاكي، ومعدل إشغال الغرف الفندقية وغيرها، إلى جانب التحولات المختلفة. لذلك. إن المدخلات والنماذج المستخدمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة قد لا تحتسب دائمًا جميع خصائص السوق في تاريخ البيانات المالية. ولبيان ذلك، يتم إجراء تعديلات نوعية كتسويات مؤقتة باستخدام حكم ائتماني ذو خبرة.

وبخلاف التحليل أعلاه، فمن المفترض وجود زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان إن تعثر العميل عن سداد الدفعات التعاقدية لأكثر من ٣٠ يومًا. إن العوامل النوعية التي تشير إلى الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج التعثر في السداد في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من ذلك، لا يزال المصرف تأخذ بالحسبان بشكل منفصل بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل هام. بالنسبة لإقراض الشركات، هناك تركيز خاص على الموجودات المدرجة في "قائمة المراقبة" بالنظر إلى أن التعرض يتم على قائمة المراقبة عندما يكون هناك قلق من تدهور الجدارة الائتمانية لطرف مقابل محدد.

وفيما يتعلق بتمويل الأفراد، فعندما يتخطى الاستحقاق ٣٠ يومًا، تعتبر المصرف حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس بالعمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة.

(٩) تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و / أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

تيعد المصرف التفاوض على القروض مع العملاء ممن يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. تنتهج المصرف سياسة التيسير السارية على إقراض الشركات والأفراد.

٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(و) الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

(٩) تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية (تتمة)

عند تعديل أي من الموجودات المالية، تقيم المصرف ما إذا كان هذا التعديل سيؤدي إلى إلغاء الإعتراف. وفقًا لسياسة المصرف، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف إن كان يترتب عليه اختلاف جوهري في الشروط.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ بخسارة إئتمان. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. تراقب المصرف مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، تحتسب المصرف ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). يقوم المصرف بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يلغي المصرف الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام المصرف بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم المصرف بالإعتراف بحصته المستبقاة في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ المصرف بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فتواصل المصرف الإعتراف بالأصل المالي وكذلك بأية إقتراضات مرهونة تتعلق بالعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كلٍ من المبلغ المستلم والمستحق والأرباح أو الخسائر المتراكمة والمقيدة في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في الربح أو الخسارة، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة لاحقاً.

(١٠) الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع الشركة. تقوم الشركة بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، تستمر الشركة في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في الربح أو الخسارة عند استردادها.

٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(و) الأدوات المالية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة المقدمة عند اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)

المطلوبات المالية

(١) التصنيف والقياس اللاحق

يتم تصنيف المطلوبات المالية للفترة الحالية والفترات السابقة على أنها مقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة، باستثناء:

- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم تطبيق التصنيف على المشتقات والمطلوبات المالية الأخرى المحددة عند الاعتراف المبدئي. ويتم عرض الأرباح والخسائر للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بشكل جزئي في الدخل الشامل الآخر (مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي يرجع إلى التغيرات في مخاطر الإئتمان لتلك المطلوبات، والتي يتم تحديدها على أنها المبلغ الذي لا يعزى إلى التغيرات في ظروف السوق التي تنشأ عنها مخاطر السوق) والربح أو الخسارة الجزئية (المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للالتزام). وذلك ما لم يكن مثل هذا العرض من شأنه إيجاد، أو زيادة، عدم التطابق المحاسبي، وفي هذه الحالة يتم عرض الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالتغيرات في المخاطر الائتمانية للمطلوب في الربح أو الخسارة.
- المطلوبات المالية الناشئة عن تحويل الموجودات المالية غير المؤهلة للاستبعاد أو عند تطبيق نهج المشاركة المستمر. عندما لا يكون تحويل الموجودات المالية مؤهلاً لإلغاء الاعتراف، يتم إثبات التزام مالي للمقابل المستلم للتحويل. و
- عقود الضمان المالي والالتزامات المالية.

طريقة الربح الفعلي

طريقة الربح الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص نفقات الربح على مدار الفترة المعنية. معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يقوم بالضبط بالخصم من المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي وتكاليف المعاملة والأقساط الأخرى أو المطلوبات) خلال العمر المتوقع للمطلوبات المالية، أو (عند الاقتضاء) على مدار فترة أقصر، لصافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

(٢) إلغاء الاعتراف

يتم استبعاد المطلوبات المالية عند إطفاءها (أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته).

يتم احتساب التبادل بين المصرف ومموّلها الأصلي لأدوات التمويل بشروط مختلفة اختلافاً جوهرياً، بالإضافة إلى تعديلات جوهرية في شروط الالتزامات القائمة، كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية والاعتراف بمطلوبات مالية جديدة. تختلف الشروط بشكل جوهري إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي من أي رسوم مستلمة وخصمًا باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي، هي على الأقل ١٠٪ مختلفة عن القيمة الحالية المخفضة للقيمة الحالية. التدفقات النقدية المتبقية من الالتزام المالي الأصلي.

إضافة إلى ذلك، فهناك عوامل نوعية أخرى مثل العملة التي تصنف الأداة بها، والتغيرات في نوع معدل الربح، وميزات التحويل الجديدة المرفقة بالأداة والتغييرات في التعهدات التي يتم مراعاتها أيضًا. في حالة احتساب تبادل لأدوات التمويل أو تعديل الشروط كسداد، أي تكلفة أو رسوم يتم تكبدها على النحو المعترف به كجزء من ربح أو خسارة الإطفاء. إذا لم يحتسب التبادل أو التعديل كإطفاء، فإن أي تكلفة أو رسوم متكبدة تقوم بتعديل القيمة الدفترية للإلتزام ويتم إطفاءها على المدى المتبقي للمطلوب المعدل.

٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(و) الأدوات المالية (تتمة)

عقود الضمان المالي

يُعرف عقد الضمان المالي بالعقد الذي يقتضي من المصدر تسديد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي يتكبدها بسبب إخفاق عميل محدد في سداد الدفعات عند استحقاقها وفقًا لشروط أداة التمويل.

يتم قياس عقود الضمانات المالية الصادرة من أحد منشآت المصرف مبدئياً بقيمها العادلة، وإذا لم يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والتي لا تنشأ عن تحويل الأصل المالي، يتم قياسها لاحقاً بالقيمة الأعلى لأي من:

- مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا أقل، عند الاقتضاء، قيمة الدخل المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات المصرف بشأن إثبات الإيرادات.

تعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كمخصصات في بيان المركز المالي ويتم عرض القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد المصرف أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأدوات المالية الإسلامية المشتقة

تستخدم الأدوات المالية المشتقة الإسلامية في المقام الأول في الأنشطة التجارية. وتستخدم هذه أيضًا لإدارة تعرضنا للربح والعملة والائتمان ومخاطر السوق الأخرى. يتم إثبات جميع الأدوات المالية المشتقة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة.

عندما تستخدم الأدوات المالية المشتقة الإسلامية في الأنشطة التجارية، فإن الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة من هذه الأدوات المالية الإسلامية المشتقة يتم الاعتراف بها في الإيرادات الأخرى. يتم عرض الأدوات المالية الإسلامية المشتقة ذات القيمة العادلة الموجبة كموجودات وأدوات مشتقات إسلامية مالية ذات قيمة عادلة سالبة يتم إدراجها كمطلوبات وفقًا لسياستنا الخاصة بموازنة الموجودات المالية والمطلوبات المالية، يتم تسجيل صافي القيمة العادلة لبعض الموجودات والموجودات المشتقة الإسلامية كأصل أو التزام، حسب الاقتضاء. تدرج تسويات التقييم في القيمة العادلة للموجودات المشتقة الإسلامية والمطلوبات المشتقة الإسلامية. وتمثل الأقساط المدفوعة والأقساط المستلمة جزء من الموجودات المشتقة الإسلامية والمطلوبات المشتقة الإسلامية، على التوالي. عندما يتم استخدام المشتقات لإدارة التعرض الخاص بنا، فإننا نحدد لكل مشتق ما إذا كان من الممكن تطبيق محاسبة التحوط.

(ز) الاستثمار في شركة زميلة

تُعرف الشركة الزميلة بالمنشأة التي تخضع لسيطرة المصرف الجوهرية والتي لا تعد شركة تابعة أو حصة في مشروع مشترك. تمثل السيطرة الجوهرية القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكنها لا تمثل السيطرة أو السيطرة المشتركة على هذه السياسات.

يتم دمج نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة في هذه البيانات المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية باستثناء عند يُصنف الاستثمار أو أي جزء منه كمحتجز للبيع حيث يتم احتسابه في تلك الحالة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٥. وبموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار في أي شركة زميلة مبدئيًا في بيان المركز المالي بالتكلفة وتعديلها بعد ذلك للاعتراف بحصة المصرف في الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة. عندما تتجاوز حصة المصرف في خسائر الشركة الزميلة حصة المصرف في تلك الشركة الزميلة (والتي تشمل أي حصص طويلة الأجل والتي تمثل، في جوهرها، جزءًا من صافي استثمار المصرف في الشركة الزميلة)، تتوقف المصرف عن الاعتراف بحصته في المزيد من الخسائر. ويتم الاعتراف بالخسائر الإضافية فقط إلى الحد الذي تكبدت فيه المصرف التزامات قانونية أو تبعية أو سدد مدفوعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)
٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية (تتمة)
(ز) الاستثمار في شركة زميلة (تتمة)

يتم حساب الاستثمار في الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي تصبح فيه الشركة المستثمر فيها شركة زميلة. عند حيازة الاستثمار في شركة زميلة، يتم الاعتراف بأي فائض من تكلفة الاستثمار على حصة المصرف في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المستثمر فيها كشهرة، والتي يتم تضمينها في القيمة الدفترية للاستثمار. إن أي فائض من حصة المصرف في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة على تكلفة الاستثمار، بعد إعادة التقييم، يتم إثباته مباشرة في الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم فيها حيازة الاستثمار.

عند الضرورة، يتم اختبار القيمة الدفترية الكاملة للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) لتحديد انخفاض القيمة وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ كأصل واحد من خلال مقارنة القيمة القابلة للاسترداد (القيمة المستخدمة والقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أعلى) مع القيمة الدفترية.

تتوقف المصرف عن استخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ عدم الاعتداد بالاستثمار كشركة زميلة أو عندما يتم تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به للبيع. عندما يحتفظ المصرف بحصة في الشركة الزميلة السابقة وتكون الفائدة المحتفظ بها أصلًا ماليًا، يقوم المصرف بقياس الفوائد المحتفظ بها بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ حيث تعد كقيمتها العادلة عند الاعتراف المبدئي وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٩. إن الفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة في تاريخ إيقاف طريقة حقوق الملكية، والقيمة العادلة لأي حصة محتفظ بها وأي عائدات من بيع حصة جزئية في الشركة الزميلة يتم تضمينها في تحديد الربح أو الخسارة عند البيع. من الشركة الزميلة. إن الربح أو الخسارة المعترف به سابقًا في الدخل الشامل من قبل تلك الشركة الزميلة قد يتم إعادة تصنيفه إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد الشركة الزميلة.
يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين المصرف والشركة الزميلة بقدر الحصة في الشركة الزميلة.

(ح)الممتلكات والمعدات

الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. وتشتمل التكلفة على المصروفات المنسوبة بصورة مباشرة للاستحواذ على الموجودات المعنية. تشتمل تكلفة الموجودات المنشأة ذاتياً على تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأي تكاليف أخرى منسوبة بصورة مباشرة إلى إيصال الموجودات إلى الحالة التشغيلية المناسبة للاستخدام المزمع لها، بالإضافة إلى تكاليف فك وإزالة بنود الممتلكات والمعدات وإعادة الموقع إلى حالته الأصلية.
تحتسب بنود الممتلكات والمعدات عندما تتضمن أعمار إنتاجية مختلفة كبنود منفصلة (عناصر رئيسية) من الممتلكات والمعدات.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال جزء من أحد بنود الممتلكات والمعدات ضمن القيمة الدفترية لهذا البند إذا كان من المرجح أن تتدفق على المصرف المنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في هذا الجزء ويمكن قياس تكلفته بصورة موثوقة. ويتم الاعتراف بتكاليف الصيانة اليومية للممتلكات والمعدات ضمن بيان الدخل عند تكبدها.

الاستهلاك

يقيد الاستهلاك في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل بند من بنود الممتلكات والمعدات. ويُحتسب استهلاك الموجودات المستأجرة على مدى عقد الإيجار أو أعمارها الإنتاجية، أيهما أقصر. ولا يتم احتساب استهلاك على الأراضي.

٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ح)الممتلكات والمعدات (تتمة)

الاستهلاك (تتمة)

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للفترة الحالية والفترة المقارنة:

	سنوات
تحسينات على العقارات المستأجرة	٧
أجهزة ومعدات وبرامج الحاسوب	٣ – ٧
أثاث وتركيبات ومعدات	٥
سيارات	٥
موجودات حق الاستخدام	٢ - ٥
مباني	٢٥

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقرير. ويتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعادات من خلال مقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية. ويتم إدراج الفروق في بيان الدخل .

يتم بيان الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة. عند الانتهاء من الإنجاز، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الموجودات المناسبة ويتم احتساب الاستهلاك عليها وفقاً للسياسات المحاسبية للمصرف.

(ط) الاستثمارات العقارية

يتم الاحتفاظ بالإستثمارات العقارية للحصول على إيرادات إيجار و/أو زيادة في قيمتها. تشمل الإستثمارات العقارية تكلفة الشراء الأولي، تطويرات محولة من عقارات قيد التطوير، تكلفة التطويرات اللاحقة والتعديلات على القيمة العادلة. تدرج الإستثمارات العقارية بناءً على تقييم على القيمة العادلة لتلك الإستثمارات كما في نهاية فترة التقرير. تعرف القيمة العادلة بأنها الثمن الذي سيتم قبضه لبيع أحد الموجودات أو دفعه أصل ما ضمن معاملة منظمة بين أطراف متشاركة بالسوق في تاريخ القياس بغض النظر عما إذا كان هذا الثمن يمكن رصده رصداً مباشراً أو تقديره باستخدام أي من تقنيات التقييم الأخرى. تُحدد القيمة العادلة بشكل دوري من قبل مقيّمين مهنيين مستقلين. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغييرات في القيمة العادلة للعقارات الإستثمارية في بيان الدخل في الفترة التي يحدث فيها التغيير.

يتم تحميل جميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى على بيان الدخل خلال الفترة المالية التي تم فيها تكبد تلك المصاريف. وتقوم القيمة العادلة للاستثمارات العقارية على طبيعة وموقع وحالة الأصل المعني.

(ي) موجودات مستحوذ عليها لتسوية موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية

تستحوذ المصرف من حين لأخر على عقارات وضمانات أخرى لتسوية موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، حيث يتم إدراج تلك العقارات والضمانات الأخرى بقيمة الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية القابلة للتحقيق والقيمة العادلة المتداولة لتلك الموجودات في تاريخ الاستحواذ، أيهما أقل. تقيد الأرباح أو الخسائر من الاستبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في بيان الدخل .

(ك) ودائع العملاء الإسلامية والمطلوب للمصرف ومؤسسات مالية أخرى والمطلوبات الأخرى

تقيد ودائع العملاء الإسلامية والمطلوب للمصرف ومؤسسات مالية أخرى والمطلوبات الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة.

(ل) المخصصات والمطلوبات الطارئة

تُقيد المخصصات عندما يترتب على المصرف التزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة حدث سابق ويكون من المحتمل أن تطالب المصرف تسديد هذا الالتزام مع إمكانية تقدير تكلفة هذه المخصصات بشكل يعتمد عليه.

يمثل المبلغ المعترف به كمخصص أفضل تقدير لتسوية الالتزام القائم في تاريخ التقرير مع مراعاة المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. حيث تقاس المخصصات باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية هذا الالتزام، ومن ثم فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

عندما يتوقع إسترداد جميع أو بعض المنافع الإقتصادية اللازمة لتسوية أحد المخصصات من طرف ثالث، يتم إدراج الذمة كأصل إذا أصبح من المؤكد بالفعل أنه سيتم إستلام التعويض وإذا كان من الممكن قياس مبلغ الذمة المدينة بشكل موثوق.

إن المطلوبات الطارئة التي تتضمن بعض الضمانات وخطابات الإعتماد المحفوظة كرهن هي إلتزامات محتملة ناتجة عن أحداث سابقة ووجودها سيتم تأكيده فقط عند وقوع أو عدم وقوع حدث واحد أو عدة أحداث مستقبلية غير مؤكدة وهي ليست بالكامل تحت سيطرة المصرف. يتم الاعتراف بالمطلوبات الطارئة في البيانات المالية بل يتم بيانها في الإيضاحات الواردة بالبيانات المالية .

٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ن) ذمم زكاة دائنة

يتم احتساب الزكاة وفقًا للإرشادات الواردة بالتعميم الصادر عن مصرف الإمارات المركزي رقم CBUAE / BSD / ن / ٣٥١٩/٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠٢٠ وتم اعتماده من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالمصرف. ويتم احتساب زكاة المساهمين على أساس "طريقة صافي الأموال المستثمرة" المذكورة في معيار هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) رقم ٣٥ ورقم ٩ والذي يتوافق مع توصيات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ويحسبه المصرف. على النحو التالي:

- تخرج الزكاة من أرباح المصرف المحتجزة.
- يتم احتساب وخصم زكاة احتياطي مخاطر الاستثمار بشكل منفصل من رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار المحتفظ به لدى المصرف. يتم سداد الزكاة على احتياطي مخاطر الاستثمار إلى صندوق الزكاة بدولة الإمارات العربية المتحدة. و
- تُسدد نسبة ٢٠٪ من الزكاة إلى صندوق الزكاة بدولة الإمارات العربية المتحدة والمبلغ المتبقي موقوف في حساب الزكاة المستحق الذي يتم صرفه من قبل "لجنة التوزيع" تحت إشراف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالمصرف.

(س) القبولات

يتم قيد القبولات كمطلوبات مالية في بيان المركز المالي مع حق تعاقدي للسداد من العملاء كموجودات مالية. ولذلك فإن الإلتزامات المتعلقة بأوراق القبول قد تم إحتسابها كموجودات مالية ومطلوبات مالية.

(ع) الاعتراف بالإيرادات

إن الإيرادات من الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية والأوراق المالية الاستثمارية الإسلامية، بما في ذلك الرسوم التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الربح الفعلي للأداة المالية، يتم الاعتراف بها ضمن بيان الدخل باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

(ف) الرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى

تقيد الرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى من الخدمات المصرفية المقدمة من المصرف على أساس الاستحقاق عند تقديم هذه الخدمات.

(ص) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المصرف في الحصول على الدفعات.

(ق) منافع الموظفين

يقوم المصرف بتكوين مخصصاً مقابل مكافآت نهاية الخدمة لموظفيه غير المواطنين، حيث يستند استحقاق هذه المكافآت فترة الخدمة للموظفين وإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

تسهم المصرف بمخصص التقاعد والتأمين الوطني لموظفيها من مواطني دولة الإمارات عملًا بالقانون الإتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠.

(ر) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الموجودات التي لها أعمار إنتاجية غير محددة لا تخضع للإطفاء ويتم اختبارها سنوياً للتحقق من تعرضها لانخفاض القيمة. وتتم مراجعة الموجودات التي تخضع للإطفاء للتحقق من تعرضها لانخفاض القيمة حينما تشير أحداث أو تغيرات في الظروف إلى احتمال عدم استرداد القيمة الدفترية.

تقيد خسائر انخفاض القيمة بما يعادل المبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن قيمته القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد بالقيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته من الاستخدام، أيهما أعلى. لأغراض تقييم انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات في أدنى مستويات يوجد فيها تدفقات نقدية قابلة للتحديد بصورة منفصلة (وحدات منتجة للنقد). تتم بتاريخ كل تقرير مراجعة الموجودات غير المالية باستثناء الشهرة التي تعرضت لخسائر انخفاض القيمة لعكس انخفاض القيمة المحتمل.

(ش) المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لمعدلات الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ التقرير. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية، المبينة بالتكلفة التاريخية، إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ المعاملة. وتم بيان أرباح وخسائر الصرف المحققة وغير المحققة في بيان الدخل .

مصرف عجمان ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٤. ملخص بأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ت) التقارير حول القطاعات

يتم إعداد التقاريـــر حول القطاعات التشغيلية بأسلوب يتوافق مع التقاريـــر الداخلية المقدمة إلى الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية. تتمثل الجهة المسـؤولة عن اتخاذ القرارات التشـغيلية بالشـخص أو مصـرف الأشـخاص الذين يقومون بتخصـيص الموارد وتقييم أداء القطاعات التشغيلية للمنشأة. وقد قرر المصرف أن تكون اللجنة التنفيذية للمصرف هي الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية. تجرى كافة المعاملات بين قطاعات الأعمال وفق شروط السوق الاعتيادية، وتحذف الإيـــرادات والتكاليف الداخلية لكل قطاع في المركز الرئيسي. ويتم إدراج الإيـــرادات والمصروفات المرتبطة بصورة مباشرة بكل قطاع عند تحديد أداء قطاع الأعمال.

(خ) الأنشطة الائتمانية

تعمل المصرف بصفة أمين/ مديـــر أو بصفات أخرى ينتج عنها حفظ أو وضع موجودات بصفة أمين بالنيابة عن الأمانة ومؤسسات أخرى. إن هذه الموجودات والدخل الناتج عنها لا يتم ضمها في البيانات المالية للمصرف لكونها لا تخص المصرف.

(ذ) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصـة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج المبلغ الصـافي في بيان المركز المالي فقط عند وجود حق قانوني ملزم للمقاصـة بين المبالغ المعترف بها أو وعندما يكون لدى المصرف نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

(ض) مبادئ قياس القيمة العادلة

تتمثل "القيمة العادلة"في المبلغ الذي يمكن قبضه مقابل بيع أصل ما، أو يتم دفعه لتحويل التـزام ما في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسي أو، في حالة عدم وجوده، أفضل سوق يكون متاحاً للمصرف في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الوفاء بالالتزام.

عندما يكون ذلك متاحاً، يقوم المصرف بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المدرج في سوق نشط لتلك الأداة. يعتبـر السوق أنه نشـط في حال تكرار حدوث المعاملات المتعلقة بالموجودات أو المطلوبات بشكل كافٍ بحيث يتسنى الحصول على معلومات عن الأسعار بصورة مستمرة.

عندما لا يكون هناك سعر مدرج في سوق نشـط، تستخدم المصرف أساليب التقييم بحيث تستفيد من المدخلات الملحوظة ذات الصلة بأقصى قدر ممكن وتحد من اسـتخدام المدخلات غيـــر الملحوظة. يتضـمن أسـلوب التقييم الذي تم اختياره كافة العوامل التي كان ليضـعها بالاعتبار الأطراف المشاركة في السوق عند تسعير المعاملة.

يكون ســعر المعاملة عادةً هو أفضــل دليل على القيمة العادلة لأداة مالية عند الاعتـــراف المبدئي-أي القيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المقبوض. عندما يحدد المصرف أن القيمة العادلة عند الاعتـــراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة، لا يتم الاستدلال على القيمة العادلة بواسطة الأسعار المدرجة في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة أو الاستناد إلى أساليب تقييم تستخدم فقط بيانات من السوق الملحوظة، وفي هذه الحالة يتم مبدئياً قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تعديلهالمراعاة الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتـــراف المبدئي وســعر المعاملة. لاحقاً، يتم الاعتراف بالفرق ضمن بيان الدخل على أساس تناسبي على مدى عمر الأداة وليس أكثر من ذلك عندما يكون التقييم مدعوماً بصورة كبيرة ببيانات السوق الملحوظة أو يتم إنهاء المعاملة.

في حال كان لأحد الموجودات أو المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب، يقوم المصرف بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض في حين يتم قياس المطلوبات بسعر الطلب.

تقاس محافظ الموجودات المالية والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان، التي تديرها المصرف على أساس صافي التعرض إما لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان، على أساس المبلغ الذي سوف يتم قبضه لبيع صافي مركز طويل الأجل للتعرض لمخاطر محددة. ويتم تخصيص تلك التعديلات على مستوى محفظة الموجودات والمطلوبات بصورة فردية على أساس تسوية الخطر النسبي لكل أداة فردية في المحفظة.

لا تقل القيمة العادلة لوديعة ما تحت الطلب عن المبلغ مســتحق الدفع عند الطلب، وذلك باســتخدام القيمة الحالية اعتباراً من التاريخ المبدئي الذي يكون فيه المبلغ مطلوباً للدفع.

يعترف المصرف بعمليات التحويل بين مستويات النظام المتدرج للقيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي حدث خلالها التغيير.

٥. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

تتأثر البيانات المالية للمصرف ونتائجها المالية بالسياسات والافتراضات والتقديرات المحاسبية وأحكام الإدارة التي تقتضي الضرورة وضعها أثناء إعداد البيانات المالية .

يقوم المصرف بوضع التقديرات والافتراضات التي تؤثر على المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية. إن كافة التقديرات والافتراضات التي تقتضيها معايير التقارير المالية الدولية هي أفضل تقديرات موضوعة وفقاً للمعايير المطبقة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بصورة مستمرة وفقًا للخبرة السابقة وعوامل أخرى بما في ذلك التوقعات المتعلقة بالأحداث المستقبلية. تعتبر السياسات المحاسبية وأحكام الإدارة الخاصة ببعض البنود ذات تأثير هام خاصةً بالنسبة لنتائج المصرف ووضعها المالي نظراً لأهميتها.

الأحكام الجوهرية عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف

فيما يلي الأحكام الهامة، وهي التي تختلف عن تلك الأحكام التي تتضمن تقديرات، والتي اتخذتها الإدارة في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية.

وتواصل جائحة كوفيد-١٩ تطورها كما لا تزال البيئة الاقتصادية التي نمارس فيها الأعمال عرضة للتقلبات المستمرة، والتي يمكن أن تستمر في التأثير سلبًا على نتائجنا المالية، إذ تظل مدة جائحة كوفيد -١٩ وفعالية الخطوات التي اتخذتها لا تزال الحكومات والمصارف المركزية في استجابة لوباء كوفيد-٢١ أمور غير مؤكدة. وتتطلب البيئة الحالية اتخاذ أحكامًا وتقديرات معقدة خصيصًا في مناطق معينة. وإننا نراقب عن كثب الظروف المتغيرة وتداعيتها.

فيروس كوفيد ١٩ والخسائر الائتمانية المتوقعة

لقد كان لوباء كوفيد-١٩ تداعيات بعيدة المدى على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن الاقتصاد قد شهد عودة تدريجية إلى المسار الصحيح ورفع قيود الإغلاق. وقد قامت الحكومة ومصرف الإمارت المركزي لفترة مؤقتة باتخاذ عددًا من الإجراءات التحفيزية لمساعدة الأعمال التجارية وتقليل تأثير الوباء والتي كان من بينها خطة الدعم الشاملة الموجهّة.

ومن أجل الأخذ بالحسبان حالة عدم اليقين، قام المصرف بتحديث نموذج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ باستخدام أحدث توقعات الاقتصاد الكلي جنبًا إلى جنب مع مراعاة توقعات ما بعد كوفيد-١٩ المقدمة من مؤسسة "أفاق الاقتصاد العالمي". وبالنظر إلى أن البيانات المتوقعة مستقبلًا مستمدة من ما بعد صدمة كوفيد-١٩، فإن نموذج مخصص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نفسه يتضمن تأثيرًا جوهريًا يتعلق بكوفيد-١٩ وذلك من خلال تعرضات المصرف. وبالإضافة إلى تطبيق توقعات مؤسسة "أفاق الاقتصاد العالمي" المشار إليها، استعان المصرف باستراتيجية معدلة بتوافق آراء الإدارة لتخصيص مصاريف إضافية للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق استبعاد سيناريو الارتفاع مع ترجيح سيناريو الانكماش. مع الأخذ في الاعتبار التدابير والمبادئ التوجيهية الشاملة المقدمة من مصرف الإمارات المركزي في إطار خطة الدعم الشاملة الموجهّة. لقد قام المصرف بتجميع العملاء على أساس الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، كما راعى المصرف الإرشادات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٢٧ مارس ٢٠٢٠ وتوجهات لجنة بازل الصادرة في ٤ أبريل ٢٠٢٠ بشأن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وفي ظل الإرشادات التي ينصح بها مصرف الإمارات المركزي في ضوء خطة الدعم الشامل الموجهة، يتم تجميع العملاء وفقًا لملف تعريف العميل، بحيث يتم الاحتفاظ بالعملاء المستفيدين من خطة الدعم ويواجهون مشكلات سيولة قصيرة الأجل مع عدم وجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية بشأنهم في المجموعة ١، بينما يتم نقل العملاء ذات الزيادة الجوهرية في مخاطرهم الائتمانية إلى المجموعة ٢. بينما يتعين، بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، نقل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢ إذا ما كانت خاضعة لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان من البداية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٥. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

فيروس كوفيد ١٩ والخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)
معقولية المعلومات المستقبلية والاحتمالات المرجحة

على الرغم من العديد من التحديات المرتبطة بإجراء تقدير لمخصص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ من خلال دمج التأثير العام لكوفيد-١٩. قام المصرف بتحديث نموذج توفير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ باستخدام أحدث توقعات الاقتصاد الكلي إلى جانب الصدمة الإضافية لتوقعات الاقتصاد الكلي المقدمة من تقرير مؤسسة "آفاق الاقتصاد العالمي". لقد تعرضت جميع متغيرات الاقتصاد الكلي المستخدمة في النموذج وتم تطبيقها لدمج تأثير كوفيد-١٩ إضافة إلى تماشي التوقعات مع التوقعات الأخيرة التي نشرتها المؤسسات المعروفة.

استخدم المصرف نموذج الخسارة بافتراض التعثر التجريبي الذي يعتمد بشكل كامل على البيانات الخاصة بالمصرف بناءً على اعتباراته الخاصة وإعادة الهيكلة والتعافي ودعم الضمانات. بالإضافة إلى دمج صدمة كوفيد-١٩ في نموذج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، فقد أنشأ المصرف تعديلا إضافيًا لمحفظة الشركات والأفراد باستخدام مجموعة الآليات الواردة أدناه.

وفيما يتعلق بمحفظة المتعاملين من الشركات، قام المصرف بتجميع العملاء المستفيدين من خطة الدعم الشاملة الموجهّة علاوة على تغيير أوزان السيناريوهات المحتملة في نفس الوقت وذلك من أجل إنشاء تعديل إضافي. أما بالنسبة لمحفظة المتعاملين من الأفراد، تم إجراء مستوى من التقسيم حيث تم إبعاد التعرض المحلي في الإمارات العربية المتحدة على أساس التجميع (بالنظر إلى ضمان الاستقرار المالي المقدم لهم)

يتم تقدير التعديل الإضافي لمحفظة الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

- المجموعة ١: العملاء المستفيدين من خطة الدعم الشاملة الموجهّة، ويواجهون مشكلات سيولة قصيرة الأجل دون زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا لهؤلاء العملاء مع الاحتفاظ بها في المرحلة ١
- المجموعة ٢: العملاء المستفيدين من خطة الدعم الشاملة الموجهّة، ويواجهون زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ويتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة لهؤلاء العملاء بعد تصنيفها في المرحلة ٢.
- تم تغيير أوزان السيناريوهات المحتملة من السيناريوهات القائمة (السيناريو الأساسي: ٦٢,٥٪، سيناريو الهبوط: ١٨,٧٥٪، سيناريو التصاعد: ١٨,٧٥٪) إلى (السيناريو الأساسي: ٧٥٪، سيناريو الهبوط: ٢٥٪، سيناريو التصاعد: ٠٪). يتم أخذ سيناريو التصاعد في الاعتبار حتى تستمر حالة عدم اليقين.

يتم تقدير التعديل الإضافي لمحفظة البيع بالتجزئة على النحو التالي:

- تم بناء نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف لمحفظة التجزئة على بيانات مستوى المجمع. تم تصميم نماذج منفصلة لقطاعات مختلفة من محفظة البيع بالتجزئة (مثل التمويل العقاري، وتمويل السيارات، والتمويل الشخصي).
- تم تغيير أوزان السيناريوهات المحتملة من السيناريوهات القائمة (السيناريو الأساسي: ٦٢,٥٪، سيناريو الهبوط: ١٨,٧٥٪، سيناريو التصاعد: ١٨,٧٥٪) إلى (السيناريو الأساسي: ٧٥٪، سيناريو الهبوط: ٢٥٪، سيناريو التصاعد: ٠٪). يتم أخذ سيناريو التصاعد في الاعتبار حتى تستمر حالة عدم اليقين.
- لا يتم اعتبار جميع مخاطر التجزئة للعملاء المحليين في الإمارات العربية المتحدة المستفيدين من خطة الدعم الشاملة الموجهّة في الاعتبار حيث لا يُتوقع حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان بسبب الضمان المالي المقدم لهم.
- من خلال إجراء تقييم على مستوى أوسع لجميع تعرضات المغتربين الأفراد المستفيدين من خطة الدعم الشاملة الموجهّة. لقد أثبتت التعرضات المضمونة المدعومة بضمانات (مثل التمويل العقاري وتمويل السيارات) أنها أكثر مرونة من التعرضات غير المضمونة (التمويل الشخصي).

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٥. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

فيروس كوفيد ١٩ والخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)
معقولية المعلومات المستقبلية والاحتمالات المرجحة (تتمة)

- بالنظر إلى محفظة خطة الدعم الشاملة الموجهّة الإجمالية للمغتربين الأفراد، فإن ٥٪ من التعرضات المضمونة ستشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وستنتقل إلى المجموعة ٢ (أي المرحلة ٢) في حين أن ١٥٪ من التعرضات غير المضمونة في هذا القطاع ستنتقل إلى المجموعة ٢.

يتكون قطاع الخزينة من المحفظة في الغالب من الصكوك، ويتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل. بالنظر إلى مستوى أعلى بكثير من العناية الواجبة للأوراق المالية المدرجة، فإن أي مخاطر مرتبطة بالأوراق المالية تنعكس على الفور على السعر. وقد أبقى المصرف على أوزان السيناريوهات المحتملة كما هي لهذه الشريحة ضمن المحفظة.

ستواصل إدارة الائتمان بالمصرف بشكل تدريجي جمع جميع المعلومات المتعلقة بحالة كل عميل تقدم بطلب للحصول على إعفاء في شكل تأجيل من السداد خلال الفترة الحالية. بمجرد توفر معلومات كافية للتأكد من الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم القسم بتصنيف هؤلاء العملاء في المجموعة ٢. وسيتم تقديم نفس الشيء إلى لجنة الائتمان للموافقة على تحديد مرحلة العميل إلى المرحلة المناسبة.

تحليل للعملاء المستفيدين من تأجيل السداد

يتضمن الجدول أدناه تحليلاً للمبلغ المؤجل والأرصدة المستحقة للعملاء المستفيدين من تأجيل السداد.

	عملاء المصرف من الشركات	عملاء المصرف من الأفراد	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
القيمة المؤجلة	٧١٤,٠٨٢	٨٤,٣٦٠	٧٩٨,٤٤٢
التمويل الإسلامي	٧١٤,٠٨٢	٨٤,٣٦٠	٧٩٨,٤٤٢
التعرضات			
التمويل الإسلامي	٤,٥٤٦,٢٥٢	١,٥٨٧,٢١١	٦,١٣٣,٤٦٣
	٤,٥٤٦,٢٥٢	١,٥٨٧,٢١١	٦,١٣٣,٤٦٣

٥. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

يتضمن الجدول التالي على تحليل للأرصدة القائمة والخسائر الائتمانية المتوقعة للعملاء المستفيدين من تأجيل السداد.

	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهر ألف درهم	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني وغير منخفضة القيمة الائتمانية ألف درهم	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني ومنخفضة القيمة الائتمانية ألف درهم	المجموع ألف درهم
الخدمات المصرفية للشركات				
المجموعة ١				
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	١,٦٠١,١٠٧	٢٥٢,٥٧٩	-	١,٨٥٣,٦٨٦
يطرح: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٠,٩٥٤)	(١,٠٩٧)	-	(١٢,٠٥١)
	١,٥٩٠,١٥٣	**٢٥١,٤٨٢**	**-**	**١,٨٤١,٦٣٥**
المجموعة ٢				
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	-	٢,٦٣٢,٧١١	٥٩,٨٥٥	٢,٦٩٢,٥٦٦
يطرح: الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	(١٩,٦٥٧)	(٩,٤٦٠)	(٢٩,١١٧)
	-	**٢,٦١٣,٠٥٤**	**٥٠,٣٩٥**	**٢,٦٦٣,٤٤٩**
الخدمات المصرفية للأفراد				
المجموعة ١				
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	١,٣٣٤,٧٣٦	١٢٩,٣٣٩	-	١,٤٦٤,٠٧٥
يطرح: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٦,٠٦٩)	(٢٠,٧٩٤)	-	(٢٦,٨٦٣)
	١,٣٢٨,٦٦٧	**١٠٨,٥٤٥**	**-**	**١,٤٣٧,٢١٢**
المجموعة ٢				
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	-	٩٠,٩٧٦	٣٢,١٦١	١٢٣,١٣٧
يطرح: الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	(٧,٧٥٥)	(٢,٩٤٠)	(١٠,٦٩٥)
	-	**٨٣,٢٢١**	**٢٩,٢٢١**	**١١٢,٤٤٢**

إجمالي التغييرات في التعرضات عند التعثر منذ ديسمبر ٢٠١٩

فيما يلي تحليل لإجمالي التغييرات في التعرضات عند التعثر منذ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على العملاء المستفيدين من تأجيل السداد:

	ألف درهم
التعرض عند التعثر كما في ١ يناير ٢٠٢٠	٦,٤٤٦,٥٧٨
إضافات خلال السنة	٥٨٥,٢٨٧
مبالغ معاد سدادها/ ملغى الاعتراف بها خلال السنة	(٨٩٨,٤٠١)
التعرض عند التعثر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٦,١٣٣,٤٦٤**

٥. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

عمليات الترحيل المرحلي المقدرة كتعرضات عند التعثر حسب المحفظة منذ ديسمبر ٢٠١٩

فيما يلي تحليل لعمليات التنقلات المرحلية منذ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بشأن العملاء المستفيدين من تأجيل السداد:

	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهر	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني وغير منخفضة القيمة الائتمانية	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني ومنخفضة القيمة الائتمانية	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الخدمات المصرفية للشركات				
التعرض عند التعثر في ١ يناير ٢٠٢٠	**٢,٧٤٧,٦٥١**	**١,٣٣١,٠٣٥**	**٢٤,٢٨٩**	**٤,١٠٢,٩٧٥**
محول من خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا	(١,٣٩٢,٤٩٥)	١,٣٧٢,٨٩٥	١٩,٦٠٠	-
خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني وغير منخفضة القيمة الائتمانية	٦٠,٠٤٠	(٧٦,٧٩٨)	١٦,٧٥٨	-
خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني ومنخفضة القيمة الائتمانية	-	١,١١٤	(١,١١٤)	-
التغير في التعرض	٥٠,١٨٣	٢٥٧,٠٤٥	٣٢٢	٣٠٧,٥٥٠
ناشئة خلال السنة	١٣٨,١٦٥	-	-	١٣٨,١٦٥
ملغى الاعتراف بها خلال السنة	(٢,٤٣٨)	-	-	(٢,٤٣٨)
التعرض عند التعثر حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**١,٦٠١,١٠٦**	**٢,٨٨٥,٢٩١**	**٥٩,٨٥٥**	**٤,٥٤٦,٢٥٢**
الخدمات المصرفية للأفراد				
التعرض عند التعثر في ١ يناير ٢٠٢٠	**٢,١٨٤,٦١٨**	**١١٦,٦٦٥**	**٣٢,٦٥٧**	**٢,٣٣٣,٩٤٠**
محول من خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا	(١٤٢,٩٠٩)	١٣١,٤٣٦	١١,٤٧٣	-
خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني وغير منخفضة القيمة الائتمانية	١٤,٥٦٩	(١٨,٨٤٨)	٤,٢٧٩	-
خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني ومنخفضة القيمة الائتمانية	٥٥٤	٢٨,٨٦٠	(٢٩,٤١٤)	-
التغير في التعرض	(٦١,٦٩٧)	(٢٦,٤٠٩)	(٦٢٢)	(٨٨,٧٢٨)
ناشئة خلال السنة	٥٠,٣٧٧	٦,٣٢٢	١٥,٢١٤	٧١,٩١٣
ملغى الاعتراف بها خلال السنة	(٧١٠,٧٧٨)	(١٧,٧١٠)	(١,٤٢٦)	(٧٢٩,٩١٤)
التعرض عند التعثر حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**١,٣٣٤,٧٣٤**	**٢٢٠,٣١٦**	**٣٢,١٦١**	**١,٥٨٧,٢١١**

فيما يلي تحليل للتغيير في الخسائر الائتمانية المتوقعة منذ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على العملاء من الشركات المستفيدين من تأجيل السداد.

	ألف درهم
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة حتى ١ يناير ٢٠٢٠	**٤٢,٥٠٦**
٠١ - التصنيع	٣,١٢٨
٠٢ - البناء والعقارات	(٣,٧٥٢)
٠٣ - التعليم	٣٣
٠٤ - التجارة	٥٢٦
٠٥ - المستشفيات	(٣,٤٨٣)
٠٦ - النقل	(١,٠٤٦)
٠٧ - أخرى	٣,٢٥٦
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٤١,١٦٨**

٥. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

فيروس كوفيد ١٩ والخسارة الائتمانية المتوقعة (تتمة)

بدأ المصرف خلال سنة ٢٠٢٠ برنامج إعفاء من السداد لعملائه المتأثرين عن طريق تأجيل سداد الربح / رأس المال المستحق لمدة شهر إلى تسعة أشهر. تعتبر إعفاءات السداد المذكورة بمثابة سيولة قصيرة الأجل لمعالجة أمور التدفقات النقدية للعملاء. قد تؤدي الإعفاءات المقدمة للعملاء إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، إلا أن المصرف يرى أن تمديد الإعفاء من السداد لا يؤدي تلقائيًا إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان أو إلى ترحيل مرحلي لأغراض حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث يتم توفيرها لمساعدة المقترضين المتضررين من تفشي وباء كوفيد-١٩ على استئناف عمليات السداد المنتظمة.

تم تقييم الأثر المحاسبي لتمديد التسهيلات الائتمانية لمرة واحدة بسبب كوفيد-١٩ وتمت معالجته وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بشأن تعديل شروط الترتيب.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد المصرف نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. تراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمصرف حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كما هو موضح في ايضاح ٦ كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً لموجودات المرحلة ١، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة ٢ أو المرحلة ٣. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعلى الرغم من ذلك، فعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستبقبلية المعقولة والمدعومة.

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقترض، الخ). تراقب المصرف مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المصرف من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الموجودات من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين ١٢ شهرًا إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

٥. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

الأحكام الجوهرية عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف (تتمة)

النماذج والافتراضات المستخدمة

تستعين المصرف بنماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة. يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف المصرف الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأدة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في البيانات المالية لموضوعها وليس لشكلها القانوني.

يحدد المصرف التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسبًا، في تاريخ كل بيان مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات المصرف بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. وتستخدم المصرف عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات بيانات السوق القابلة للملاحظة المتاحة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى ١، تجري المصرف التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. وتعمل المصرف بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج) الأدوات المالية الإسلامية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية الإسلامية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

(١) التوقيت المتوقع وإحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوبًا في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك؛ و

(٢) نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

تحديد ما إذا كان من المؤكد على نحو معقول ممارسة خيار التمديد أو الإنهاء في اتفاقية عقد الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار التي تبرمها المصرف. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود. وعند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي يترتب عليها حافزًا اقتصاديًا لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث أو تغيير جوهري في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم.

٥. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والتي تضمنت التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية :

- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو. وعند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، تستعين المصرف بمعلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.
- احتمالية التعثر: تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.
- الخسارة بافتراض التعثر: تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.
- تحديد المعدل المناسب لخصم مدفوعات الإيجار:

يعتمد تحديد الالتزامات الإيجارية للمصرف على بعض الافتراضات، ومنها اختيار معدل الخصم المناسب. يعتبر تحديد سعر الخصم هذا مصدرًا رئيسيًا لعدم اليقين التقديري حيث أن التغييرات الصغيرة نسبيًا في سعر الخصم قد يكون لها تأثير جوهري على القيمة الدفترية لالتزامات الإيجار والحق في استخدام الموجودات.

٦. إدارة المخاطر المالية

تتعرض أنشطة المصرف لمجموعة متعددة من المخاطر المالية وتنطوي على تحليل وتقييم وقبول وإدارة بعض مستويات المخاطر أو مجموعة من المخاطر. إن قبول المخاطر هي سمة رئيسية لمؤسسات الخدمات المالية كما أن المخاطر التشغيلية هي نتيجة حتمية لمزاولة الأعمال. وبذلك فإن هدف المصرف هو تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر والعائد بالإضافة إلى الحد من التأثيرات المحتملة المعاكسة على الأداء المالي للمصرف.

على الرغم من أن أنشطة المصرف تتضمن بعض المخاطر بطبيعة الحال، إلا أنها تتم إدارتها من خلال عملية تحديد وقياس ومراقبة مستمرة، كما أنها تخضع لحدود المخاطر وغيرها من الضوابط.

يتم وضع سياسات المصرف لإدارة المخاطر لتحديد وتحليل هذه المخاطر، ووضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر، ورقابة المخاطر والالتزام بالحدود الموضوعة من خلال أنظمة معلومات حديثة وقابلة للتطبيق. يقوم المصرف بصورة منتظمة بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في الأسواق والموجودات وأفضل الممارسات الناشئة.

إطار عمل إدارة المخاطر

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية إدارة المخاطر، ويتم ذلك في إطار السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. كما يقع على عاتق قسم إدارة المخاطر مسؤولية المراجعة المستقلة لإدارة المخاطر والبيئة الرقابية. تتمثل أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصرف في مخاطر الائتمان وتركزات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة. تشتمل مخاطر السوق على مخاطر معدلات الربح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من تعرض المصرف للمخاطر التشغيلية، إلا أن العملية المستقلة لإدارة المخاطر لا تتولى مسؤولية رقابة مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا وقطاع الأعمال، إذ تتم مراقبة هذه المخاطر من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي بالمصرف.

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-١ هيكل إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية بشأن إدارة المخاطر بالمصرف من خلال سياسة إدارة المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة. ومع ذلك يتم إنشاء جميع الهياكل التنظيمية اللازمة لتسهيل فعالية وظيفة إدارة المخاطر المناسبة. إن الهيئات المستقلة المنفصلة مسؤولة عن إدارة ومراقبة مخاطر المصرف.

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن النهج الشامل لإدارة المخاطر والموافقة على استراتيجيات ومبادئ إدارة المخاطر، حيث يضمن مجلس الإدارة وجود إطار مناسب لإدارة المخاطر إضافة إلى ضمان كفاءة عمل أنظمة الرقابة الداخلية والامتثال وإعداد التقارير.

اللجنة التنفيذية

تعمل اللجنة التنفيذية كإدارة تنفيذية عليا للمجلس لضمان وفاء المجلس بأهدافه التشغيلية والاستراتيجية.

لجنة التدقيق

تتشكل لجنة التدقيق من أعضاء مجلس إدارة مستقلين، ويتمثل هدفها في معاونة مجلس الإدارة في انجاز مسؤوليته الرقابية، عن طريق:

- مراقبة عمليات إصدار التقارير المالية للمصرف والاحتفاظ بسياسات محاسبية ومراجعة واعتماد المعلومات المالية؛
- مراجعة التقارير وأنظمة الرقابة الداخلية؛
- إدارة العلاقة مع مدققي الحسابات الخارجيين للمصرف ؛
- ومراجعة تقارير التدقيق الداخلية ومتابعة الأمور الرقابية ذات الأهمية للمصرف .

لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

تتولى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية مسؤولية الحوكمة وفقاً لأحكام الشريعة من خلال مراجعة واعتماد الموجودات والوثائق ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومدى الالتزام بالشريعة الإسلامية بشكل عام وفق ما ورد بمعيار الحوكمة الشرعية - الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بموجب التعميم رقم CBUAE / BSD / N / ٢٠٢٠/٢١٢٣.

لجنة المخاطر بالمجلس

تتولى لجنة المخاطر بالمجلس مسؤولية مساعدة مجلس الإدارة لانجاز مسؤولياته لضمان التزام أنشطة المصرف بإطار تقبل المخاطر المعمول به وكذلك باللوائح والتشريعات القانونية وكذلك نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية بالإضافة إلى الالتزام بمعايير السلوك بالمصرف.

لجنة الامتثال بالمجلس

تساعد لجنة الامتثال بمجلس الإدارة في الإشراف على امتثال المصرف للقوانين واللوائح الصادرة عن مصرف الإمارات المركزي، والإشراف بالمثل على سياسات المصرف وإجراءاتها والتدريب المتعلق بالامتثال وتقييم تقارير الفحص والتعاميم التي يصدرها مصرف الإمارات المركزي.

لجنة الائتمان

تقوم لجنة الائتمان بإدارة مخاطر الائتمان بالمصرف عن طريق المراجعة المستمرة للحدود الائتمانية والسياسات والإجراءات وكذلك اعتماد التعرضات المحددة وحالة العمل وإعادة التقييم المستمر لمحفظة التمويل ومدى كفاية المخصصات الخاصة بها.

لجنة الموجودات والمطلوبات

يتمثل هدف لجنة الموجودات والمطلوبات في وضع أكثر الاستراتيجيات ملاءمة للمصرف في ضوء مزيج من الموجودات والمطلوبات، مقدمةً بذلك توقعاتها للمستقبل والنتائج المحتملة للتحركات في معدل الربح والقيود المتعلقة بالسيولة والتعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية وكفاية رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن ضمان توافق كافة الاستراتيجيات مع قدرة المصرف على تحمل المخاطر ومستويات التعرض للمخاطر وفقاً لما هو محدد من قبل مجلس الإدارة.

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-١ هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

لجنة المكافآت

تتولى لجنة المكافآت إدارة الموارد والأداء وحاجة المصرف إلى موظفين من وقت لآخر.

قسم إدارة المخاطر

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية تنفيذ والحفاظ على الإجراءات المتعلقة بالمخاطر لضمان تحقيق عملية مراقبة مستقلة. ويراقب القسم مخاطر الائتمان للمحفظة، ومخاطر السوق والسيولة، والمخاطر التشغيلية مقابل إطار تقبل المخاطر المحدد للمصرف.

التدقيق الداخلي

تتم مراجعة عمليات إدارة المخاطر بالمصرف دوريًا من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بمراجعة مدى كفاءة الإجراءات والتزام المصرف بهذه الإجراءات. كذلك يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج التقييم مع الإدارة، ثم يتم مباشرة رفع تقارير بشأن نتائج وتوصيات هذه المناقشات إلى لجنة التدقيق.

٦-١-١ قياس المخاطر وأنظمة التقارير

يقيس المصرف مخاطر الائتمان باستخدام الإرشادات التنظيمية الحالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، حيث يتم الاستعانة بنماذج الاقتصاد الكلي للاعتراف المبكر بانخفاض القيمة، بينما يتم قياس مخاطر السوق والسيولة والتشغيل باستخدام المعايير المطبقة حاليًا وفقًا للإرشادات التنظيمية. علاوة على ذلك، تستخدم المصرف التحليل الكمي والأساليب المتعلقة بتقدير مخاطر الأعمال ومراجعة استراتيجيات المخاطر بناءً على تقبل المخاطر. تعكس هذه التحليلات والأساليب الخسارة المتوقعة التي من المحتمل أن تنشأ في سياق العمل العادي، حيث تقّدر المصرف أيضًا الخسائر غير المتوقعة التي قد تحدث بسبب الأحداث غير المتوقعة بناءً على التقنيات والاحتمالات الإحصائية المرتبطة بها، وتدير المصرف أيضًا سيناريوهات الجهد المتعددة استنادًا إلى أحداث الاقتصاد الكلي التي من المحتمل حدوثها، بالإضافة إلى عوامل المخاطر الخاصة التي تخص المصرف، ما من شأنه مساعدتها في إجراء تقييمها الداخلي لمتطلبات رأس المال وبالتالي إنشاء إطار للمخاطر بالمصرف.

وتجرى مراقبة المخاطر والتحكم فيها بصورة أساسية في إطار الحدود الموضوعة من قبل المصرف؛ إذ تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وظروف السوق الخاصة بالمصرف وكذلك مستوى المخاطر الذي يكون لدى المصرف استعداد لتقبله، مع تركيز إضافي على القطاعات المحددة.

٦-١-٢ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر

تعرف مخاطر الائتمان بأنها المخاطر المتعلقة بإخفاق العملاء أو الأطراف المقابلة للمصرف في أداء التزاماتهم أو عجزهم عن تسديد الفوائد أو المبالغ الأصلية أو الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية وفق اتفاقيات القروض أو التسهيلات الائتمانية الأخرى مما يؤدي إلى تكبّد المصرف خسارة مالية.

تنشأ مخاطر الائتمان كذلك من انخفاض التقييم الائتماني للأطراف المقابلة التي يحتفظ المصرف بأدواتهم الائتمانية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الموجودات. وحيث أن مخاطر الائتمان للمصرف تعد مخاطر جوهرية، فيتم تخصيص موارد وخبرات وضوابط هامة لإدارة هذه المخاطر ضمن الأقسام الرئيسية للمصرف.

قياس مخاطر الائتمان

يقيّم إطار عمل إدارة المخاطر بالمصرف احتمال تعثر سداد بعض الأطراف المقابلة باستخدام أدوات التصنيف الداخلية المصممة لمختلف فئات الأطراف المقابلة. تم تطوير إطار العمل داخليًا بحيث يجمع بين التحليل الإحصائي وتقييم مسؤول الائتمان. ويتم التحقق من صحة النماذج بشكل دوري.

تقاس تعرضات المصرف لمخاطر الائتمان حسب كل طرف من الأطراف المقابلة على حدى، وكذلك في مجموعة من الأطراف المقابلة ذات السمات المماثلة. لغرض الحد من تركز المخاطر، تم وضع حدود ائتمانية، وتخضع هذه الحدود للرقابة وفق التغيرات المتعلقة بظروف الطرف المقابل والسوق.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-١-٢ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

إدارة مخاطر الائتمان

يشتمل الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان لدى المصرف على ما يلي:

- وضع هيكل التفويض والحدود فيما يتعلق باعتماد وتجديد التسهيلات الائتمانية؛
- مراجعة وتقييم التعرضات لمخاطر الائتمان وفقاً لهياكل الصلاحيات والحدود المعتمدة قبل تقديمها للعملاء. ويخضع تجديد ومراجعة التسهيلات لنفس عملية المراجعة؛
- تنويع الأنشطة التمويلية والاستثمارية؛
- الحد من تركزات المخاطر المتعلقة بقطاعات العمل والمواقع الجغرافية والأطراف المقابلة؛ و
- مراجعة مستمرة للالتزام بحدود التعرض المتفق عليها والمتعلقة بالأطراف المقابلة والقطاعات ومخاطر البلدان ومراجعة هذه الحدود وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر لدى المصرف وتوجهات السوق.

٦-١-٣ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يقوم المصرف بمراقبة جميع الموجودات المالية الخاضعة لمتطلبات انخفاض القيمة وذلك لتقييم ما إذا كانت هناك الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. وفي حال وجود الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، سوف يقوم المصرف بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلًا من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا.

تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية

من أجل قياس مخاطر الائتمان على نحو صحيح، حصلت المصرف على نظام تحليل المخاطر المستحسن عالميًا لمعدل المخاطر الداخلية للاقتراض والائتمان. ويسهل تحليل المقترحات الائتمانية عن طريق وضع نظام قوي لتقييم المخاطر وكذلك يدعم المصرف من الناحية الهيكلية في تقدير مختلف عناصر المخاطر. يتألف نظام تحليل المخاطر الخاص بوكالة مودي من ٢٢ درجة من مخاطر الالتزام في عشرة مستويات من ١ إلى ١٠. ويتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل كمية ونوعية تدل على التعثر. يقدم الجدول أدناه رسمًا لتصنيف درجات مخاطر الائتمان الداخلية للمصرف إلى التصنيفات الخارجية.

فئات مخاطر الائتمان الخاصة بالمصرف	الدرجة حسب تصنيف الوكالة	التفصيل
١	AAA	مخاطر ائتمانية منخفظة جدًا
٢	AA+ to AA-	مخاطر ائتمانية منخفظة جدًا
٣	A+ to A-	مخاطر ائتمانية منخفظة
٤	BBB+ to BBB-	مخاطر ائتمانية معتدلة
٥	BB+ to BB-	مخاطر ائتمانية جوهرية
٦	B+ to B-	مخاطر ائتمانية عالية
٧	CCC+ to C	مخاطر ائتمانية عالية جدًا
٨	DDD	متدنية
٩	DD	مشكوك في تحصيلها
١٠	D	منخفضة القيمة

يتم تصميم وتحديد درجات مخاطر الائتمان بما يعكس مخاطر التعثر في السداد مع تدهور مخاطر الائتمان، حيث تزيد مخاطر الائتمان من الاختلاف في مخاطر التعثر في السداد بين الدرجات. يتم تخصيص كل تعرض لدرجة مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي، استناداً إلى المعلومات المتاحة حول الطرف المقابل. تتم مراقبة جميع التعرضات ويتم تحديث درجة مخاطر الائتمان لتعكس المعلومات الحالية. تعتبر إجراءات المتابعة المطبقة هي إجراءات عامة ومصممة حسب نوع التعرض.

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-١-٣ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية (تتمة)

تُستخدم البيانات التالية عادةً لمراقبة حالات تعرض المصرف:

- سجل المدفوعات، بما في ذلك نسب الدفع وتحليل الأعمار الزمنية؛
- مدى استخدام الحد الممنوح؛
- الموازنات (سواء المطلوبة أو الممنوحة)؛
- التغيرات في الأعمال والأوضاع المالية والاقتصادية؛
- معلومات التصنيف الائتماني المقدمة من وكالات التصنيف الخارجية؛
- المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق المراجعة الدورية لملفات العملاء بما في ذلك مراجعة البيانات المالية المدققة وبيانات السوق مثل أسعار مقايضات مخاطر الائتمان أو السندات المدرجة عند توفرها، والتغيرات في القطاع المالي الذي يعمل فيه العميل وما إلى ذلك.

يحلل المصرف جميع البيانات التي يتم جمعها باستخدام نماذج إحصائية وكذلك بتقدير العمر الزمني المتبقي لاحتمالية التعثر للتعرضات إضافة إلى كيفية احتمالية تعرضها للتغير بمرور الوقت. وتشمل العوامل التي تؤخذ في الاعتبار في هذه العملية البيانات الاقتصادية الكلية مثل أسعار النفط ومؤشرات المنتجات غير النفطية والتضخم والمنتجات النفطية وأسعار المنازل بدولة الإمارات العربية المتحدة ومؤشرات قطاع السياحة. ويقوم المصرف بإنشاء سيناريو "الحالة الأساسية" للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى نطاق تمثيلي من سيناريوهات التنبؤ المحتملة الأخرى. ثم تستخدم المصرف هذه التنبؤات، التي تعتبر مرجحة للاحتمالية، لتعديل تقديراته لاحتمالات التعثر.

تستخدم المصرف معايير مختلفة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل ملحوظ لكل محفظة من محافظ الموجودات. المعايير المستخدمة هي تغييرات كمية ونوعية في احتمالات التعثر.

٦-١-٤ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تتمثل المدخلات الرئيسية المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في:

- احتمالية التعثر
- الخسارة بافتراض التعثر؛ و
- التعرضات عند التعثر

إن هذه العناصر مستمدة بشكل عام من نماذج إحصائية مطورة داخليًا وبيانات تاريخية خاصة بنا وبيانات مقدمة من مصرف الإمارات المركزي العربية المتحدة، ويتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية مرجحة حسب الاحتمالات.

تمثل احتمالية التعثر تقديرًا يستمد في وقت معين استنادًا إلى نتائج نموذج انخفاض معدلات التعثر السابقة الملحوظة مقابل متغيرات الاقتصاد الكلي. وتتم معايرة هذه النتائج خلال دورة احتمالية التعثر التي تستخدمها المصرف حاليًا، ويتم تقييمها باستخدام أدوات التصنيف المصممة وفقًا لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات، وهو ما يساعد المصرف على تجنب تقلب الدورات الاقتصادية، أي التقليل من التقدير والإفراط في التقدير إذا كان هناك واحد من البيانات الخارجية. تعتمد هذه النماذج الإحصائية على بيانات السوق، وكذلك البيانات الداخلية التي تهدد العوامل الكمية والنوعية. تُقدّر احتمالية التعثر من خلال بناء هيكل مدة التعثر باستخدام احتمال البقاء التراكمي وذلك مع مراعاة الاستحقاقات التعاقدية للتعرضات.

إن الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسائر الناتجة عن التعثر في السداد، وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقعها الممول، مع الأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية من أي ضمانات. إن نماذج الخسارة بافتراض التعثر للموجودات المضمونة تأخذ في الاعتبار توقعات تقييم الضمانات المستقبلية مع مراعاة خصومات البيع، والوقت اللازم لتحقيق الضمانات، والضمانات المتبادلة، وأسبقية المطالبة، وتكلفة تحقيق الضمانات ومعدلات الاسترداد (أي الخروج من حالة عدم الأداء). تعتمد نماذج الخسارة بافتراض التعثر للموجودات غير المضمونة على وقت الاسترداد ومعدلات الاسترداد وأسبقية المطالبات. يتم الإحتساب بناءً على أساس تدفق نقدي مخصوم، حيث يتم خصم التدفقات النقدية من معدل الفائدة الفعلي الأصلي للتمويل.

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-١-٤ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

ويمثل التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر في السداد. تستمد المصرف التعرض عند التعثر من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض عند التعثر للبنود المدرجة في بيان المركز المالي هي إجمالي القيمة الدفترية الخاصة بها في حين أنه بالنسبة للبنود خارج الميزانية العمومية مثل خطابات الاعتماد، تقدر الضمانات المالية والضمانات غير المسحوبة غير القابلة للإلغاء من خلال تطبيق عوامل تحويل الائتمان على التعرضات الملتزم بها.

يقاس مخصص الخسارة على أساس فردي لمحفظة الشركات، بينما يقاس على أساس جماعي لمحفظة البيع بالتجزئة (إذ يعد القياس على أساس جماعي أكثر عملية بالنسبة لمحفظة البيع بالتجزئة حيث تتقاسم مكونات المحفظة سمات محفظة مماثلة). فيما يتعلق بتقييم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، قد يكون من الضروري إجراء التقييم على أساس جماعي كما هو موضح أدناه.

التصنيفات القائمة على خصائص المخاطر المشتركة

عندما تقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي، يتم تصنيف الأدوات المالية بناءً على خصائص المخاطر المشتركة، مثل:

- نوع الأداة؛
- درجة مخاطر الائتمان؛ و
- نوع الضمانات

تتم مراجعة التصنيفات بشكل منتظم للتأكد من أن كل مجموعة تتكون من التعرضات المتماثلة.

تعمل المصرف وفق سياسات مطبقة تنظّم عملية تحديد الضمانات المستحقة بما في ذلك وسائل الحماية الائتمانية التي يتم أخذها بالاعتبار لتخفيف مخاطر الائتمان وتشمل الحد الأدنى للمتطلبات التشغيلية الضرورية لكل ضمان يُستخدم كوسيلة لتخفيف مخاطر الائتمان. إن غالبية الضمانات لدى المصرف تشمل رهن العقارات والاستثمارات والسيارات والودائع المرهونة.

يتم تقييم الضمانات تبعاً لنوع الضمان. وفيما يتعلق تحديداً بالعقارات المرهونة، يتم وضع إطار لتقييم العقارات بما يضمن توفر السياسات والإجراءات التي تكفل إجراء عملية تقييم فعالة وسليمة للعقارات المرهونة والأنشطة الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتوضيح ومتابعة وإدارة عملية تقييم العقارات المرهونة.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المُحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
التعرضات لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية هي كما يلي:		
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٦٢٣,٤١٣	٢,٤٥٦,١٦٩
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية	٦١٣,٦٣٦	٦٥٨,٢٩١
موجودات استثمارية وتمويلية إسلامية	١٧,٩٣٤,٦٨٣	١٧,٩٨٠,٩٥٦
أوراق مالية استثمارية إسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,١١٨,٠٦١	١,٧٨٣,١١٠
موجودات إسلامية أخرى	١٥٣,٨٩١	١٦٣,٤١٠
	٢١,٤٤٣,٦٨٤	٢٣,٠٤١,٩٣٦
التعرضات لمخاطر الائتمان فيما يتعلق ببنود خارج الميزانية العمومية هي كما يلي:		
المطلوبات الطارئة والالتزامات	٣٧١,٤٢٤	١,٠٣٩,٥٤٣

المخاطر المتعلقة بالالتزامات المرتبطة بالائتمان

توفر المصرف لعملاءها ضمانات وخطابات ائتمان التي تتطلب أن يقوم المصرف بتسديد الدفعات في حالة إخفاق العميل في الوفاء ببعض الالتزامات تجاه الأطراف الأخرى. تعرض هذه الأدوات المصرف إلى مخاطر مماثلة للموجودات التمويلية والاستثمارية ويتم مراقبتها عن طريق عمليات وسياسات الرقابة نفسها.

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٢ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر

تركز مخاطر الائتمان

تنشأ التـــركزات عند اشتراك عدد من الأطراف المقابلة في أعمال أو أنشطة مماثلة في نفس الإقليم الجغرافي أو ممن لهم نفس السمات الاقتصادية التي قد تؤثر على قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية على نحو مماثل للتغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها من الظروف. تُشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المصرف تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أو موقع جغرافي معين.

بهدف تجنب التركزات الزائدة للمخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المصرف توجهات محددة للتركيز على الاحتفاظ بمحفظة متنوعة. تراقب المصرف تركزات مخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال والموقع الجغرافي، وعليه، تتم مراقبة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان.

حسب الموقع الجغرافي

يبين الجدول التالي، استناداً إلى موطن الأطراف المقابلة، التعرض الرئيسي للمصرف لمخاطر الائتمان بقيمها الدفترية مصنفة بالموقع الجغرافي:

بنود داخل الميزانية العمومية

٢٠٢٠	دولة الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مـجلس التعاون الخليجي ألف درهم	دول أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٦٢٣,٤١٣	-	-	١,٦٢٣,٤١٣
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٥٣٦,٤١٦	٥٦,٠٥٧	٢١,١٦٣	٦١٣,٦٣٦
الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية:				
— الأفراد	٣,٤٥٨,١٤٦	-	-	٣,٤٥٨,١٤٦
— الشركات	١٣,٠٠٠,١٤٦	٤٤,٠٣٣	٥٦٣,٦٧٦	١٣,٦٠٧,٨٥٥
— الخزينة	٧٠٢	-	-	٧٠٢
— الاستثمارات	٨٦٧,٩٨٠	-	-	٨٦٧,٩٨٠
الأوراق المالية الاستثمارية الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٥٥٠,٠٨٠	٥٦٣,٥٥٣	٤,٤٢٨	١,١١٨,٠٦١
موجودات أخرى	١٥٣,٨٩١	-	-	١٥٣,٨٩١
الإجمالي	٢٠,١٩٠,٧٧٤	٦٦٣,٦٤٣	٥٨٩,٢٦٧	٢١,٤٤٣,٦٨٤

بنود داخل الميزانية العمومية

٢٠١٩	دولة الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مـجلس التعاون الخليجي ألف درهم	دول أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٢,٤٥٦,١٦٩	-	-	٢,٤٥٦,١٦٩
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٤٧١,٥٢٧	٤٩,٠١٧	١٣٧,٧٤٧	٦٥٨,٢٩١
الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية:				
— الأفراد	٣,٧٩٠,١٩٦	-	-	٣,٧٩٠,١٩٦
— الشركات	١٢,٥٩٠,٩٩١	٦٢,١٥٥	٧٧٩,١٠٧	١٣,٤٣٢,٢٥٣
— الخزينة	٧٠٥	-	-	٧٠٥
— الاستثمارات	٧٥٧,٨٠٢	-	-	٧٥٧,٨٠٢
الأوراق المالية الاستثمارية الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٤٣٨,٨٤٩	٣٣٩,٨٣٣	٤,٤٢٨	١,٧٨٣,١١٠
موجودات أخرى	١٥٨,٤٩٢	٢٦٢	٤,٦٥٦	١٦٣,٤١٠
الإجمالي	٢١,٦٦٤,٧٣١	٤٥١,٢٦٧	٩٢٥,٩٣٨	٢٣,٠٤١,٩٣٦

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٢ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

تركز مخاطر الائتمان (تتمة)

حسب الموقع الجغرافي (تتمة)

بنود خارج الميزانية العمومية

٢٠٢٠	دولة الإمارات العربية المتحدة	دول مجلس التعاون الخليجي	دول أخرى	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الالتزامات	١٣٨,٤٤٠	-	-	١٣٨,٤٤٠
الاعتمادات المستندية والضمانات	٢٣٢,٩٨٤	-	-	٢٣٢,٩٨٤
الإجمالي	٣٧١,٤٢٤	-	-	٣٧١,٤٢٤

٢٠١٩	دولة الإمارات العربية المتحدة	دول مجلس التعاون الخليجي	دول أخرى	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الالتزامات	٦٥٣,٧٨٠	-	٧,٤٠٠	٦٦١,١٨٠
الاعتمادات المستندية والضمانات	٣٧٨,٣٦٣	-	-	٣٧٨,٣٦٣
الإجمالي	١,٠٣٢,١٤٣	-	٧,٤٠٠	١,٠٣٩,٥٤٣

التعرض لمخاطر الائتمان لكل فئة من الموجودات المالية والتصنيف الداخلي والمرحلة

يعرض الجدول التالي تحليلاً لمدى تعرض المصرف لمخاطر الائتمان لكل فئة من فئات الموجودات المالية (الخاضعة لانخفاض القيمة) والتصنيف الداخلي والمرحلة دون الأخذ بعين الاعتبار أثار أي ضمانات أو أي تحسينات ائتمانية أخرى. تمثل المبالغ في الجدول القيم الدفترية الإجمالية. بالنسبة للالتزامات المالية وعقود الضمان المالي، فتمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

- **المطلوب من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى**

	٢٠٢٠					٢٠١٩
	المرحلة ١ خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا	**المرحلة ٢ خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني**	**المرحلة ٣ خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني**	**مشتراة أو ممنوحة منخفضة القيمة خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني**	**المجموع**	
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
عادية	٢٧٤,٠٥٦	٣٣٩,٥٨٠	-	-	٦١٣,٦٣٦	٦٥٨,٢٩١
مراقبة	-	-	-	-		-
دون القياس	-	-	-	-		-
مشكوك فيها	-	-	-	-		-
خسارة	-	-	-	-	-	-
إجمالي القيمة الدفترية	٢٧٤,٠٥٦	٣٣٩,٥٨٠	-	-	٦١٣,٦٣٦	٦٥٨,٢٩١
مخصص انخفاض القيمة	-	٣٦٥	-	-	٣٦٥	٢٤٧
القيمة الدفترية	٢٧٤,٠٥٦	٣٣٩,٢١٥	-	-	٦١٣,٢٧١	٦٥٨,٠٤٤

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٢ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

تركز مخاطر الائتمان (تتمة)

- **الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية**

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة ١ خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا	المرحلة ٢ خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	المرحلة ٣ خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	مشتراة أو ممنوحة منخفضة القيمة خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
عادية	١٠,٠٥٠,٧١٣	٥,٥٦٦,٨٣٦	-	-	١٥,٦١٧,٥٤٩
مراقبة	-	٢١٤,٦٩١	-	-	٢١٤,٦٩١
دون القياس	-	-	٥٨٩,٦٣٤	-	٥٨٩,٦٣٤
مشكوك فيها	-	-	٤٩٤,٣٠١	-	٤٩٤,٣٠١
خسارة	-	-	١,٠١٨,٥٠٨	-	١,٠١٨,٥٠٨
إجمالي القيمة الدفترية	**١٠,٠٥٠,٧١٣**	**٥,٧٨١,٥٢٧**	**٢,١٠٢,٤٤٣**	**-**	**١٧,٩٣٤,٦٨٣**
مخصص انخفاض القيمة	٣٢,٢٩٢	٩١,٨٠٥	٨٤٩,٧٢٨	-	٩٧٣,٨٢٥
القيمة الدفترية	**١٠,٠١٨,٤٢١**	**٥,٦٨٩,٧٢٢**	**١,٢٥٢,٧١٥**	**-**	**١٦,٩٦٠,٨٥٨**

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة ١ خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا	المرحلة ٢ خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	المرحلة ٣ خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	مشتراة أو ممنوحة منخفضة القيمة خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
عادية	١,١١٥,٨٨٠	-	-	-	١,١١٥,٨٨٠
مراقبة	-	-	-	-	-
دون القياس	-	-	-	-	-
مشكوك فيها	-	-	-	-	-
خسارة	-	-	٥٤,٥٠٦	-	٥٤,٥٠٦
إجمالي القيمة الدفترية	**١,١١٥,٨٨٠**	**-**	**٥٤,٥٠٦**	**-**	**١,١٧٠,٣٨٦**
مخصص انخفاض القيمة	٢,٢٤٧	-	٥٠,٠٧٨	-	٥٢,٣٢٥
القيمة الدفترية	**١,١١٣,٦٣٣**	**-**	**٤,٤٢٨**	**-**	**١,١١٨,٠٦١**

- **الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر**

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة ١ خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا	المرحلة ٢ خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	المرحلة ٣ خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	مشتراة أو ممنوحة منخفضة القيمة خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
عادية	١٢١,٤٨٠	-	-	-	١٢١,٤٨٠
مراقبة	-	٣٣٦	-	-	٣٣٦
دون القياس	-	-	١٤,٨٦١	-	١٤,٨٦١
مشكوك فيها	-	-	١١٨	-	١١٨
خسارة	-	-	١٧,٠٩٦	-	١٧,٠٩٦
إجمالي القيمة الدفترية	**١٢١,٤٨٠**	**٣٣٦**	**٣٢,٠٧٥**	**-**	**١٥٣,٨٩١**
مخصص انخفاض القيمة	-	١	١٥,٣٧٩	-	١٥,٣٨٠
القيمة الدفترية	**١٢١,٤٨٠**	**٣٣٥**	**١٦,٦٩٦**	**-**	**١٣٨,٥١١**

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة ١ خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا	المرحلة ٢ خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	المرحلة ٣ خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	مشتراة أو ممنوحة منخفضة القيمة خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
عادية	١٢١,٤٨٠	-	-	-	١٢١,٤٨٠
مراقبة	-	٣٣٦	-	-	٣٣٦
دون القياس	-	-	١٤,٨٦١	-	١٤,٨٦١
مشكوك فيها	-	-	١١٨	-	١١٨
خسارة	-	-	١٧,٠٩٦	-	١٧,٠٩٦
إجمالي القيمة الدفترية	**١٢١,٤٨٠**	**٣٣٦**	**٣٢,٠٧٥**	**-**	**١٥٣,٨٩١**
مخصص انخفاض القيمة	-	١	١٥,٣٧٩	-	١٥,٣٨٠
القيمة الدفترية	**١٢١,٤٨٠**	**٣٣٥**	**١٦,٦٩٦**	**-**	**١٣٨,٥١١**

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٢ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

تركز مخاطر الائتمان (تتمة)

- **التعهدات المالية والضمانات المالية**

	٢٠٢٠					٢٠١٩
	المرحلة ١ خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا	المرحلة ٢ خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	المرحلة ٣ خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	مشتراة أو ممنوحة منخفضة القيمة خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
عادية	٣٥٧,٦٦٩	-	-	-	٣٥٧,٦٦٩	١,٠١٧,٣١٥
مراقبة	٩٨٧	-	-	-	٩٨٧	٤,٠٣٧
دون القياس	-	-	٧٥٢	-	٧٥٢	-
مشكوك فيها	-	-	١٢٨	-	١٢٨	١٢,٤٢٥
خسارة	-	-	١١,٨٨٨	-	١١,٨٨٨	٥,٧٦٥
إجمالي القيمة الدفترية	٣٥٨,٦٥٦	-	١٢,٧٦٨	-	٣٧١,٤٢٤	١,٠٣٩,٥٤٢
مخصص انخفاض القيمة	٢,١٧٤	-	٩,٨١٨	-	١١,٩٩٢	١١,٦٨٢
القيمة الدفترية	٣٥٦,٤٨٢	-	٢,٩٥٠	-	٣٥٩,٤٣٢	١,٠٢٧,٨٦٠

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يلخص هذا الجدول مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية فترة التقرير حسب فئة الموجودات المالية.

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٣٦٥	٢٤٧
الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية	٩٧٣,٨٢٥	٨٧٠,٣٨٦
أوراق مالية الاستثمارية الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*	٥٢,٣٢٥	٥١,٦٠٧
موجودات مالية إسلامية أخرى	١٥,٣٨٠	٢٨,٨٤١
تعهدات مالية وضمانات مالية	١١,٩٩٢	١١,٦٨٢
المجموع	١,٠٥٣,٨٨٧	٩٦٢,٧٦٣

* يُقيد بمخصص انخفاض القيمة ضمن "مخصص إعادة التقييم للاستثمارات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر".

تحلل الجداول التالية الحركة في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة حسب فئة الموجودات المالية.

مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى

	المرحلة ١ خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا	المرحلة ٢ خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	المرحلة ٣ خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٨٩	١٥٨	-	٢٤٧
موجودات مالية جديدة معترف بها	-	٣٦٥	-	٣٦٥
موجودات مالية ملغى الاعتراف بها	(٨٩)	(١٥٨)	-	(٢٤٧)
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	-	٣٦٥	-	٣٦٥

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٢ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	
	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٤٩,٦٢١	٨١,١٥٨	٧٣٩,٦٠٧	٨٧٠,٣٨٦
التغيرات في مخصص الخسارة				
– التحويل إلى المرحلة ١	٩٨	(٩٨)	-	-
– التحويل إلى المرحلة ٢	(٤,٣٠٣)	٧,٢٧٨	(٢,٩٧٥)	-
– التحويل إلى المرحلة ٣	(٢١٩)	(١٢,٦٧٥)	١٢,٨٩٤	-
التغير في مخاطر الائتمان	(٣,٣٩٠)	١٣,٣٩٩	٢٩٥,٠٥٦	٣٠٥,٠٦٥
موجودات مالية جديدة معترف بها	١٢,٩٩٦	٢٣,٩٦٢	٤٤٠	٣٧,٣٩٨
موجودات مالية ملغى الاعتراف بها	(٢٢,٥١١)	(٢١,٢١٩)	(١٠,١٤٢)	(٥٣,٨٧٢)
المشطوبات	-	-	(١٨٥,١٥٢)	(١٨٥,١٥٢)
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٣٢,٢٩٢**	**٩١,٨٠٥**	**٨٤٩,٧٢٨**	**٩٧٣,٨٢٥**

الأوراق المالية الاستثمارية الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	
	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١,٥٢٩	-	٥٠,٠٧٨	٥١,٦٠٧
التغير في مخاطر الائتمان	(٤٤١)	-	-	(٤٤١)
موجودات مالية جديدة معترف بها	١,٧٦٩	-	-	١,٧٦٩
موجودات مالية ملغى الاعتراف بها	(٦١٠)	-	-	(٦١٠)
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٢,٢٤٧**	**-**	**٥٠,٠٧٨**	**٥٢,٣٢٥**

موجودات مالية إسلامية أخرى

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	
	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٠٦	١	٢٨,٧٣٤	٢٨,٨٤١
التغير في مخاطر الائتمان	(١٠٦)	-	٧,٦٢٩	٧,٥٢٣
المشطوبات	-	-	(٢٠,٩٨٤)	(٢٠,٩٨٤)
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**-**	**١**	**١٥,٣٧٩**	**١٥,٣٨٠**

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٢ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

التعهدات المالية والضمانات المالية

	المرحلة ١ خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا ألف درهم	المرحلة ٢ خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	المرحلة ٣ خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	المجموع ألف درهم
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢,٢٣٥	-	٩,٤٤٧	١١,٦٨٢
التغيرات في مخصص الخسارة				
– التحويل إلى المرحلة ١	(١)	-	١	-
– التحويل إلى المرحلة ٢	-	-	-	-
– التحويل إلى المرحلة ٣	-	-	-	-
التغير في مخاطر الائتمان	(١٢٥)	-	٣٧٠	٢٤٥
موجودات مالية جديدة معترف بها	٤٢٦	-	-	٤٢٦
موجودات مالية ملغى الاعتراف بها	(٣٦١)	-	-	(٣٦١)
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢,١٧٤	-	٩,٨١٨	١١,٩٩٢

كما تم مناقشته أعلاه في الزيادة الجوهرية في فقرة الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، في إطار إجراءات الرقابة الخاصة بالمصرف، يتم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعثر في الأداء، وبحد أقصى عندما يزيد التعثر لأكثر من ٣٠ يومًا. إن هذا الأمر بشكل أساسي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للعملاء وتحديدًا فيما يتعلق بالتعرض لعمليات الإقراض للعملاء الأفراد نظرًا لوجود معلومات محددة متاحة عن المقترض فيما يتعلق بإقراض الشركات والتعرضات الأخرى، حيث يتم استخدام تلك المعلومات لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. يقدم الجدول أدناه تحليلاً للمبالغ المدرجة الإجمالية للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للعملاء حسب حالات تجاوز إستحقاق السداد.

	٢٠٢٠		٢٠١٩	
	إجمالي القيمة الدفترية	الخسارة الائتمانية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسارة الائتمانية المتوقعة
عادية أو تجاوزت الاستحقاق حتى ٣٠ يومًا	١٥,٥٧٦,٦٥١	١٧٧,٦٨٦	١٥,٥٧٧,٠١٧	١٩٠,٠٤٤
تجاوزت الاستحقاق من ٣١ – ٦٠ يومًا	١٤٥,٩٠٧	٥,٦٦٤	٣٧٧,٥٨٦	١١,٣٢١
تجاوزت الاستحقاق من ٦١ – ٩٠ يومًا	٢٩٩,٣٧٣	١٣,٤٠٠	٣٤٧,١٦٩	٥,٢٦٦
تجاوزت الاستحقاق من ٩١ – ١٨٠ يومًا	٤٥٥,٠٧٧	٤١,٤٠٠	٢٢٣,٨٤٨	١٣,٦٥٦
تجاوزت الاستحقاق لأكثر من ١٨٠ يومًا	١,٤٥٧,٦٧٥	٧٣٥,٦٧٥	١,٤٥٥,٣٣٦	٦٥٠,٠٩٩
	١٧,٩٣٤,٦٨٣	٩٧٣,٨٢٥	١٧,٩٨٠,٩٥٦	٨٧٠,٣٨٦

الضمانات المحتفظ بها كضمان وتعزيزات ائتمانية أخرى

يحتفظ المصرف بضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى للتخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات المالية. ويحتفظ المصرف بأدوات مالية مالية بقيمة ٣,٩ مليار درهم والتي لم يتم الاعتراف بمخصص خسارة بسبب الضمانات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٣,٠٥ مليار درهم).

تمويل الرهن العقاري

تمتلك المصرف عقارات سكنية وتجارية كضمان لتمويل الرهن العقاري التي تمنحها لعملائها. وتراقب المصرف تعرضاتها لتمويل الرهن العقاري بالتجزئة باستخدام نسبة صافي القيمة الحقيقية، والتي يتم احتسابها على أساس نسبة المبلغ الإجمالي للتمويل، أو المبلغ المرصود لالتزامات القروض، إلى قيمة الضمانات. إن تقييم الضمان لا يشمل أي تعديلات للحصول على وبيع الضمانات. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغت القيمة الدفترية لقروض الرهن العقاري ١٢٥ مليون درهم (٢٠١٩: ١٤٨ مليون درهم)، كما بلغت قيمة الضمانات المقابلة ٢١٣ مليون درهم (٢٠١٩: ٢٣٩ مليون درهم).

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٢ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

تمويل شخصي

تتكون محفظة التمويل الشخصي للمصرف من تمويل غير مضمون وبطاقات ائتمان.

تمويل الشركات

تطلب المصرف ضمانات وضمانات لتمويل الشركات. إن المؤشر الأكثر ملاءمة للجدارة الائتمانية لعملاء الشركات هو تحليل أدائها المالي وسيولتها وفعاليتها وكفاءتها الإدارية ونسب النمو. وتتم مراقبة الضمان عن كثب بخاصة حال تدهور أداء التمويل.

بالنسبة للتمويل ذات القيمة الائتمانية، تحصل على تقييم الضمانات الإضافية للإطلاع على إجراءات إدارة مخاطر الائتمان الخاصة به. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغ صافي القيمة الدفترية للقروض الاستثمارية والتمويلية الإسلامية إلى العملاء من الشركات ١,٩٠٤ مليون درهم (٢٠١٩: ٩٥٣ مليون درهم) وبلغت قيمة الضمانات المعنية ١,٨٤٥ مليون درهم (٢٠١٩: ١,٤٢٤ مليون درهم).

أوراق مالية استثمارية إسلامية

الأوراق المالية الاستثمارية الإسلامية

تشمل الأوراق المالية الاستثمارية الإسلامية استثمارات في صكوك وأسهم الملكية.

يعرض الجدول أدناه تحليل أدوات الدين بحسب تقييم وكالة التصنيف الائتماني الخارجية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
AA to AA-	-	-
A+ to A-	٤٩٢,٣٥٣	٤٨٨,١٧١
BBB+ to BBB-	٩٩,٠٢٨	١٩٧,٤٠٥
BB+ to BB	١٢٦,٥٨٠	٩٠,٤٨٨
B+ to B-	٦٦,٩٢٦	٢٠٠,٤٤٥
CCC	-	-
غير مصنّفة	٥٣٤,٨٠٤	١,٠٤٢,٣٩٢
	١,٣١٩,٦٩١	٢,٠١٨,٩٠١

موجودات متحصل عليها عن طريق حيازة ضمانات

حصلت المصرف على الموجودات المالية وغير المالية التالية خلال السنة عن طريق حيازة ضمانات محتفظ بها كضمان مقابل موجودات التمويل والاستثمار الإسلامي والمحتفظ بها في نهاية السنة. تتمثل سياسة المصرف في تحقيق الضمانات في الوقت المناسب. لا تستخدم المصرف ضمانات غير نقدية لعملياته.

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
العقارات	٥٠,١٣١	٨,٠٥٠
مجموع الموجودات المتحصل عليها عن طريق حيازة ضمانات	٥٠,١٣١	٨,٠٥٠

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٣ مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التغيرات في معدلات السوق مثل أسعار السوق وأسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الربح. تم تصميم إدارة مخاطر السوق لغرض الحد من الخسائر المحتملة من المراكز المفتوحة التي قد تنشأ نتيجة لتغيرات غير متوقعة في معدلات الربح وأسعار العملات الأجنبية وتحركات الأسعار. تستخدم المصرف نماذج ملائمة، تستند إلى ممارسات السوق القياسية، لتقييم مراكزها وتلقي معلومات سوقية منتظمة لغرض تنظيم مخاطر السوق.

يشتمل إطار مخاطر السوق التجارية على العناصر التالية:

- حدود لضمان أن الجهات المتقبلة للمخاطر لا تتجاوز إجمالي المخاطر ومعايير التركز الموضوعة من قبل الإدارة العليا.
- يتم بالتزامن إجراء عمليات تقييم مستقلة من سوق إلى آخر وتسوية للمراكز ومتابعة إجراءات إيقاف الخسائر للمراكز التجارية.

تم وضع السياسات والإجراءات والحدود التجارية لضمان التطبيق الفعال لسياسات إدارة مخاطر السوق لدى المصرف. تتم بصورة دورية مراجعة هذه السياسات لضمان بقائها متوافقة مع السياسات العامة لإدارة مخاطر السوق لدى المصرف.

مخاطر معدل الربح

تنشأ مخاطر معدل الربح من احتمالية أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. إن المصرف معرضة لمخاطر معدلات الربح نتيجة عدم التوافق أو الفجوات في قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية، والتي تستحق أو تتم إعادة تسعيرها في فترة معينة.

يتعرض المصرف لتأثيرات التقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح التي تنشأ من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي تبلغ ١٦,٩٦١ مليون درهم (٢٠١٩: ١٧,١١١ مليون درهم)، واستثمارات الأوراق المالية بمبلغ ١,١١٨ مليون درهم (٢٠١٩: ١,٧٨٣ مليون درهم)، مرابحة دولية مع المصرف المركزي ١,١٧٥ مليون درهم (٢٠١٩: ١,٨٢٠ مليون درهم)، وأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية ٥٨٩ مليون درهم (٢٠١٩: ٥٥٦ مليون درهم)، وودائع العملاء بمبلغ ١١,٠٥٥ مليون درهم (٢٠١٩: ١٢,١٣٧ مليون درهم) و ٣,٦٦٤ مليون درهم (٢٠١٩: ٥,٥٣٨ مليون درهم) من المطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى.

تحليل الحساسية

إن المبالغ المبينة في الجدول أدناه تعكس تأثير محتمل بقيم مساوية ولكن في الاتجاه العكسي على الأرباح أو الخسائر على أساس افتراض تحرك إيجابي أو سلبي بواقع ٥٠ نقطة أساس في معدلات الربح، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

	٢٠٢٠		٢٠١٩	
	الإجمالي	**التأثير على الأرباح/ (الخسائر)**	الإجمالي	التأثير على الأرباح/ (الخسائر)
	ألف درهم	**ألف درهم**	ألف درهم	ألف درهم
موجودات محملة بأرباح	**١٩,٨٤٣,١٣٧**	**٥٣,٩٣٠**	٢١,٢٦٩,٦٧٤	٦٧,٢٧٥
مطلوبات محملة بأرباح	**١٤,٧١٩,٠١١**	**٣٧,٧٩٥**	١٧,٦٧٥,٠٣٩	٤١,٢٢٩

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٣ مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر العملات

لا تتعرض المصرف لتعرضات جوهرية لمخاطر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية حيث أن موجودات ومطلوبات المصرف تتم بشكل أساسي بعملة الدرهم الإماراتي وعملات مجلس التعاون الخليجي أو الدولار الأمريكي.

مخاطر الأسعار

تتمثل مخاطر الأسعار باحتمالية التقلب في أسعار الاستثمارات مما يؤثر على القيمة العادلة للاستثمارات والأدوات الأخرى التي تشتق قيمتها من استثمار معين أو مؤشر الأسعار.

يقوم المصرف بإدارة مخاطر الأسعار من خلال الاحتفاظ بمحفظة متنوعة من حيث التوزيع الجغرافي وتوزيع قطاعات الأعمال.

إن المبالغ المبينة في الجدول أدناه تعكس تأثير محتمل بقيم مساوية ولكن في الاتجاه العكسي على الأرباح قبل الضريبة والاستثمار على أساس افتراض ارتفاع أو انخفاض بواقع ٥٪ في الأسعار، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

		التأثير على حقوق الملكية	
	المعدل القياسي	**٢٠٢٠**	٢٠١٩
		ألف درهم	ألف درهم
الأوراق المالية الاستثمارية الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	± ٥٪	**٦٥,٩٨٥**	١٠٠,٩٤٥

٦-٤ إدارة مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة بتلك المخاطر التي قد تنتج عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بسداد التزاماتها عند استحقاقها في ظل كلٍ من الظروف العادية والحرجة. للحد من هذه المخاطر، وفرت الإدارة مصادر تمويل مختلفة علاوة على قاعدة الإيداع المركزية لديها، كما تقوم بإدارة الموجودات السائلة بصورة مناسبة بالإضافة إلى مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بصورة يومية. ويتضمن ذلك تقييماً للتدفقات النقدية المتوقعة ومدى توفر موجودات عالية السيولة قد تستخدم كضمان أي تمويل إضافي، حسب الاقتضاء.

تتمثل الأداة الأساسية لمراقبة السيولة بتحليل عدم التطابق لفترات الاستحقاق الذي يتم مراقبته على مدى الفترات الزمنية المتتالية ومن خلال العملات الرسمية. يتم وضع التوجيهات الإرشادية الخاصة بالتدفق النقدي السلبي المتراكم على مدى الفترات الزمنية المتتالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٤ إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

جداول الاستحقاق

فيما يلي جدول استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بناءً على الفترة المتبقية من نهاية فترة التقرير وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي:

	خلال ٣ أشهر	أكثر من ٣ – ٦ أشهر	أكثر من ٦ – ١٢ شهرًا	أكثر من ١ – ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير مؤرخة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٣١٢,١٢٢	-	٤١٠,٠٠٠	-	-	-	١,٧٢٢,١٢٢
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٣١٢,٧٧٠	٢١٨,٨٠٦	٨١,٦٩٥	-	-	-	٦١٣,٢٧١
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي	٢,٠٠٩,١٩٤	١,٧١٦,٨٢١	٢,١٩٩,٠٦٦	٥,٣٦١,٤٦٨	٥,٦٧٤,٣٠٩	-	١٦,٩٦٠,٨٥٨
أوراق مالية استثمارية إسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٥٩,٥٥٨	٨٧,٨٠٩	-	٥٥٥,٢٣٠	٦١٧,٠٩٤	-	١,٣١٩,٦٩١
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	-	١٧٧,٥٥٦	١٧٧,٥٥٦
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	٣٤٣,٣٩٣	٣٤٣,٣٩٣
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	١٣١,١٤١	١٣١,١٤١
موجودات إسلامية أخرى	١٨٥,٢٣٤	٥٣,٨٦٢	-	-	-	-	٢٣٩,٠٩٦
مجموع الموجودات	**٣,٨٧٨,٨٧٨**	**٢,٠٧٧,٢٩٨**	**٢,٦٩٠,٧٦١**	**٥,٩١٦,٦٩٨**	**٦,٢٩١,٤٠٣**	**٦٥٢,٠٩٠**	**٢١,٥٠٧,١٢٨**
المطلوبات وحقوق الملكية							
ودائع إسلامية للعملاء	٣,٤٩٨,٨٠٥	٢,٧٢٧,٤٤٨	٣,٨٤٠,٢١١	٤,٠٠٢,٢٣٦	١٥٧,٤٦٣	-	١٤,٢٢٦,١٦٣
مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى	٢,٦٣٥,٠٨١	٤٩٤,١٠٢	١,١١٦,٩٨١	٩٢,٤١٩	-	-	٤,٣٣٨,٥٨٣
مطلوبات أخرى	٤٠٩,٢١٠	٣٠,٥٨١	-	-	-	-	٤٣٩,٧٩١
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	٢,٥٠٢,٥٩١	٢,٥٠٢,٥٩١
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**٦,٥٤٣,٠٩٦**	**٣,٢٥٢,١٣١**	**٤,٩٥٧,١٩٢**	**٤,٠٩٤,٦٥٥**	**١٥٧,٤٦٣**	**٢,٥٠٢,٥٩١**	**٢١,٥٠٧,١٢٨**

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٤ إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

جداول الاستحقاق (تتمة)

فيما يلي جدول استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بناءً على الفترة المتبقية من نهاية فترة التقرير وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي:

	خلال ٣ أشهر	أكثر من ٣ – ٦ أشهر	أكثر من ٦ – ١٢ شهرًا	أكثر من ١ – ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير مؤرخة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٢,٥٤٦,٠٩٧	-	-	-	-	-	٢,٥٤٦,٠٩٧
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٣٥٩,١٩٩	١٢٧,٩٧١	١٧٠,٨٧٤	-	-	-	٦٥٨,٠٤٤
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي	٢,٦٦٤,٦١٢	٩٥٩,٢٨٤	٢,٠٢٩,٦٥١	٤,٥٨٢,٢٩٢	٦,٨٧٤,٧٣١	-	١٧,١١٠,٥٧٠
أوراق مالية استثمارية إسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	٣٠,٠٠٠	١,١٧٨,٧٤٤	٨١٠,١٥٧	-	٢,٠١٨,٩٠١
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	-	٧٤,٢٨٢	٧٤,٢٨٢
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	٧٨٣,٣٦٢	٧٨٣,٣٦٢
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	١٣٦,٢١٠	١٣٦,٢١٠
موجودات إسلامية أخرى	٢٤٩,١٠٦	٤٩,٢١٨	-	-	-	-	٢٩٨,٣٢٤
مجموع الموجودات	٥,٨١٩,٠١٤	١,١٣٦,٤٧٣	٢,٢٣٠,٥٢٥	٥,٧٦١,٠٣٦	٧,٦٨٤,٨٨٨	٩٩٣,٨٥٤	٢٣,٦٢٥,٧٩٠
المطلوبات وحقوق الملكية							
ودائع إسلامية للعملاء	٣,٦٢٤,٧٠٩	٣,٤٦٤,٠٥١	٤,٢٨٠,١٠٨	٣,٥٥٣,٨٩٢	-	-	١٤,٩٢٢,٧٦٠
مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى	١,٦٨٠,٩٧٤	١,٣٩٦,١٠٦	٢,٥٩٥,٣٨٠	٦١,٠١٨	-	-	٥,٧٣٣,٤٧٨
مطلوبات أخرى	٣٨٥,٦٣٩	٧١,٥٩٤	-	-	-	-	٤٥٧,٢٣٣
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	٢,٥١٢,٣١٩	٢,٥١٢,٣١٩
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٥,٦٩١,٣٢٢	٤,٩٣١,٧٥١	٦,٨٧٥,٤٨٨	٣,٦١٤,٩١٠	-	٢,٥١٢,٣١٩	٢٣,٦٢٥,٧٩٠

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٤ إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

تتمثل أداة القياس الأساسية التي تستخدمها المصرف لإدارة مخاطر السيولة في المعدل الذي يحدده المصرف المركزي. ولهذا الغرض، يتم فقط مراعاة الموجودات السائلة عالية الجودة والتي تتضمن النقد وما يعادله والمرابحة مع المصرف المركزي وسندات الدين (الصكوك) والتي تحمل معدل مخاطرة بنسبة ٠% لدى سوق سائل، يتكون المقام من إجمالي المطلوبات باستثناء المخصصات من إجمالي المطلوبات. كانت هذه النسبة المقررة أكثر صرامة وشمولية في إدارة مراكز السيولة للمصرف. كانت نسبة السيولة في تواريخ التقارير كما يلي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
في ٣١ ديسمبر	٪٩	٪١٥

٦-٥ المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية في مخاطر تكبد خسارة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة عدة أسباب مختلفة ترتبط بعمليات المصرف والموظفين والتكنولوجيا والبنية التحتية، بالإضافة إلى عوامل خارجية أخرى خلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة مثل تلك المخاطر التي تنتج عن المتطلبات القانونية والتنظيمية ومعايير الانضباط المؤسسي المتعارف عليها بصورة عامة. تنشأ المخاطر التشغيلية من كافة عمليات المصرف، ويتم التعرض لها من قبل كافة شركات الأعمال.

يتمثل هدف المصرف بإدارة المخاطر التشغيلية لتحقيق التوازن من حيث تجنب الخسائر المالية، والإضرار بسمعة المصرف، مع تفعيل التكلفة بشكل عام، وتجنب إجراءات النظم الرقابية التي تحد من المبادرة والإبداع.

قام المصرف بوضع إطار عام للسياسات والإجراءات بغرض تحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر والإبلاغ عنها. تقوم لجنة المخاطر والالتزام بتحديد وإدارة المخاطر التشغيلية بغرض التقليل من احتمالية تكبد أية خسائر تشغيلية. يتم الحد من المخاطر عن طريق التكافل، حيثما يكون مناسباً.

يتم دعم الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة من خلال أعمال المراجعة دورية التي يجريها قسم التدقيق الداخلي. تتم مناقشة نتائج أعمال المراجعة مع إدارة الوحدة المعنية التابعة لها، كما ترفع ملخصات بهذا الشأن إلى لجنة التدقيق والإدارة العليا للمصرف.

٦-٦ إدارة رأس المال

في فبراير ٢٠١٧، اعتمد مصرف الإمارات المركزي العربية المتحدة "بازل ٣" ونشر قواعد متطلبات رأس المال التنظيمية المطورة عن طريق التعميمين رقمي ٥٢ و ٢٠١٧/٦٠. بالإضافة إلى متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، يقدم بازل ٣ مصدات حماية رأس المال (CCB) والهوامش المضادة لتقلبات الدورات الاقتصادية (CCYB) لحث المؤسسات المصرفية للاحتفاظ برأس المال زيادة عن الحد الأدنى القانوني.

وبعد اعتماد بازل ٣، يُحتسب راس المال النظامي ضمن الفئات التالية:

(١) الشق الأول من رأس المال والذي يتألف من:

أ- حقوق حملة الأسهم العادية – وتتضمن رأس المال والاحتياطيات القانونية والأرباح المحتجزة واحتياطيات الدخل الشامل الأخرى والمتراكمة،

ب- الأموال الخاصة الإضافية – وتتضمن أي أداة لم تتضمنها حقوق حملة الأسهم العادية.

(٢) الشق الثاني من رأس المال، والذي يتألف من الاحتياطيات العامة (بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والخسائر الائتمانية المتوقعة المصنفة ضمن المرحلتين ١ و ٢).

وإضافة إلى ما سبق، يقضى على جميع المصارف الاحتفاظ بهامش الاحتفاظ بالحد الأدنى لرأس المال بهدف تشجيع جميع المصارف للاحتفاظ برأس مال يزيد عن متطلبات الحد الأدنى.

بالإضافة إلى ما سبق، يتعين على جميع المصارف الحفاظ على مصدات حماية رأس المال (CCB) لتشجيع المصارف على الاحتفاظ برأس المال فوق متطلبات الحد الأدنى.

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٦ إدارة رأس المال (تتمة)

وفقًا للمتطلبات الحالية لمصرف الإمارات المركزي، يتعين على المصارف الحفاظ على الحد الأدنى من مستويات رأس المال على النحو التالي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
عنصر رأس المال		
الحد الأدنى لحقوق حملة الأسهم العادية	**٧%**	٧%
الحد الأدنى لمعدل الشق الأول من رأس المال	**٨,٥%**	٨,٥%
الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال	**١٠,٥%**	١٠,٥%
هامش الاحتفاظ برأس المال	**٢,٥%**	٢,٥%

ومع ذلك، اعتبارًا من ١٥ مارس ٢٠٢٠ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١، يُسمح للمصارف بالاستفادة من المخزن المؤقت لمصدات حماية رأس المال بحد أقصى ٦٠ ٪ كجزء من الإجراءات التي اعتمدها مصرف الإمارات المركزي لمساعدة المصارف على التعامل مع أزمة وباء كوفيد-١٩. علاوة على ذلك، أصدر المصرف المركزي لائحة تنظيمية بشأن الأحكام المحاسبية ومتطلبات رأس المال - الترتيبات الانتقالية بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠٢٠. يسمح عامل التصفية الاحترازي للمصارف بإضافة زيادات في مخصصات مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم، المرحلة ١ و ٢، اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إلى رأس المال التنظيمي والسماح بمرحلة انتقالية أكثر من ٥ سنوات.

تقيّم موجودات المصرف المرجحة بالمخاطر بالقياس إلى المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية الخاصة بها. تتضمن المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية كلًا من المخاطر داخل وخارج الميزانية العمومية. وتُعرف مخاطر الائتمان بمخاطر التعثر في سداد دين وهو الأمر الذي قد ينشأ من إخفاق العميل في سداد الدفعات المطلوبة. ويتضمن هذا الخطر فقدان المبالغ الأصلية والأرباح وتوزيع التدفقات النقدية وارتفاع تكاليف التحصيل. وتتمثل مخاطر السوق في الخسائر من المراكز المدرجة وغير المدرجة في بيان المركز المالي والناشئة عن الحركة على أسعار السوق وتتضمن مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر الاستثمارات في حقوق الملكية ومخاطر السلع ومخاطر الخيارات. وتعرّف المخاطر التشغيلية مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو غير الناجحة أو عن العناصر البشرية أو الأنظمة أو عن الأحداث الخارجية.

لأغراض التقدير وفقا لمتطلبات المصرف المركزي تتبع المجوعة طريقة القياس المعيارية لمخاطر الائتمان والسوق ومخاطر العمليات، وفقاً للقاعدةالأولى من نظام بازل ٢.

تعتمد سياسة المصرف على الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية وذلك للمحافظة على ثقة السوق وتعزيز التطوير المستقبلي للأعمال. يقوم المصرف بالأخذ بعين الإعتبار رأس مال المصرف ومقارنته بالعائد على المساهمين كما تدرك المصرف ضرورة الحفاظ على توازن بين العوائد المرتفعة الممكنة من خلال زيادة نسبة المديونية والمنافع الناتجة عنها ومدى الأمان الموفر من خلال قاعدة رأس مال قوية. تاريخياً، قام المصرف بإتباع سياسة توزيع أرباح حذرة لزيادة رأس المال من المصادر الداخلية لمقابلة حجم النمو المستقبلي.

استوفى المصرف وعملياتها المنظمة فرديًا متطلبات رأس المال الخارجية المفروضة خلال السنة.

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٦-٦ إدارة رأس المال (تتمة)

يتعين على المصرف الإعلان عن المصادر الرأسمالية والموجودات المرجحة بالمخاطر ضمن إطار اتفاقية بازل ٣ القاعدة الأولى على النحو المبين في الجدول التالي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
الشق ١ من رأس المال		
رأس المال	**٢,١٠٠,٠٠٠**	٢,١٠٠,٠٠٠
الاحتياطيات	**٣٠٥,٥٤٩**	٣٠٠,٧٣٦
	٢,٤٠٥,٥٤٩	٢,٤٠٠,٧٣٦
الشق ٢ من رأس المال		
المخصص العام واحتياطي القيمة العادلة	**١٨٨,٢٧٢**	٢٠٥,٣٩٩
إجمالي رأس المال النظامي	**٢,٥٩٣,٨٢١**	٢,٦٠٦,١٣٥
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	**١٥,٠٦١,٧٢٠**	١٦,٤٣١,٩٥١
مخاطر السوق	**٤٦٣**	٥٨٧
المخاطر التشغيلية	**١,١٢٥,٣٦٨**	١,٠٩٢,٨٧٢
إجمالي الموجودات المرجحة للمخاطر	**١٦,١٨٧,٥٥١**	١٧,٥٢٥,٤١٠
نسبة كفاية رأس المال لرأس المال النظامي	**%١٦,٠٢**	%١٤,٨٧
نسبة كفاية رأس المال للشق ١ من رأس المال	**%١٤,٨٦**	%١٣,٧٠

توزيع رأس المال

تعتمد عملية توزيع رأس المال بين العمليات والأنشطة إلى حد كبير على الاستخدام الأمثل للعائدات المتحققة على رأس المال الموزع. إن حجم رأس المال الموزع على كل عملية أو نشاط يعتمد على المخاطر الكامنة بهذا النشاط. تقوم عملية توزيع رأس المال على تحديد العمليات والأنشطة الملزمة بشكل مستقل ومنفصل عن الجهات المسؤولة على هذه العمليات والأنشطة حيث تتم من خلال قسم التمويل وإدارة المخاطر في المصرف، وتخضع للمراجعة عن طريق لجنة الموجودات والمطلوبات للمصرف بشكل ملائم.

وبالرغم من أن التوسيع من رأس المال المعدل للمخاطرة هو أساس رئيسي في تحديد كيفية توزيع رأس المال من خلال المصرف للعمليات والأنشطة، إلا أنه ليس الأساس الوحيد المستخدم في صنع القرار. تم الأخذ بعين الاعتبار أيضاً الاستفادة من التعاون مع العمليات والأنشطة الأخرى وتوفر الإدارة والمصادر الأخرى، وتوافق النشاط مع أهداف استراتيجية المصرف على المدى البعيد. تتم مراجعة سياسات المصرف المتعلقة بإدارة رأس المال بشكل دوري من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

٧. تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

(أ) يفصل الجدول التالي تصنيف المصرف لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر.

	موجودات متاحة للبيع	التكلفة المطفأة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠٢٠			
الموجودات المالية:			
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	-	١,٧٢٢,١٢٢	١,٧٢٢,١٢٢
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	٦١٣,٢٧١	٦١٣,٢٧١
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	-	١٦,٩٦٠,٨٥٨	١٦,٩٦٠,٨٥٨
أوراق مالية استثمارية إسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٣١٩,٦٩١	-	١,٣١٩,٦٩١
موجودات إسلامية أخرى	١,٦١١	١٣٨,٥١١	١٤٠,١٢٢
المجموع	١,٣٢١,٣٠٢	١٩,٤٣٤,٧٦٢	٢٠,٧٥٦,٠٦٤
المطلوبات المالية:			
ودائع إسلامية للعملاء	-	١٤,٢٢٦,١٦٣	١٤,٢٢٦,١٦٣
مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	٤,٣٣٨,٥٨٣	٤,٣٣٨,٥٨٣
مطلوبات أخرى	-	٣٦٥,٥٠٢	٣٦٥,٥٠٢
المجموع	-	١٨,٩٣٠,٢٤٨	١٨,٩٣٠,٢٤٨
٢٠١٩			
الموجودات المالية:			
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	-	٢,٥٤٦,٠٩٧	٢,٥٤٦,٠٩٧
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	٦٥٨,٠٤٤	٦٥٨,٠٤٤
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	-	١٧,١١٠,٥٧٠	١٧,١١٠,٥٧٠
أوراق مالية استثمارية إسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢,٠١٨,٩٠١	-	٢,٠١٨,٩٠١
موجودات إسلامية أخرى	٣,١٥٠	١٣٤,٥٦٩	١٣٧,٧١٩
المجموع	٢,٠٢٢,٠٥١	٢٠,٤٤٩,٢٨٠	٢٢,٤٧١,٣٣١
المطلوبات المالية:			
ودائع إسلامية للعملاء	-	١٤,٩٢٢,٧٦٠	١٤,٩٢٢,٧٦٠
مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	٥,٧٣٣,٤٧٨	٥,٧٣٣,٤٧٨
مطلوبات أخرى	-	٣٢٨,٦١٠	٣٢٨,٦١٠
المجموع	-	٢٠,٩٨٤,٨٤٨	٢٠,٩٨٤,٨٤٨

٨. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع الموجودات أو دفعه لتمويل المطلوبات بين طرفين راغبين بالشراء والبيع بتاريخ القياس. وبذلك، يمكن أن تنشأ فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة المقدرة. وبناءً على مفهوم القيمة العادلة، فإن المصرف تفترض أنها مستمرة من دون أي نية أو طلب للحد من نطاق عملها أو إجراء أي صفقة بشروط صعبة وسلبية.

آليات التقييم والافتراضات المطبقة لقياس القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما يلي:

- تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية الإسلامية والمطلوبات المالية الإسلامية الخاضعة لشروط وبنود ثابتة وتداولها في أسواق مالية نشطة بأسعار السوق المدرجة (وتتضمن السندات المدرجة القابلة للاسترداد، وصكوك المقايضة، وصكوك الدين، والسندات الدائمة).

٨. قياس القيمة العادلة (تتمة)

آليات التقييم والافتراضات المطبقة لقياس القيمة العادلة (تتمة)

- تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية الإسلامية الأخرى والمطلوبات المالية الإسلامية الأخرى (باستثناء الأدوات الإسلامية المشتقة) وفقاً لنماذج الأسعار المقبولة عموماً بناءً على تحليل التدفقات النقدية المخصومة باستخدام الأسعار السائدة في السوق وعروض الأسعار من المتاجرين لأدوات مشابهة.
- تحتسب القيمة العادلة للأدوات الإسلامية المشتقة باستخدام الأسعار المدرجة. وفي حال عدم توفر مثل هذه الأسعار، يتم إجراء تحليل التدفقات المالية المخصومة باستخدام منحنى الناتج السائد على مدى فترة الأداة لعقود المشتقات غير الاختيارية، ونماذج التسعير الاختيارية لعقود المشتقات الاختيارية. تقاس عقود الوعد بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف الآجلة المحددة المدرجة ومنحنيات الناتج المبنية على أسعار فائدة محددة تطابق تواريخ استحقاقات العقود. تقاس مبادلة أسعار الربح على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والمطلوبات باستخدام منحنيات الربح المطبق والمأخوذة من نسب الربح المدرج.

القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للمصرف بالقيمة العادلة على أساس متكرر

يبين الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي تم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة، ومقسمة إلى مستويات من ١ إلى ٣ على أساس مدى وضوح القيم العادلة.

- قياس القيمة العادلة من المستوى ١ – وهي القيم المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة.
- قياس القيمة العادلة من المستوى ٢ – وهي القيم المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المحددة المستخدمة في المستوى الأول والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة (كأسعار) أو غير مباشر (مستنبطة من الأسعار).
- قياس القيمة العادلة من المستوى ٣ – وهي القيم المستنبطة بالاعتماد على أساليب التقييم وتتضمن مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة (مدخلات غير الملحوظة).

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في تاريخ التقرير، حسب المستوى المتضمن في النظام المتدرج للقيمة العادلة الذي يتم من خلاله تصنيف قياس القيمة العادلة. تستند هذه المبالغ إلى القيم المثبتة في بيان المركز المالي.

	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
الموجودات المالية				
الأوراق المالية الاستثمارية الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,١٣٣,١٣٣	-	١٨٦,٥٥٨	١,٣١٩,٦٩١
القيمة العادلة الموجبة للأدوات المالية الإسلامية المشتقة	١,٦١١	-	-	١,٦١١
	١,١٣٤,٧٤٤	-	١٨٦,٥٥٨	١,٣٢١,٣٠٢
٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
الموجودات المالية				
الأوراق المالية الاستثمارية الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٨١٩,٢٤٢	-	١٩٩,٦٥٩	٢,٠١٨,٩٠١
القيمة العادلة الموجبة للأدوات المالية الإسلامية المشتقة	٣,١٥٠	-	-	٣,١٥٠
	١,٨٢٢,٣٩٢	-	١٩٩,٦٥٩	٢,٠٢٢,٠٥١

٨. قياس القيمة العادلة (تتمة)

لم تكن هناك تحويلات بين المستوى ١ و ٢ خلال السنة.

فيما يلي تسوية لقياسات القيمة العادلة العادلة للمستوى ٣ للموجودات المالية:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
الرصيد في ١ يناير	**١٩٩,٦٥٩**	١٥٥,١٧٨
مشتريات خلال السنة	**٢٩,٣٨٠**	٧٧,٦٦٧
خسارة القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر	**(٣٨,٩٦٠)**	-
استبعادات خلال السنة	**(٣,٥٢١)**	(٣٣,١٨٦)
المجموع	**١٨٦,٥٥٨**	١٩٩,٦٥٩

تأثير المدخلات غير الملحوظة على قياس القيمة العادلة

على الرغم من اعتقاد أن المصرف أن تقديراتها المتعلقة بالقيمة العادلة تعتبر مناسبة، فإن استخدام افتراضات أو طرق مختلفة قد يؤدي إلى قياسات مختلفة للقيمة العادلة. فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى ٣، إن تغيير واحدة أو أكثر من الافتراضات المستخدمة بنسبة ± ١٠% للافتراضات البديلة المحتملة بصورة معقولة سيكون له التأثير التالي:

	التأثير على الدخل الشامل الأخر	
	إيجابي	سلبي
	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**١٨,٦٥٦**	**(١٨,٦٥٦)**
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٩,٩٦٦	(١٩,٩٦٦)

- فيما يتعلق بالموجودات المالية والمطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، ولها طبيعة قصيرة الأجل (حتى سنة واحدة)، ترى الإدارة أن القيمة الدفترية مساوية لقيمتها العادلة.
- فيما يتعلق بالأوراق المالية الاستثمارية الإسلامية، استخدمت الإدارة السعر المدرج، في حال توفره، لتحديد القيمة العادلة أو استخدام طريقة احتساب القيمة الحالية المرتكزة على مدخلات السوق الملحوظة.
- يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية استناداً إلى احتساب القيمة الحالية التي تأخذ في الاعتبار التصنيف الائتماني لتمويل المبلغ النقدي والمبالغ المتوقع دفعها مقدماً. يتم استخدام هذه الخصائص لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة واستخدام معدلات يتم تعديلها في ضوء المخاطر. إلا أن هذا الأسلوب يخضع لبعض القيود، مثل تقدير المعدل المناسب في ضوء المخاطر، وافتراضات ومدخلات مختلفة قد يترتب عليها نتائج مختلفة.
- تقدر القيم العادلة للودائع من المصارف والعملاء باستخدام طريقة احتساب القيمة الحالة مع تطبيق الأسعار المطبقة المقدمة للودائع المتضمنة فترات استحقاق وشروط مماثلة. تعتبر القيمة العادلة للودائع مستحقة الدفع عند الطلب هي المبلغ مستحق الدفع في تاريخ التقرير.

٩. النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي

(أ) فيما يلي تحليل النقد والأرصدة الخاصة بالمصرف لدى المصرف المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
نقد في الصندوق	٩٨,٧٠٩	٨٩,٩٢٨
أرصدة لدى المصرف المركزي:		
حسابات جارية	٩١,٨٠٣	٤,٠٧٥
متطلبات الاحتياطي لدى المصرف المركزي (إيضاح ٩ (ب))	٣٥٦,٦١٠	٦٣٢,٠٩٤
مرابحات دولية لدى المصرف المركزي	١,١٧٥,٠٠٠	١,٨٢٠,٠٠٠
	١,٧٢٢,١٢٢	٢,٥٤٦,٠٩٧

إن النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩ محتفظ بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(ب) إن متطلبات الاحتياطي التي يتم الاحتفاظ بها لدى المصرف المركزي غير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية للمصرف، ولا يمكن سحبها دون موافقة المصرف المركزي. يتغير مستوى الاحتياطي المطلوب بشكل دوري وفقًا لتوجهات المصرف المركزي.

١٠. مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى

(أ) فيما يلي تحليل المطلوب للمصرف من مصارف ومؤسسات مالية أخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
حسابات جارية	٢٤,٠٥٣	١٠٢,٠٤٩
ودائع إسلامية لدى مصارف ومؤسسات مالية	٥٨٩,٥٨٣	٥٥٦,٢٤٢
	٦١٣,٦٣٦	٦٥٨,٢٩١
يطرح: مخصص خسارة انخفاض القيمة (إيضاح ٢٩)	(٣٦٥)	(٢٤٧)
المجموع	٦١٣,٢٧١	٦٥٨,٠٤٤

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للمطلوب من مصارف ومؤسسات مالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	٥٣٦,٤١٣	٤٧١,٦٦٢
خارج الإمارات العربية المتحدة	٧٦,٨٥٨	١٨٦,٣٨٢
المجموع	٦١٣,٢٧١	٦٥٨,٠٤٤

١١. الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية، بالصافي

(أ) فيما يلي تحليل صافي الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
موجودات تمويلية إسلامية		
مرابحات سيارات	٦٥,٧٥٩	٩٥,٥٤٨
مرابحات بضائع	٨,٤٢٧,٤٣٣	٨,١٤٠,٣٩١
مجموع المرابحات	٨,٤٩٣,١٩٢	٨,٢٣٥,٩٣٩
إجارات	١٠,٣٣٨,٩٠١	٩,٥٧٠,٥٤٩
استصناع	٢,٧٧١	٢٥,١٧٨
بطاقة ائتمان إسلامية	٢٣,٩٣٢	٢٧,٤٨٩
	١٨,٨٥٨,٧٩٦	١٧,٨٥٩,١٥٥
إيرادات مؤجلة	(١,٠٦٢,٦١٤)	(٨٧٩,٦٦٩)
مجموع الموجودات التمويلية الإسلامية	١٧,٧٩٦,١٨٢	١٦,٩٧٩,٤٨٦
موجودات استثمارية إسلامية		
مضاربة	٢٠,٦٤٦	١٣٣,٥١٣
وكالات	١١٧,٨٥٥	٨٦٧,٩٥٧
مجموع الموجودات الاستثمارية الإسلامية	١٣٨,٥٠١	١,٠٠١,٤٧٠
مجموع الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية	١٧,٩٣٤,٦٨٣	١٧,٩٨٠,٩٥٦
يطرح: مخصص خسارة انخفاض القيمة (إيضاح ٢٩)	(٩٧٣,٨٢٥)	(٨٧٠,٣٨٦)
مجموع الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية، الصافي	١٦,٩٦٠,٨٥٨	١٧,١١٠,٥٧٠

(ب) يحتفظ المصرف بشكل اعتيادي عند تقديم التمويل بضمانات كتأمين في محاولة لتخفيف مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية. تتضمن تلك الضمانات رهن عقاري على الأراضي والمباني وحق الحجز على المدخرات والودائع الاستثمارية والأسهم. وفيما يلي القيمة المقدرة للضمانات بشأن الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية بخلاف موجودات التجزئة والتي هي بالأساس تمويل قائم على الموجودات:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
ممتلكات ورهونات عقارية	١٠,٥٤٩,٥٣٨	٨,٧٤٩,٩٩٤
ودائع وأسهم ملكية	٣,٩٤٠,٤٩٨	٣,٥٣١,٣٢٠

١١. الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية، بالصافي (تتمة)

(ج) فيما يلي تحليل الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية بالصافي حسب القطاع الصناعي والجغرافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩.

	داخل الإمارات العربية المتحدة	خارج الإمارات العربية المتحدة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠٢٠			
القطاع الاقتصادي			
الحكومة	١,٨٢٩,٥٧٢	٢٧٥,٤٨٨	٢,١٠٥,٠٦٠
الصناعة والخدمات	٤,٦٢٣,٣٣٢	٤٤,٠٣٣	٤,٦٦٧,٣٦٥
التجارة	٩١٤,١١٢	-	٩١٤,١١٢
العقارات	٦,٩٥٨,١٥٦	٢٨٨,١٨٨	٧,٢٤٦,٣٤٤
التمويل السكني	١,٤٧٩,٧٢٢	-	١,٤٧٩,٧٢٢
التمويل الاستهلاكي	١,٥٢٢,٠٨٠	-	١,٥٢٢,٠٨٠
	١٧,٣٢٦,٩٧٤	٦٠٧,٧٠٩	١٧,٩٣٤,٦٨٣
مخصص لانخفاض القيمة (إيضاح ١١ (أ))			(٩٧٣,٨٢٥)
المجموع			١٦,٩٦٠,٨٥٨
٢٠١٩			
القطاع الاقتصادي			
الحكومة	١,٨٩٧,٠٠٧	٤٧٧,٤٢٥	٢,٣٧٤,٤٣٢
الصناعة والخدمات	٤,٧٦١,٥٩٨	٣٤,٨٨٦	٤,٧٩٦,٤٨٤
التجارة	١,٠١٥,٠٦٢	١١,٦٨٢	١,٠٢٦,٧٤٤
العقارات	٦,٢٧٠,٧٨٢	٣١٧,٢٧٠	٦,٥٨٨,٠٥٢
التمويل السكني	١,٦٦٨,٨٣١	١,٤٢٦	١,٦٧٠,٢٥٧
التمويل الاستهلاكي	١,٥٢٤,٩٨٧	-	١,٥٢٤,٩٨٧
	١٧,١٣٨,٢٦٧	٨٤٢,٦٨٩	١٧,٩٨٠,٩٥٦
مخصص لانخفاض القيمة (إيضاح ١١ (أ))			(٨٧٠,٣٨٦)
المجموع			١٧,١١٠,٥٧٠

١٢. أوراق مالية استثمارية إسلامية بالقيمة العادلة

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
أوراق مالية استثمارية إسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات صكوك	١,١١٨,٠٦١	١,٧٨٣,١١٠
أوراق مالية استثمارية إسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أسهم ملكية	٢٠١,٦٣٠	٢٣٥,٧٩١
	١,٣١٩,٦٩١	٢,٠١٨,٩٠١

١٢. أوراق مالية استثمارية إسلامية بالقيمة العادلة (تتمة)

(أ) فيما يلي التحليل الجغرافي للاستثمارات في استثمارات متاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩:

	داخل الإمارات العربية المتحدة	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	باقي دول العالم	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠٢٠				
أدوات صكوك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
مدرجة	٥٩٧,٢٦١	٤٨٦,٣٧٢	-	١,٠٨٣,٦٣٣
غير مدرجة	٣٠,٠٠٠	-	٤,٤٢٨	٣٤,٤٢٨
	٦٢٧,٢٦١	٤٨٦,٣٧٢	٤٨٦,٣٧٢	١,١١٨,٠٦١
أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
مدرجة	٤٩,٥٠٠	-	-	٤٩,٥٠٠
غير مدرجة	٨٦,٠٤٠	٣٦,٧١٠	٢٩,٣٨٠	١٥٢,١٣٠
	١٣٥,٥٤٠	٣٦,٧١٠	٣٦,٧١٠	٢٠١,٦٣٠
المجموع	٧٦٢,٨٠١	٥٢٣,٠٨٢	٣٣,٨٠٨	١,٣١٩,٦٩١
٢٠١٩				
أدوات صكوك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
مدرجة	١,٤٠٨,٨٤٩	٣٣٩,٨٣٣	-	١,٧٤٨,٦٨٢
غير مدرجة	٣٠,٠٠٠	-	٤,٤٢٨	٣٤,٤٢٨
	١,٤٣٨,٨٤٩	٣٣٩,٨٣٣	٤,٤٢٨	١,٧٨٣,١١٠
أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
مدرجة	٧٠,٥٦٠	-	-	٧٠,٥٦٠
غير مدرجة	١٢٥,٠٠٠	٤٠,٢٣١	-	١٦٥,٢٣١
	١٩٥,٥٦٠	٤٠,٢٣١	-	٢٣٥,٧٩١
المجموع	١,٦٣٤,٤٠٩	٣٨٠,٠٦٤	٤,٤٢٨	٢,٠١٨,٩٠١

١٢. أوراق مالية استثمارية إسلامية بالقيمة العادلة (تتمة)

(ب) فيما يلي تحليل للأوراق المالية الاستثمارية الإسلامية حسب القطاع الصناعي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
الحكومة	**٤٠١,٠٢٢**	٨٩٦,٩٩١
الصناعة والخدمات	**١٩٣,٨٩٠**	١٥٤,١٤٧
العقارات	**٢٥٠,٨٧٥**	٢٣٢,٥٢١
مؤسسات مالية	**٤٧٣,٩٠٤**	٧٣٥,٢٤٢
المجموع	**١,٣١٩,٦٩١**	٢,٠١٨,٩٠١

(ج) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، سجلت المصرف خسارة القيمة العادلة على الأوراق المالية الاستثمارية الإسلامية بقيمة ٣٢ مليون درهم في احتياطي استثمار القيمة العادلة (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: خسارة القيمة العادلة ١١٠ مليون درهم).

(د) تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قيمة قدرها ٤٥٨ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: لا شيء) مرهونة بموجب مرابحة مرهونة لدى مؤسسة مالية.

١٣. الاستثمار في شركة زميلة

استحوذت المصرف خلال الفترة على أسهم رأس المال في مكاسب للاستثمار العقاري المحدودة.

فيما يلي معلومات عن الشركة الزميلة وطبيعة الاستثمار بها:

الاسم	طبيعة الاستثمار	بلد التأسيس	النسبة المئوية المحتفظ بها	طريقة القياس
مكاسب للاستثمار العقاري المحدودة	الاستثمارات العقارية	الإمارات العربية المتحدة	٤٨%	أسهم ملكية
مكاسب ٣ للاستثمار العقاري المحدودة	الاستثمارات العقارية	الإمارات العربية المتحدة	٤٤%	أسهم ملكية

فيما يلي الحركة في الاستثمار في الشركة الزميلة:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
في بداية السنة	**٧٤,٢٨٢**	-
إضافات خلال السنة	**٩٨,٠٠٠**	٧٣,٥٠٠
الحصة من النتائج خلال السنة	**١٢,٦٠٧**	٢,٤٦٢
توزيعات مستلمة خلال السنة	**(٧,٣٣٣)**	(١,٦٨٠)
الرصيد في نهاية السنة	**١٧٧,٥٥٦**	٧٤,٢٨٢

١٤. استثمارات عقارية

(أ) فيما يلي الحركة في الاستثمارات العقارية خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
في بداية السنة		
إضافات خلال السنة	**٧٨٣,٣٦٢**	٦٥٨,١٣١
مستبعدة نتيجة بيع استثمار في شركة تابعة (إيضاح ٣٦)	**٥,٨٢٧**	٤٥٥,٤٢٥
الاستبعاد خلال السنة (إيضاح ١٤ (د))	**(٤٢١,٤٠٢)**	(٣٢٧,٠٠٠)
الانخفاض في القيمة العادلة خلال السنة (إيضاح ٢٦)	-	(٣,١٩٤)
	٣٤٣,٣٩٣	٧٨٣,٣٦٢

(ب) فيما يلي تفاصيل عن الاستثمارات العقارية للمصرف ومعلومات عن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر، ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر، ٢٠١٩:

	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	القيمة العادلة
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	-	-	**٣٤٣,٣٩٣**	**٣٤٣,٣٩٣**
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	-	-	٧٨٣,٣٦٢	٧٨٣,٣٦٢

يتم الاحتفاظ بجميع الاستثمارات العقارية للمصرف ضمن الملكية الدائمة وتقع في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(ج) تم إجراء التقييمات من قبل مثمنين مؤهلين غير مرتبطين بالمصرف وممن لديهم مؤهلات مهنية معترف بها وذات صلة، ولديهم خبرة حديثة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يجري تقييمها.

(د) قام المصرف في سنة ٢٠١٩ ببيع عقارات استثمارية مقابل قيمة قدرها ٣٢٧ مليون درهم لطرف ذي علاقة (إيضاح ٣٢ (ب)).

١٥. ممتلكات ومعدات

	تحسينات على العقارات المستأجرة ألف درهم	أثاث مكتبي ومعدات ألف درهم	سيارات ألف درهم	أجهزة وبرامج كمبيوتر ألف درهم	موجودات حق الاستخدام ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	أراضي ومباني ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة								
في ١ يناير ٢٠١٩	٥٧,١١١	٣٧,١٧١	١,٢٤٦	٧٥,٩٠٢	-	٢٧,٠٨١	٦٨,٣١٥	٢٦٦,٨٢٦
إضافات	١٧٩	٢٥٦	-	٢,٣٤٠	١٧,٦١٠	١١,٩٧٦	-	٣٢,٣٦١
تحويلات	٧,٢٠٧	١٠,٧٩٨	-	٦,٦١٧	-	(٢٤,٦٢٢)	-	-
استبعادات	(٢,٧٣٤)	-	-	-	-	-	-	(٢,٧٣٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٦١,٧٦٣	٤٨,٢٢٥	١,٢٤٦	٨٤,٨٥٩	١٧,٦١٠	١٤,٤٣٥	٦٨,٣١٥	٢٩٦,٤٥٣
إضافات	٦٢٢	١٣٤	-	١,٧٢٢	-	١٧,٩٦٢	٥٧١	٢١,٠١١
تحويلات	٨٠	١٩٩	-	١١,١٦٠	-	(١١,٤٣٩)	-	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٦٢,٤٦٥**	**٤٨,٥٥٨**	**١,٢٤٦**	**٩٧,٧٤١**	**١٧,٦١٠**	**٢٠,٩٥٨**	**٦٨,٨٨٦**	**٣١٧,٤٦٤**
الاستهلاك المتراكم								
في ١ يناير ٢٠١٩	٤٦,٨٤٣	٢٩,٤٤١	٨١٧	٦٣,١٩٧	-	-	٥,٧٠٦	١٤٦,٠٠٤
محمل للسنة	٣,٣٨٦	٣,٦٤٣	١٢٣	٦,٢٧٧	٢,٠٢٣	-	١,٤٩٣	١٦,٩٤٥
شطب	(٢,٧٠٦)	-	-	-	-	-	-	(٢,٧٠٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٤٧,٥٢٣	٣٣,٠٨٤	٩٤٠	٦٩,٤٧٤	٢,٠٢٣	-	٧,١٩٩	١٦٠,٢٤٣
محمل للسنة	٤,١٤٦	٤,٨٢٤	٩٤	١٠,٢١٨	٥,٢٩٦	-	١,٥٠٢	٢٦,٠٨٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٥١,٦٦٩**	**٣٧,٩٠٨**	**١,٠٣٤**	**٧٩,٦٩٢**	**٧,٣١٩**	**-**	**٨,٧٠١**	**١٨٦,٣٢٣**
صافي القيمة الدفترية								
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**١٠,٧٩٦**	**١٠,٦٥٠**	**٢١٢**	**١٨,٠٤٩**	**١٠,٢٩١**	**٢٠,٩٥٨**	**٦٠,١٨٥**	**١٣١,١٤١**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٤,٢٤٠	١٥,١٤١	٣٠٦	١٥,٣٨٥	١٥,٥٨٧	١٤,٤٣٥	٦١,١١٦	١٣٦,٢١٠

* تتضمن الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ تكلفة متكبدة في مشاريع معلوماتية.

١٦. موجودات إسلامية أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
إيرادات مستحقة على الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية	١٠١,٧٥٣	٩٢,٥٠١
قبولات (إيضاح ١٩)	١٧,٧٤٨	٦٧,٥٩٩
موجودات مستحوذة في تسوية موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية*	٥٠,١٣١	٤٧,٠٦٦
إيرادات مستحقة على الأوراق المالية الاستثمارية الإسلامية	١١,٥٤٧	٢٥,٢١٨
مصاريف مدفوعة مقدمًا	٤,٨٩٩	٦,٣٠٧
سلف للموظفين (تمويل ميسر)	١٠,٩٩٨	١٤,٣٨٢
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	١,٦١١	٣,١٥٠
أخرى	٥٥,٧٨٩	٧٠,٩٤٢
	٢٥٤,٤٧٦	٣٢٧,١٦٥
يطرح: مخصص خسارة انخفاض القيمة	(١٥,٣٨٠)	(٢٨,٨٤١)
	٢٣٩,٠٩٦	٢٩٨,٣٢٤

(*) تكبد المصرف خلال السنة انخفاض في القيمة قدره ٢,٨ مليون درهم (٢٠١٩: لا شيء) مقابل الموجودات المشتراة لتسوية موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية.

١٧. الودائع الإسلامية للعملاء

(أ) فيما يلي تحليل الودائع الإسلامية لعملاء المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
حسابات جارية	٢,٩٨٦,٤٩٨	٢,٦٠٥,١١٩
ودائع مضاربة:		
حسابات توفير	٢٧٩,٠٩٩	٢١٢,٦٠٧
ودائع لأجل	٤٧,٧٠٧	٦٤,٤٣٤
	٣,٣١٣,٣٠٤	٢,٨٨٢,١٦٠
ودائع وكالة	١٠,٧٢٧,٨٢٢	١١,٨٥٩,٨٩٩
حسابات ضمان	١٤٧,٣٨٤	١٤٣,٣٦٥
حسابات الهامش	٣٧,٦٥٣	٣٧,٣٣٦
	١٤,٢٢٦,١٦٣	١٤,٩٢٢,٧٦٠

إن جميع ودائع العملاء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩ محتفظ بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

١٨. مطلوب للمصارف وللمؤسسات المالية الأخرى

(أ) فيما يلي تحليل للمطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
عقود متداولة	**٣٣,٣٣٥**	١٩٥,٣٧٩
ودائع استثمارية	**٤,٣٠٥,٢٤٨**	٥,٥٣٨,٠٩٩
المجموع	**٤,٣٣٨,٥٨٣**	٥,٧٣٣,٤٧٨

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للمطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	**١,١٥٠,١٠٩**	١,٩٤٥,٣٢٤
خارج الإمارات العربية المتحدة	**٣,١٨٨,٤٧٤**	٣,٧٨٨,١٥٤
المجموع	**٤,٣٣٨,٥٨٣**	٥,٧٣٣,٤٧٨

١٩. مطلوبات أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
ربح مستحق على الودائع الإسلامية للعملاء والإيداعات من المصارف	**١٢٢,٥٥٤**	٢٨٦,٨١٨
مخصصات لرواتب ومنافع الموظفين	**٢١,١٥٤**	٢١,١١٣
شيكات مصرفية	**٢٢٤,٤٩٢**	٢٧,٠٦٨
قبولات (إيضاح ١٦)	**١٧,٧٤٨**	٦٧,٥٩٩
التزامات إيجارية	**٨,٩٤٦**	١٢,٣١٢
ذمم زكاة دائنة	**٦,٢١٧**	-
مخصص خسارة انخفاض القيمة	**١١,٩٩٢**	١١,٦٨٢
أخرى	**٢٦,٦٨٨**	٣٠,٦٤١
	٤٣٩,٧٩١	٤٥٧,٢٣٣

٢٠. رأس المال

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
الصادر والمدفوع بالكامل:		
٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهمًا قيمة كل سهم ١ درهم	**٢,١٠٠,٠٠٠**	٢,١٠٠,٠٠٠

٢١. الاحتياطي القانوني

يقضي قانون الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة. والنظام الأساسي للمصرف بتحويل ١٠٪ من الربح العائد للمساهمين إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع حتى يساوي هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع بخلاف الأحوال المنصوص عليها في القانون.

٢٢. احتياطي انخفاض القيمة العام

وفقًا لمتطلبات مصرف الإمارات المركزي العربية المتحدة، يتم تحويل الزيادة في مخصصات انخفاض القيمة الائتمانية المحسوبة وفقًا لمتطلبات مصرف الإمارات المركزي العربية المتحدة على مخصصات انخفاض القيمة المتوقعة المحتسبة وفقًا للمرحلتين ١ و ٢ بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ إلى "احتياطي انخفاض القيمة العام" كمخصص من الأرباح المحتجزة. ولا يُعد هذا الاحتياطي متاحًا لدفع أرباح الأسهم.

٢٣. توزيعات الأرباح المدفوعة

خلال السنة، تمت الموافقة على مبلغ ١,٢٥ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٢,٥ مليون درهم) كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين وذلك خلال الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠٢٠.

تمت الموافقة على توزيعات أرباح نقدية بنسبة ٣,٥٪ من رأس المال والبالغ ٧٣,٥ مليون درهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

٢٤. إيرادات من الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
إيرادات من إجارة	**٥٠٥,٥٤٣**	٥٢٠,٨٧٨
إيرادات من مرابحة	**٣٤٣,١٥٥**	٤١٩,٢٣٠
إيرادات من مضاربة	**١,٤٣٤**	١٨,٩١١
إيرادات من وكالة	**٢٨,٥١٨**	٢٨,٩٧٨
إيرادات من تمويل استصناع	**٤٣١**	١,٥٧٣
	٨٧٩,٠٨١	٩٨٩,٥٧٠

٢٥. إيرادات من الأوراق المالية الاستثمارية الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
الدخل من أوراق مالية استثمارية إسلامية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٨٣,٣٦٧**	١٠٨,٢٠٩
ربح محققة من استبعاد أوراق مالية استثمارية إسلامية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٢٥,٦٧٨**	٤٣,٨٥٤
المجموع	**١٠٩,٠٤٥**	١٥٢,٠٦٣

٢٦. الرسوم والعمولات و إيرادات أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
رسوم تقييم ومعاملات	١٠,٤٥٢	٤١,٠٥١
رسوم تعاقد	٧,٧٦٤	١٨,٦٧٣
إيرادات سعر الصرف الأجنبي	١٠,٨٦٧	١٤,٩٤٩
رسوم وعمولات تجارية	٣,٣٩٣	٤,٦٠٦
رسوم وكيل استثمار	١٢,٩٤٦	٢٠,٦١٥
رسوم الودائع وبطاقات الائتمان	٦,٣٨٥	٤,٩٥٨
إيرادات من الاستثمارات العقارية	١٦,٤٧٤	٦,١٤٣
خسارة القيمة العادلة من الاستثمارات العقارية	(٢٤,٣٩٤)	-
أخرى	٤,٨٧٥	١٩,١٢٩
المجموع	٤٨,٧٦٢	١٣٠,١٢٤

٢٧. تكاليف الموظفين

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
رواتب ومنافع	١١٦,٥٩٦	١٢٦,٦١٤
تكاليف أخرى متعلقة بالموظفين	٦٥,٤٥٠	٧٥,٩٦٧
	١٨٢,٠٤٦	٢٠٢,٥٨١

٢٨. المصاريف العمومية والإدارية

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
مصاريف الإيجار	١,١٢٥	٤,٦١٤
مصاريف اتصالات	٤,٢٤٨	٣,٥١٨
ترخيص برامج إلكترونية	٣,٢٥١	٢,٤٢٠
تكاليف صيانة الآلات والمباني	٦,٩٣٩	٨,٤٥٧
أتعاب مهنية وقانونية	٣,٩٧٨	٣,٧٦٤
خدمات الأمن وتتضمن خدمات نقل النقد	٤,٣٩٨	٣,٢٢٩
مصاريف التسويق، والتصميم، وتطوير المنتج والاتصالات	٧٥٣	٩١٥
مصاريف استشارية	٤,٤٨٢	٣,٣٢٩
مطبوعات وقرطاسية	٢,١٠١	١,٠٥٢
أعباء الالتزامات الإيجارية	٣٥٥	٣٤٢
أخرى	٢١,٤٦٢	٢٤,٢٤٠
	٥٣,٠٩٢	٥٥,٨٨٠

٢٩. انخفاض القيمة المحمل على الموجودات المالية

٢٩-١ فيما يلي توزيع مخصص انخفاض القيمة:

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية	-	٣٦٥	-	٣٦٥
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	٣٢,٢٩٢	٩١,٨٠٥	٨٤٩,٧٢٨	٩٧٣,٨٢٥
استثمارات في أوراق مالية إسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢,٢٤٧	-	٥٠,٠٧٨	٥٢,٣٢٥
موجودات مالية إسلامية أخرى	-	١	١٥,٣٧٩	١٥,٣٨٠
تعهدات مالية وضمانات مالية	٢,١٧٤	-	٩,٨١٨	١١,٩٩٢
المجموع	٣٦,٧١٣	٩٢,١٧١	٩٢٥,٠٠٣	١,٠٥٣,٨٨٧
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية	٨٩	١٥٨	-	٢٤٧
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	٤٩,٦٢١	٨١,١٥٨	٧٣٩,٦٠٧	٨٧٠,٣٨٦
استثمارات في أوراق مالية إسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١,٥٢٩	-	٥٠,٠٧٨	٥١,٦٠٧
موجودات مالية إسلامية أخرى	١٠٦	١	٢٨,٧٣٤	٢٨,٨٤١
تعهدات مالية وضمانات مالية	٢,٢٣٥	-	٩,٤٤٧	١١,٦٨٢
المجموع	٥٣,٥٨٠	٨١,٣١٧	٨٢٧,٨٦٦	٩٦٢,٧٦٣

٢٩-٢ فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة حسب فئة الموجودات المالية:

	الرصيد الافتتاحي معاد عرضه	صافي المصاريف خلال الفترة	الشطب، صافي من الاستردادات	الرصيد الختامي	صافي المصاريف في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية	٢٤٧	١١٨	-	٣٦٥	(١٩٣)
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية (إيضاح ١١)	٨٧٠,٣٨٦	٢٨٨,٥٩١	(١٨٥,١٥٢)	٩٧٣,٨٢٥	٢٧٩,٨١٣
استثمارات في أوراق مالية إسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر*	٥١,٦٠٧	٧١٨	-	٥٢,٣٢٥	(٥٢٠)
موجودات مالية إسلامية أخرى	٢٨,٨٤١	٧,٥٢٣	(٢٠,٩٨٤)	١٥,٣٨٠	٩٨٢
تعهدات مالية وضمانات مالية	١١,٦٨٢	٣١٠	-	١١,٩٩٢	(٣,٨٥٤)
المجموع	٩٦٢,٧٦٣	٢٩٧,٢٦٠	(٢٠٦,١٣٦)	١,٠٥٣,٨٨٧	٢٧٦,٢٢٨

(*) يتم الاعتراف بمخصص انخفاض القيمة ضمن "احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخر الشامل الآخر".

إن مخصص انخفاض القيمة المحتسب وفقًا لمتطلبات مصرف الإمارات المركزي العربية المتحدة كان زائدًا عن مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما هو مشروح في الإيضاح رقم ٢٢.

٣٠. الأرباح للسهم

تحتسب الأرباح للسهم عن طريق تقسيم أرباح المساهمين للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم الاعتيادية عند الإصدار خلال السنة كما يلي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الأرباح للسهم		
الربح للسنة المنتهية (ألف درهم)	**٥٣,٤٠٣**	٨٤,٤٠٢
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (ألف درهم)	**(١,٢٥٠)**	(٢,٥٠٠)
الربح للسنة بعد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**٥٢,١٥٣**	٨١,٩٠٢
المعدل المرجح لعدد الأسهم القائمة في ٣١ ديسمبر (بالألاف)	**٢,١٠٠,٠٠٠**	٢,١٠٠,٠٠٠
الأرباح للسهم (الدرهم)	**٠,٠٢٥**	٠,٠٣٩

لم يكن هناك أية أسهم قائمة مخفضة محتملة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩.

٣١. النقد وما يعادله

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي (إيضاح ٩)	**١,٧٢٢,١٢٢**	٢,٥٤٦,٠٩٧
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى (باستحقاق أصلي يقل عن ثلاثة أشهر)	**٢٧٤,٠٥٣**	٢٧٥,٧١٢
	١,٩٩٦,١٧٥	٢,٨٢١,٨٠٩
يطرح: وديعة إلزامية لدى المصارف المركزية (إيضاح ٩)	**(٣٥٦,٦١٠)**	(٦٣٢,٠٩٤)
يطرح: مرابحات دولية لدى المصرف المركزي (باستحقاق أصلي يزيد على ٣ أشهر)	**(١,٠٥٠,٠٠٠)**	(١,٣٨٠,٠٠٠)
	٥٨٩,٥٦٥	٨٠٩,٧١٥

٣٢. معاملات الأطراف ذات العلاقة

(أ) إن بعض الأطراف ذات العلاقة (مثل أعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا والمساهمين الرئيسيين للمصرف والشركات التي يملكون حصصاً رئيسية به) هم عملاء المصرف ضمن نطاق النشاط الاعتيادي. إن مثل هذه المعاملات قد تمت على نفس الأسس السائدة مع الأطراف غير ذوي العلاقة بما في ذلك أسعار الربح والضمانات ولا تتحمل أكثر من المخاطر الاعتيادية. فيما يلي معاملات الأطراف ذات العلاقة.

(ب) يخضع المصرف لسيطرة حكومة عجمان بنسبة ملكية ٢٦% (٢٠١٩: ٢٦%) من رأس المال الصادر والمدفوع.

المعاملات

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

	٢٠٢٠			٢٠١٩		
	المساهمين الأساسيين	**أعضاء مجلس الإدارة وأطراف أخرى ذات علاقة**	**المجموع**	المساهمين الأساسيين	أعضاء مجلس الإدارة وأطراف أخرى ذات علاقة	المجموع
	ألف درهم	**ألف درهم**	**ألف درهم**	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
حصة المودعين من الأرباح	**١٠٦,٨٣٧**	**١,٥٥٨**	**١٠٨,٣٩٥**	٩٧,٤٩٦	١,٣٦٨	٩٨,٨٦٤
الإيرادات من الاستثمار في الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية	٦٩,٢٠٥	١٨,٣٨٨	٨٧,٥٩٣	٥٨,٦٠٨	١٠,٠٥٤	٦٨,٦٦٢
أخرى	-	-	-	-	٣٢٧,٠٠٠	٣٢٧,٠٠٠

الأرصدة

فيما يلي الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة بتاريخ التقرير:

	٢٠٢٠			٢٠١٩		
	المساهمين الأساسيين	**أعضاء مجلس الإدارة وأطراف أخرى ذات علاقة**	**المجموع**	المساهمين الأساسيين	أعضاء مجلس الإدارة وأطراف أخرى ذات علاقة	المجموع
	ألف درهم	**ألف درهم**	**ألف درهم**	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية	**٢,٠١٨,١١١**	**٤٩٩,٩٦١**	**٢,٥١٨,٠٧٢**	١,٩٦٥,٢٣٤	٢٨٢,٠٨٥	٢,٢٤٧,٣١٩
ودائع العملاء	**٣,٨٧٧,٧١٢**	**١١٨,٠٥٨**	**٣,٩٩٥,٧٧٠**	٣,٢٦٦,٧٤٢	١٠٣,٧٢١	٣,٣٧٠,٤٦٣

تعويض أفراد الإدارة

فيما يلي تعويضات كبار أفراد الإدارة:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
منافع الموظفين قصيرة الأجل	**٨,٨١٨**	٩,٣١١
منافع نهاية الخدمة	**٤٠٤**	٤٦٩
المجموع	**٩,٢٢٢**	٩,٧٨٠

٣٣. الالتزامات والتعهدات الطارئة

تعهدات رأسمالية

كان لدى المصرف تعهدات رأسمالية قائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بقيمة ٦٧ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١٨ مليون درهم) والتي سيتم تمويلها خلال الإثنا عشر شهرًا القادمة.

الالتزامات والتعهدات الطارئة المتعلقة بالائتمان

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالائتمان على التزامات بتقديم ائتمان مخصص للوفاء بمتطلبات عملاء المصرف.

فيما يلي التعهدات والالتزامات الطارئة المصرف بشأن الائتمان:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
التزامات بتقديم ائتمان	**١٣٨,٤٤٠**	٦٦١,١٨٠
خطابات اعتماد	**٣,١٦٢**	٢١,١١٩
خطابات ضمان	**٢٢٩,٨٢٢**	٣٥٧,٢٤٤
	٣٧١,٤٢٤	١,٠٣٩,٥٤٣

٣٤. التحليل حسب القطاع

يتم بيان القطاعات التشغيلية وفقاً للتقارير الداخلية المقدمة إلى اللجنة التنفيذية (الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية) وهي المسؤولة عن توزيع الموارد على القطاعات المعلنة وتقييم أدائها بعد تبني الإدارة المنهج الخاص بالمعيار رقم ٨ من معايير التقارير المالية الدولية،

تتضمن المصرف ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

- الأعمال المصرفية للمستهلكين – تتضمن الحسابات الجارية الخاصة للعملاء من الأفراد وحسابات الادخار والودائع وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم والتمويل الشخصي والتمويل العقاري؛
- الأعمال المصرفية للشركات – تتضمن المعاملات مع المؤسسات بما في ذلك الجهات الحكومية والهيئات العامة وتتألف من الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية والودائع ومعاملات التمويل التجاري؛
- أعمال الخزينة – تتضمن أنشطة غرفة التداول وأسواق المال ذات الصلة ومعاملات صرف العملات الأجنبية مع مصارف ومؤسسات مالية أخرى بما في ذلك مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ولا يمثل أي مما سبق قطاعاً معلناً بشكل منفصل.

حيث أن كافة عمليات كل قطاع من قطاعات المصرف تعتبر عمليات مالية تنتج معظم إيراداتها من الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية، وحيث أن اللجنة التنفيذية تعتمد بشكل أساسي على صافي الدخل لتقييم أداء القطاع، يتم عرض إجمالي إيرادات ومصروفات كافة القطاعات المعلنة على أساس صافي القيمة.

ترتكز تقارير إدارة المصرف على قياس الأرباح التشغيلية التي تتألف من الإيرادات من الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية، وخسائر انخفاض قيمة الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية وصافي إيرادات الرسوم والعمولات والإيرادات والمصروفات الأخرى.

تشتمل موجودات ومطلوبات القطاع على الموجودات والمطلوبات التشغيلية، كونها تمثل معظم بنود الميزانية العمومية.

مصرف عجمان ش.م.ع.
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٣٢. التحليل حسب القطاع (تتمة)

النتائج التشغيلية للقطاع

فيما يلي المعلومات المقدمة إلى المجلس حول القطاعات المعلنة:

	الأعمال المصرفية للأفراد	الأعمال المصرفية للشركات	الخزينة	استثمارات	أخرى	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠						
صافي الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٩٤,١٨٠	٣٧٠,٢٨٤	(٣١,٨٩٨)	١١,٧٠٠	-	٤٤٤,٢٦٦
إيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية الإسلامية بالقيمة العادلة	-	-	١٠٠,٩٠٧	٨,١٣٨	-	١٠٩,٠٤٥
الحصة من نتائج شركة زميلة	-	-	-	١٢,٦٠٧	-	١٢,٦٠٧
مصاريف انخفاض قيمة الموجودات المالية	(٢٧,٥٤٧)	(٢٦٢,٣٨٢)	(٦٠٣)	(٩,٥٢٧)	-	(٣٠٠,٠٥٩)
صافي إيرادات الرسوم والإيرادات الأخرى	٨,٧٩٣	٢٣,٧٣٣	٨,١٨٧	١١,٦٨٠	(٣,٦٣١)	٤٨,٧٦٢
تكلفة الموظفين	(٥٠,٤٧٥)	(١٢,٨٠٧)	(٣,٨٦٠)	(٧,٠٦٧)	(١٠٧,٨٣٧)	(١٨٢,٠٤٦)
مصاريف عمومية وإدارية	(٣٠,٠٨٧)	(٥,٨٨٠)	(٥)	(٩٠٦)	(١٦,٢١٤)	(٥٣,٠٩٢)
استهلاك ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	(٢٦,٠٨٠)	(٢٦,٠٨٠)
الأرباح / (الخسائر) التشغيلية	(٥,١٣٦)	١١٢,٩٤٨	٧٢,٧٢٨	٢٦,٦٢٥	(١٥٣,٧٦٢)	٥٣,٤٠٣
موجودات القطاع	٣,٣٠٦,٩٥٣	١٢,٧٧٩,٧١٧	٢,٥٤٣,٣١١	١,٩١٥,٢٤٥	٩٦١,٩٠٢	٢١,٥٠٧,١٢٨
مطلوبات القطاع	٣,٣٨٧,٩٤٧	١٠,٦٩٤,٩٩٢	٣,٤٧٧,٤١٩	٩٦٨,٢٨٤	٤٧٥,٨٩٥	١٩,٠٠٤,٥٣٧

	الأعمال المصرفية للأفراد	الأعمال المصرفية للشركات	الخزينة	استثمارات	أخرى	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩						
صافي الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٩٠,٠٣٨	٢٥٠,١٣٠	(١٣,٤٢١)	٢٤,٦٤٠	-	٣٥١,٣٨٧
إيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية الإسلامية بالقيمة العادلة	-	-	١٤٤,١٧٢	٧,٨٩١	-	١٥٢,٠٦٣
الحصة من نتائج شركة زميلة	-	-	-	٢,٤٦٢	-	٢,٤٦٢
عكس مصاريف / (مصاريف انخفاض قيمة) الموجودات المالية	٥,٦٦٠	(٢٨٤,٥٤٨)	٢,٨٤٤	(١٨٤)	-	(٢٧٦,٢٢٨)
صافي إيرادات الرسوم والإيرادات الأخرى	١٩,٣٤٤	٧٤,٣٢٢	١٢,٥٢٣	٢١,٨٠٤	٢,١٣١	١٣٠,١٢٤
تكلفة الموظفين	(٥٥,٧٦٠)	(١٣,٩٩٠)	(٤,٠٩٥)	(٧,٥٧٠)	(١٢١,١٦٦)	(٢٠٢,٥٨١)
مصاريف عمومية وإدارية	(٢٨,٤٦٢)	(٧,٧٣٨)	(١,٣٩٣)	(٣٧٩)	(١٧,٩٠٨)	(٥٥,٨٨٠)
استهلاك ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	(١٦,٩٤٥)	(١٦,٩٤٥)
الأرباح / (الخسائر) التشغيلية	٣٠,٨٢٠	١٨,١٧٦	١٤٠,٦٣٠	٤٨,٦٦٤	(١٥٣,٨٨٨)	٨٤,٤٠٢
موجودات القطاع	٣,٧٩٠,٠٥٣	١٣,٨٤٨,١١٢	٣,٣٨٣,٨١٥	١,٩٩٠,٦٦٠	٦١٣,١٥٠	٢٣,٦٢٥,٧٩٠
مطلوبات القطاع	٣,٧٩٩,٥٧٩	١٣,٠٤٦,٥٣٥	٢,١٧٩,٢٢٣	١,٤٤٠,٠٥٣	٦٤٨,٠٨١	٢١,١١٣,٤٧١

إيرادات من منتجات وخدمات رئيسية

تم الإفصاح عن الإيرادات من المنتجات والخدمات الرئيسية في إيضاح ٢٤ حول البيانات المالية .

معلومات تتعلق بكبار العملاء

لم تصل نسبة مساهمة أي عميل في إيرادات المصرف إلى ١٠% أو أكثر سواء للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ أو ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٣٥. بيان استحقاق المطلوبات المالية

	٢٠٢٠		
	حتى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ودائع العملاء الإسلامية	١٠,٠٦٦,٤٦٤	٤,١٥٩,٦٩٩	١٤,٢٢٦,١٦٣
مطلوب من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى	٤,٢٤٦,١٦٤	٩٢,٤١٩	٤,٣٣٨,٥٨٣
مطلوبات أخرى	٣٦٥,٥٠٢	-	٣٦٥,٥٠٢
	١٤,٦٧٨,١٣٠	١٤,٦٧٨,١٣٠	١٤,٦٧٨,١٣٠
الالتزامات والمطلوبات الطارئة	٤,٢٥٢,١١٨	٤,٢٥٢,١١٨	٤,٢٥٢,١١٨

	٢٠١٩		
	حتى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ودائع العملاء الإسلامية	١١,٣٦٨,٨٦٨	٣,٥٥٣,٨٩٢	١٤,٩٢٢,٧٦٠
مطلوب من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى	٥,٦٧٢,٤٦٠	٦١,٠١٨	٥,٧٣٣,٤٧٨
مطلوبات أخرى	٣٢٨,٦١٠	-	٣٢٨,٦١٠
	١٧,٣٦٩,٩٣٨	٣,٦١٤,٩١٠	٢٠,٩٨٤,٨٤٨
الالتزامات والمطلوبات الطارئة	٧٥,٨١٢	٢٩٥,٦١٣	٣٧١,٤٢٥

٣٦. المنشآت ذات الأغراض الخاصة

في ٥ ديسمبر ٢٠١٩، استحوذ البنك على ١٠٠٪ من أسهم شركة ذات غرض خاص، مكاسب ٢ للاستثمارات العقارية المحدودة، وهي شركة تأسست في دولة الإمارات العربية المتحدة وتعمل في استثمارات عقارية. خلال السنة، قام المصرف ببيع ١٠٠٪ من أسهم شركة مكاسب ٢ للاستثمارات العقارية ذات الأغراض الخاصة المحدودة إلى شركة زميلة، مكاسب ٣ للاستثمار العقاري المحدودة. يتحمل المصرف جميع التكاليف المتكبدة خلال الفترة.

استحوذ المصرف على ٤٤٪ من الأسهم في شركة مكاسب ٣ للاستثمار العقاري ذات المسؤولية المحدودة خلال الفترة وتم احتسابها كاستثمار في شركة زميلة.

٣٧. المساهمات الاجتماعية

بلغت المساهمات الاجتماعية (بما في ذلك التبرعات والأعمال الخيرية) التي قدمها المصرف خلال السنة ٠,٠٢ مليون (٢٠١٩: ٠.٠٥ مليون درهم).

٣٨. اعتماد البيانات المالية

تم اعتماد البيانات المالية والتصريح بإصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٢١.